الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Universite Mustapha STAMBOULI

Mascara

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مخبر: البحوث الاجتماعية والتاريخية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: سوسيولوجية التحولات الاجتماعية في الجزائر

فرع: سوسيولوجية التحولات الاجتماعية في المدرسة الجزائرية

العنوان

الإحتجاجات النقابية في المؤسسة التربوية وأثرها على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ

– معسكر نموذجا–

تقديم الطالبة: موساوي فاطمة

يوم:02/01/ 2018

أمام اللجنة المناقشة:

الرئيس	د .سوالمية نورية	أستاذة محاضرة .أ	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
المناقش	أ.د بلباد الغالي	أستاذ	جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
المناقش	د. بوعناني إبراهيم	أستاذ محاضر.أ	جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
المناقش	د. فرفار جمال	أستاذ محاضر .أ	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
المقرر	أ.د. جيلاني كوبيبي معاشو	أستاذ	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

السنة الجامعية: 2018/2017

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

الآية 114 سورة طه

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى: "وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ " سورة البقرة، الآية 237.

كلمة شكر وامتنان لأستاذي المحترم **" جيلالي كوبيبي معاشو"** وكلمة حق تقال غير أن الكلمات تخونني، فلا أجد من يستوفي في حقه سواء على توجيهاته القيمة وتعاونه وصبره والمجهودات التي بذلها لدفع هذا العمل إلى الأمام.

إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة

إلى كل عمال المكتبة والمخبر، ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة وكان متفهما لطبيعة هذا البحث.

إهــداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى زوجي الغالي أمير ووالديه حفظهما الله

إلى ابني العزيز محمد نذير

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى كل أفراد العائلة

وإلى كل طلبة الدكتوراه

أهدي هذا العمل

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر

الإهداء

مقدمة 7

الفصل الأول: الإطار المنهجي والتقني العام 11

الفصل الثاني: واقع الحركة النقابية في الجزائر 55

الفصل الثالث: تصور الأستاذ للمشروع المعرفي والمهني للتلميذ 91

الفصل الرابع: رهانات المشروع المعرفي والمهني للتلميذ في ضل الإضرابات 115

خاتمة 148

قائمة المراجع 152

فهرس جداول 162

الملاحق 165

فهرس المحتويات 182

مقدمة

عندما نختار المدرسة الجزائرية كفضاء للدراسة والبحث، فإننا نكون أمام أهم مؤسسة من المؤسسات التربوية والاجتماعية، التي شهدت مختلف التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مرورها بعدة إصلاحات تربوية عبر فترات زمنية متعاقبة وذلك لمواكبة المتطلبات والإهتمامات التي يطرحها المجتمع في كافة الميادين للحفاظ على نسقها واستمرايتها أولاً، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ثانيًا، ولهذا فرغم العراقيل والصعوبات التي واجهتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إلا أن الدولة الجزائرية عملت على تعميم التعليم ومجانيته، تعديل طرق التدريس، تغيير المناهج الدراسية، توفير الإمكانيات المادية والتعليمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من أجل تطوير التعليم وتحسينه. والهدف من ذلك هو إعداد وتكوين أفراد أخلاقيا وعاطفيا ومهنيا باعتبارهم مستقبل الغد.

لكن ما نلاحظه حاليا ورغم الجهود المبذولة لتحسين سير العملية التعليمية، فالمدرسة الجزائرية تشهد حراكاً نقابياً مستمرًا، الذي كان في بداية نشأته تقتصر مطالبه على الحق في تقرير مصير الشعب الجزائري تمثله نقابة واحدة وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، غير أن التحول الذي شهده المجتمع الجزائري على المستوى السياسي من الأحادية الحزبية إلى التعددية، والاقتصادي من التوجه الاشتراكي إلى الرأسمالي أدى إلى ظهور التعددية النقابية والتي تكونت بعد المصادقة على دستور 23 فبراير 1989 والحق في الإضراب، إثر أحداث أكتوبر 1988 ممثلة في النقابات المستقلة، التي لم تبق حبيسة المؤسسة الصناعية موزعة على مختلف قطاعات الخدمات والوظيفة العمومية كالصحة، والإدارة، والتربية والتعليم ويعتبر هذا الأخير من القطاعات الاستراتيجية التي مستها الحركات الاحتجاجية، والتي تمثلت بشكل جلي وملفت للانتباه في ظاهرة الإضرابات العمالية من طرف الأساتذة تعبيرا عن تدهور وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية.

هذه الوضعية المتدهورة التي أصبحت تعيشها المؤسسة التربوية قد تؤثر على المتمدرس بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتباره محور العملية التعليمية، خاصة وأنه في

المرحلة الثانوية التي تعتبر النهائية والمصيرية لبناء مشروعه المعرفي والمهني، كما أنها تمثل فترة تكوين لطموحه المستقبلي؛ من خلال ما اكتسبه من خبرات ومهارت عبر المراحل التعلمية التي مر بها.

سنحاول من هذا المنطلق وعبر فصول هذا العمل الوقوف على " مدى تأثير الإضراب كاحتجاج نقابي على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ الثانوي "بالتركيز على ثلاث فصول شكلت الهيكل العام للعمل، يسبقها الفصل الأول المرتبط بالإطار المنهجي والتقني العام الذي أشرنا فيه إلى جوانب منهجية تتعلق بالدارسات السابقة التي ساعدتنا في التأطير النظري للبحث، والأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع والتي انقسمت بدورها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وإشكالية الموضوع التي انطلقت من تساؤل سوسيولوجي مفاده: كيف تؤثر الإضرابات والحركات الاحتجاجية التي تتبناها الحركات النقابية في ممارساتها النضالية في بناء المشروع المعرفي والمهني للتلميذ ؟ والى أي مدى يعتبر الإضراب كاحتجاج نقابي عائق في سبيل بناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني في المرحلة الثانوية؟، واقتراح فرضياته وأهداف الدراسة وأهميتها والوسائل المستخدمة في جمع المعطيات الميدانية وحددنا العينة البحثية، كما أشرنا إلى المقاربة المتبناة لتفسير جوانب الموضوع، وصولا إلى تحديد المفاهيم، ومنهج ومجالات البحث.

أما الفصل الثاني فقد عنون بواقع الحركة النقابية في الجزائر، الذي شمل جوانب عديدة تمهد لفهم الموضوع بالتطرق إلى أهم المحطات التاريخية التي مرً بها العمل النقابي والتي تفيد في فهم بوادر النقابة التي كانت في البداية متصلة بالنقابة الفرنسية ثم انفصلت عنها حتى تشكلت نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فبراير 1956 والتي لعبت دور أساسي في الدفاع عن الشعب لتحقيق الحرية والاستقلال، لأن المطالب العمالية في تلك الفترة كانت ثانوية، ليستمر دورها في الفترة الأحادية باعتبارها النقابة الوحيدة في يد الدولة،غير أن أحداث أكتوبر 1988 شكلت منعطفا أساسيا عمل على عدة تحولات سياسية

واقتصادية التي أقرّها دستور 1989، والذي أعطى الحق في التعددية النقابية ومن هذا المنطلق أصبح الإضراب حق مشروع تبنته النقابات التربوية في المؤسسات التربوية كوسيلة لاسترجاع الحقوق المهضومة، ثم تعرضنا إلى كرونولوجيا الإضراب في المدرسة الجزائرية وذلك من خلال المحاضر التي حصلنا عليها من طرف نقابة الكنابست.

يقدم الفصل الثالث جوانب ترتبط بتصور الأستاذ للمشروع المعرفي والمهني للتلميذ، من خلال التطرق إلى الدور المنوط بالأستاذ أثناء العملية التعليمة؛ حيث كان يمثل أهم فاعل تربوي، ثم تطرقنا في هذا الفصل أيضاً إلى علاقة التلميذ بالأستاذ ، والبحث عن كيفية أن مصلحة الأستاذ تتحقق معها مصلحة المتعلم ، والتطرق إلى علاقة الأستاذ بالوصاية والتي تقوم على صراع دائم بين الطرفين.

أما الفصل الرابع المعنون بـ: رهانات المشروع المعرفي للتلميذ في ظل الإضرابات، والذي تعرضنا فيه إلى أهمية المشروع المعرفي والمهني للتلميذ في المرحلة الثانوية التي تعتبر البوابة للحياة المهنية، وكذا التطرق إلى واقع التلميذ في ظل الإضراب ومدى تقبله لهذه الظاهرة ، إضافة إلى معرفة الآليات والطرق التي تلجأ إليها أسر التلاميذ لمواجهة هذه الاحتجاجات، والتعرض إلى أثر الإضراب حسب العوامل الموضوعية والمتمثلة في السن، والجنس، والشعبة، وختم العمل بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها عبر مسار البحث،إضافةً إلى قائمة المراجع التي إعتمدنا عليها ثم الملاحق، فيما يخص التهميش، فقد إعتمدنا على نظام APA وهو انجلوسكسوني.

ولقد جاءت مكونات هذا البحث وفقا لهذا الشكل إحتراما للانتقال المنطقي السليم والإلمام بالموضوع.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والتقني العام

يمثل الإطار النظري والمنهجي للبحث أهمية كبيرة، حيث يعد بمثابة المخطط الذي يعتمده الباحث منذ بدايته حتى نهايته موضحا من خلاله الأسس التي ستقوم عليها كل مرحلة من مراحل البحث، وعموما يتصل الإطار المفاهيمي بالدراسات السابقة، أسباب اختيار الموضوع والإشكالية وتحديد المفاهيم، أما الإطار المنهجي فيتصل بالمنهج والتقنيات ومجتمع البحث ومجالات البحث وفيما يلي تفصيل ذلك.

1- الدراسات السابقة:

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة الأجزاء ولابد أن يستعين الباحث بكافة البحوث والدراسات التي تناولت الظاهرة المدروسة أو جانب من جوانبها. "فالدراسات السابقة هي كل الدراسات والأبحاث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت نفس الظاهرة التي يتناولها الباحث"(سلاطنية بلقاسم، 2004: 113).

لكن بالنسبة لموضوعنا للدراسات المتخصصة الجزائرية خاصة في القطاع التربوي حيث يقتصر مجملها على النقابات العمالية في القطاع الصناعي والاقتصادي والاهتمام بالجانب النفسي للتلميذ في بناء مشروعه المهني، إلا أنها أفادتنا في فهم بعض جوانب الموضوع، وهذا ما ساهم في بناء إطاره العام.

1-1 الدراسات العربية:

- دراسة جابي عبد الناصر:

التي كانت بعنوان " **الجزائر تتحرك (دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر)** " وهي عبارة عن كتاب صدر سنة 1995 عن دار الحكمة الجزائر، يحتوي على 346 صفحة مقسمة إلى أربعة (04) أقسام وكل قسم مجزأ إلى فصول، حيث تطرقت إلى الإضرابات العمالية في الجزائر خلال مرحلة ما بعد الاستقلال من (1969 – 1992).

تعرض في القسم الأول إلى أهم الفرضيات العلمية والتطور المنهجي من خلال اهتمام عالم الاقتصاد، والسوسيولوجي، وعالم السياسة، والقانوني، وحتى الإحصائي بظاهرة

الإضراب. أما القسم الثاني من الدراسة فتعلق بتقديم النزاعات العمالية في الجزائر، بالاعتماد على بعض المحطات الأساسية من التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر كعينة للتأكد من بعض الفرضيات حول العلاقة بين الشكل والمحتوى ضمن النزاع العمالي، وتأثير المطالب العمالية على الشكل المطلبي وبالتالي التعرف على الخطوط الكبرى للإستراتيجية العمالية خلال الفترة الممتدة من (1969-1986) والانتقال من التذمر كشكل من أشكال النزاع إلى الإضراب كشكل رئيسي للمطالبة بالحقوق لدى العمال.

في حين تطرق في القسم الثالث إلى مورفولوجيا الإضراب، وهي التي تعتمد على دراسة منهجية مختلفة عن الأولى المتسمة بالكلية للإضرابات العمالية في القطاع العمومي تحديدا، واعتبار عمال القطاع العمومي التابع للدولة هم الذين أصبحوا يحتلون القيادة الفعلية للحركة العمالية المطلبية في الجزائر.

كما تطرق إلى الإضراب من خلال اندلاعه، وسيرورته، ومطالبه، مدته، نهايته والمفاوضات التي قد تحصل أو لا تحصل فيه، إضافة إلى التعرض لبعض الظواهر المرتبطة بالإضراب العمالي كالعنف من حيث وجوده أو عدم وجوده.

أما القسم الرابع فكان حول الإضرابات في المرحلة الثانية من الدراسة (نهاية الثمانينات وبداية التسعينات)، وهي المرحلة التي اتسمت بتغيرات متفاوتة العمق في الإطار الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي العام الذي تعيش ضمنه الحركة العمالية المطلبية، وذلك بالتطرق لنفس قضايا المرحلة الأولى خاصة التحولات التي حدثت بعد أكتوبر ضمن الحركة العمالية المطلبية.

واعتمدت الدراسة على معطيات إحصائية، وتحليل المحتوى للكثير من الوثائق حول الإضراب الصادرة عن عدة جهات مثل: وزارة العمل، وزارة الصناعة، وكذا إجراء مقابلات مع العمال المضربين إضافة إلى توزيع الاستمارات على العمال المضربين لمعرفة رأيهم في الإضربات التي يقومون بها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها بينت لنا السيرورة التاريخية التي مر بها الإضراب العمالي في مرحلتين أساسيتين، إضافة إلى ذلك هناك تنوع منهجي في استخدام التقنيات التي ساهمت في الإلمام بالموضوع.

إلا إنها اقتصرت على دراسة ظاهرة الإضراب في المؤسسات الصناعية دون غيرها.

- دراسة جابي عبد الناصر:

كانت تحت عنوان " **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية** " وهي عبارة عن كتاب صدر سنة 2001م عن المعهد الوطني للعمل، الجزائر. والذي يعتبر كتكملة لأطروحة الدكتوراه الحلقة الثالثة والتي كانت تحت عنوان "مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية في الجزائر".

اهتم جابي في هذه الدراسة بمختلف تطورات الحركة النقابية من الأحادية إلى التعددية، ففيما يخص فترة ما قبل الاستقلال، تكونت نقابات عديدة مثل: الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي أسسته الكنفدرالية العامة للشغل، واتحاد نقابات العمال الجزائريين، الذي كونه التيار المصالي والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي استقطب العديد من العمال الجزائريين بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر.

ونظمت النقابات آنذاك عدة إضرابات سياسية أدّت إلى سجن ونفي بعض القادة النقابيين، إلا أن العمل النقابي استمر سرا إلى غاية الاستقلال حيث تحولت النقابة في فترة الإستقلال إلى جزء من هياكل الدولة في ظل الأحادية، وأصبحت وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية وهو الوضع الذي ساعد عليه أكثر الطابع الريعي للتسيير الاقتصادي.

أما في مرحلة التعددية أصبحت تعددية نقابية واعتراف أكثر بالاختلاف والفئوية، والتوسع في الدفاع عن الفئات العمالية، وديمقراطية أكثر داخل الهياكل النقابية القاعدية على وجه الخصوص.

كما تحدث عن الفئات العمالية للقطاعين العام والخاص، والحق في ممارسة الإضراب الذي عرفه القطاع الخاص قبل العام. فتطرق بالتفصيل إلى النزاعات العمالية واللجوء إلى الإضراب، والذي يتمثل دائما في التغيب والحراك الاجتماعي وكبح الإنتاج والتخريب...إلخ، والتي شهدتها المؤسسات الصناعية الكبرى، ثم يليها عمال الخدمات، النقل، التعليم، والإدارة إلى غير ذلك، ويحدد ذلك نوعين من الإضراب:

– الإضراب الأداتي: والذي يتميز بطوله النسبي ووضوح المطالب، كما يتميز بأهمية مرحلة التفاوض، والإمكانيات الكثيرة لبروز العنف فيه.

– الإضراب التعبيري: وهو النوع الذي ينعدم فيه التفاوض، يغلب عليه الطابع الفردي التذمري ولديه تأثير كبير على الوضعية الاقتصادية لارتباطه بأشكال تعبيرية أخرى مثلا: التغيب، التخريب، وكبح الإنتاج.

وتحدثّ عن رد فعل سلطة الدولة عن هؤلاء النقابيين النشطين في الإضراب وعن تراجعها في التسعينات والقبول الرسمي بفكرة تعدد المصالح والحق في الدفاع عنها من خلال تنظيمات نقابية، مما دفع بها إلى التنويع في أشكالها المطلبية، والتي أصبح لديه بُعدا اجتماعيا مسّ عدة أوساط اجتماعية مما أدى إلى الإنتقال من الهجومية إلى الدفاعية، ومن الأحادية النقابية إلى التعددية. وبالتالي تحولت الحركة النقابية إلى وسيلة ترقية لبعض الفئات الاجتماعية، فهذا الانتقال من خلال ربط الحركة العمالية مع الأنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية هو محور النظريات التي يتبناّ أكبر المنظرين للحركات الاجتماعية ألان تورين (A.TOURAIN) وربط مختلف العلاقات.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها بينت السيرورة التاريخية للحركة النقابية في الجزائر، وأهم الإضرابات التي أُقيمت خلال الفترة الاستعمارية، والتركيز على الإضراب كحق عمالي وتبيين أنواعه، إضافة إلى توجيهنا في تبني المقاربة النظرية الملائمة لموضوعنا إلا أن هذه الدراسة لم تواكب التغيرات الحديثة في نشاط النقابات المستقلة في الوظيف العمومي، التي

تشهد اليوم حركية خاصة في القطاع التربوي، والتنظيم النقابي لهذه الإضرابات وتأثيرها على التلميذ الذي هو محور دراستنا وهذا الجانب المهمل الذي نودُّ تسليط الضوء عليه من خلال البحث.

- دراسة بولهواش عمر:

المعنونة بـ: "**دراسة قيم العمل لدى التلاميذ وعلاقتها ببناء المشروع الدراسي المهني في إطار مشروع المؤسسة التربوية الجزائرية** – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية سكيكدة– " 2010–2011، وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، وهي دراسة ميدانية.

إعتمدت هذه الدراسة على عينة من تلاميذ السنة الأولى ثانوي، الموزعين على مستوى الجذعين المشتركين (علوم وتكنولوجيا، آداب) عبر نطاق مؤسسات التعليم الثانوي لولاية سكيكدة، بحكم هذه الشريحة من التلاميذ في مرحلة دراسية هامة وحساسة من مراحل نضج القرار الدراسي والمهني من مؤسسات تربوية حضرية وريفية، حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، وكان عدد أفرادها ما يقارب 1298 تلميذ أي بنسبة 20% من المجموع الكلي لتلاميذ السنة الأولى ثانوي.

عالجت هذه الدراسة موضوع قيم العمل باعتبارها من المحددات الأساسية للسلوك العملي للتلميذ مستقبلا، وكذا التعرف على الأنماط المهنية المفضلة لدى التلاميذ ومدى توافقها مع هذه القيم المهنية من جهة، ومدى ارتباطها بالمشروع الدراسي المهني الذي يرسمه التلميذ في البدايات الأولى من حياته الدراسية.

أما إشكالية الدراسة فاتصلت بالتساؤلات الآتية:

- هل يوجد هناك اختلاف بين تلاميذ الأولى ثانوي في تفضيلهم لقيم العمل؟
- هل يوجد هناك اختلاف بين تلاميذ الأولى ثانوي في تفضيلهم للأنماط المهنية؟

– هل توجد هناك علاقة بين قيم العمل المفضلة والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى ثانوي؟

– هل توجد هناك علاقة بين نوع الاختيارات الدراسية والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى ثانوي؟

– هل يأخذ مشروع المؤسسة التربوية المشروع الدراسي والمهني للتلميذ كمحور أساسي له؟

أما فرضيات هذه الدراسة تمثلت في:

1. يوجد هناك اختلاف بين التلاميذ الأولى ثانوي في تفضيلهم لقيم العمل.
2. يوجد هناك اختلاف بين تلاميذ الأولى ثانوي للأنماط المهنية.
3. توجد هناك علاقة طردية بين قيم العمل المفضلة والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى ثانوي.
4. توجد هناك علاقة بين نوع الاختبارات الدراسية والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى ثانوي.
5. يندرج المشروع الدراسي المهني للتلميذ كمحور أساسي ضمن مشروع المؤسسة التربوية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع قيم العمل لدى تلاميذ المرحلة الثانوية وعلاقتها بالمشروع الدراسي المهني من جهة، ومن جهة ثانية إلى محاولة تقييم وتحليل مشروع المؤسسة كإستراتيجية عمل جديدة في المؤسسة التربوية الجزائرية، من خلال مدى تكفله بالجوانب الأساسية لبناء المشروع الشخصي للتلميذ.

وقد استخدم الباحث للتحقق من فروض دراسته ثلاثة أدوات أساسية متمثلة في: قيم العمل، استبيان الميول الشخصية المهنية (المستنبط من نمطية هولاند)، والاعتماد على شبكة خاصة بتقييم وتحليل مشاريع المؤسسات لعينة الدراسة، للتعرف على مدى اشتمال محاور هذه المشاريع على الأنشطة المتعلقة بالمشروع الدراسي المهني للتلميذ، وكذا المقابلة مع مديري مؤسسات التعليم الثانوي لمعالجة متغير مشروع المؤسسة، إضافة إلى تطبيق

أسلوبين إحصائيين أساسيين متمثلين في اختبار (الكا2) ومعامل الارتباط بيرسون، أما المنهج فهو منهج وصفي الذي يعمل على تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها.

أما عن نتائج هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

1- رفض الفرضية الأولى التي تقول بوجود اختلاف بين التلاميذ الأولى ثانوي في تفضيلهم لقيم العمل.

2- رفض الفرضية الثانية التي تقول بوجود اختلاف بين تلاميذ الأولى ثانوي في تفضيلهم للأنماط المهنية.

3- قبول الفرضية الثالثة التي تقول بوجود علاقة طردية بين قيم العمل المفضلة والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى، وهذا من خلال قبول فرضيتها الجزئيتين.

4- رفض الفرضية الرابعة التي تقول بوجود علاقة بين الاختيارات الدراسية والأنماط المهنية السائدة لدى تلاميذ الأولى ثانوي.

5- رفض الفرضية الخامسة التي تقول بإدراج المشروع الدراسي المهني للتلميذ كمحور أساسي ضمن مشروع المؤسسة التربوية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها اهتمت بالمشروع الدراسي المهني للتلميذ في المرحلة الثانوية وربطه بقيم العمل داخل المؤسسة التربوية وهذا يفيدنا في جانب مهم من بحثنا إلا أنها اهتمت بتلاميذ السنة أولى ثانوي، والتلميذ في هذه السنة قد لا يتضح مشروعه المهني مقارنة بتلاميذ السنة النهائية.

- دراسة زبيري حسين:

بعنوان" **النقابات المستقلة في الجزائر قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر**" 2011-2012 وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر(02)

هذه الدراسة ميدانية، اعتمدت على عينة من أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات المستقلة وهم كالتالي:

1- المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES.

2- النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوينSATEF.

3- النقابة الوطنية للممارسين الأخصائيين للصحة العمومية SNPSSP.

4- النقابة الوطنية للتعليم الثانوي والتقنيUNPRF.

5- النقابة الوطنية للصحافة SNJ.

6- النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP.

7- نقابة عمال التربية والتعليمSNTE.

8- النقابة الجزائرية شبه الطبي SAP.

أما طبيعة المعاينة فهي غير احتمالية، وذلك للخصوصية التي تتسم بها النقابات بطريقة عرضية.

وقد تناولت هذه الدراسة نصيبا من الحقل السوسيولوجي بالدراسة والفهم والتحليل من خلال التقرب من الفاعلين الأساسيين في النشاط النقابي، ومعرفة الاستراتيجيات النقابية التي يتبناه الفاعلون الأساسيون في الحركة النقابية على أساس أنهم الفئة الموجهة لنشاط جماعي.

أما إشكالية الدراسة فقد اتصلت بالتساؤلات الآتية:

- ما حقيقة الإطار المرجعي الذي تستند عليه النقابة في نشاطها؟

- وهل الفعل النقابي الجماعي هو نتيجة قرارات جماعية أم هو نتيجة استراتيجيات فردية؟ أم أن بعض التكتل النقابي المرتبطة بظروف اقتصادية واجتماعية ما هي إلا تكتلات ظرفية وزائلة تذوب بمجرد تحقيق الهدف منه؟

- هل هناك توافق بين النقابين أم هناك قطيعة مع النقابة العمومية؟

والفرضيات تمثلت في:

– إن الفعل النقابي الذي يتلخص بدرجة كبيرة وبشكل واضح في الإضراب، والمناطق التي تتمركز فيها كثافة إضراب أكبر تعكس منطق وإستراتيجية نقابية قد تختلف من قطاع نشاط إلى آخر.

– إن مفاهيم المرجعيات الجماعية التي قامت عليها النقابة يمكن التحقق منها من خلال الاتفاق والاشتراك في المواقف والآراء إزاء عناصر تتعلق بالنشاط النقابي (التجانس في الإجابات) وإن التباين في المواقف والاتجاه من شأنه أن يدفعنا للحديث عن استراتيجيات فردية (شخصية، نقابية) التي تتم في إطار مرجعي.

– إن النخبة النقابية اليوم هي نتيجة قطيعة مع النخب النقابية التي قامت في عهد الأحادية النقابية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى فائدتين في دراسة المسألة العمالية؛ الفائدة الأولى تكمن في أن مثل هذه الدراسات يمكن أن تساهم في فحص عملي للعلاقات الاجتماعية في الجزائر، والفائدة الثانية هي أن تحليل المسألة العمالية يسمح بدراسة قدرة الفعل الجماعي لعالم الشغل ودرجة استقلالية مع الدولة.

وقد استخدم الباحث للتحقق من فروض دراسته الاستمارة الاستبيانية تم توزيعها على أعضاء المكاتب الوطنية، والمقابلة الحرة لتغطية الجزء الذي عجزت عنه الاستمارة، والملاحظة المباشرة إضافة إلى تحليل المحتوى من خلال دراسة الوثائق من أجل إحصاء عدد الإضرابات، أما المنهج فهو كمي وكيفي، فالكمي يتم فيه الرجوع إلى الأرقام للدلالة على مختلف السلوكيات والمواقف للنشاط النقابي، أما الكيفي فأستعين به في بعض فصول العمل لشرح ما عجز الكم عن الإدلاء به.

أما نتائج هذه الدراسة فتمثلت في:

– إن الفعل النقابي الجماعي هو نتيجة استراتيجيات التكامل وتحقيق الأهداف يكون من خلال التجانس والتوافق بين النقابيين حول قضايا تتعلق بالنشاط النقابي.

– كما أنه لا يمكن فهم الفعل النقابي إلا من خلال معرفة الخصائص الاجتماعية والثقافية للنقابيين.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها اهتمت بالعمل النقابي في الجزائر، وعلى العوامل الموضوعية والذاتية التي تتدخل في تحديده وتشكيله، بما في ذلك الاستراتيجيات التي ترجع إليها النقابة للتعامل مع محيطها، وعن الإضرابات التي قامت بها هذه النقابات المستقلة من خلال تحليلها ومقارنتها و الاشارة إلى أن عدد الإضرابات في تراجع وهذا راجع إلى تغيّر في استراتيجيات المطالبة التي اعتمدها النقابة المستقلة آنذاك.

وهذا ما ساعدنا في فهم جانب من جوانب الموضوع المدروس من الناحية النظرية، إلا أنه ركّز على مجموعة من النقابات المستقلة وأشار إلى نقابتين تربويتين وبشكل سطحي وهذا ما نحن في صدد بحثه الاحتجاجات النقابية في المؤسسات التربوية.

– دراسة زقاوة أحمد:

المعنونة بـ: "**المشروع الشخصي للحياة وعلاقته بقلق المستقبل – دراسة ميدانية على عينة من الشباب المتمدرس**– " 2013–2014، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه في علم النفس كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران–الجزائر.

وهي دراسة ميدانية اعتمدت على عينة من طلبة المركز الجامعي غليزان، مستغانم، والمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بوهران خلال الموسم الدراسي (2012/2011)، قدرت العينة بألف ومائتين(1200) طالب وطالبة ينتمون إلى ثلاث مستويات تعليمية: تعليم ثانوي، وتكوين مهني، تعليم جامعي، واختيرت بطريقة عشوائية.

جاءت هذه الدراسة لتبحث عن طبيعة العلاقة بين المشروع الشخصي للحياة وقلق المستقبل لدى عينة من الشباب المتمدرس ينحدرون من مستويات تعليمية مختلفة على ضوء متغير الجنس، المستوى التعليمي، والعمر.

ولهذا فإشكالية الدراسة اتصلت بالتساؤلات الآتية:

– هل الأفراد الذين يمتلكون تصورات واضحة ويضعون خططا عملية لحياتهم ويرسمون أهدافا يسعون لتحقيقها تكون لديهم القدرة على مواجهة تحديات المستقبل والتحقيق من القلق؟ والذي تتفرع عنه الأسئلة التالية:

– ما مستوى تمثلات طلبة عينة الدراسة للمشروع الشخصي للحياة؟

– ما مستوى قلق المستقبل لدى طلبة عينة الدراسة؟

أما الفرضيات:

– توجد علاقة ارتباطية دالة سلبية بين المشروع الشخصي للحياة وقلق المستقبل لدى طلبة عينة الدراسة.

وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

– توجد علاقة ارتباطيه سالبة بين بُعد التوجه نحو المستقبل وقلق المستقبل لدى الطلبة.

– توجد علاقة ارتباطية دالة سالبة بين الأهداف الشخصية وقلق المستقبل لدى الطلبة.

– توجد علاقة ارتباطية الة سالبة بين بُعد التخطيط وقلق المستقبل لدى الطلبة.

– توجد علاقة ارتباطية دالة سالبة بين بُعد اتخاذ القرار وقلق المستقبل لدى الطلبة.

– توجد فروق دالة إحصائيا في تمثلات المشروع الشخصي للحياة تعزى إلى متغير الجنس.

– توجد فروق دالة إحصائيا في تمثلات المشروع الشخصي للحياة تعزى إلى متغير المستوى التعليمي (ثانوي، تكويني، جامعي).

– توجد فروق دالة إحصائيا في تمثلات المشروع الشخصي للحياة تعزى إلى متغير فئات العمر (17–20، 21–24، أكثر من 25).

– يمكن التنبؤ بقلق المستقبل لدى طلاب عينة الدراسة في ضوء متغير المشروع الشخصي للحياة وأبعاده.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من الجنس والمستوى التعليمي وفئات العمر على تمثلات المشروع الشخصي للحياة والتعرف على مستوى إدراك هؤلاء الشباب لمهارات

وأبعاد المشروع الشخصي للحياة، ومساعدة المربين (أساتذة، أخصائيين، نفسانيين، واجتماعيين، مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني) وصناع القرار في المؤسسات التربوية والتكوينية...إلخ على اختيار أفضل الطرق والمناهج لمساعدة الشباب على بناء مشروعهم الشخصي وتحقيقه على أرض الواقع، وقد استخدم الباحث للتحقق من فروض دراسته الاستمارة الأولى تتعلق بالمشروع الشخصي للحياة وتضم أربعة (04) أبعاد وهي (التوجه نحو المستقبل، بناء الأهداف، التخطيط، الإنجاز)، والثانية تتعلق بقلق المستقبل احتوت على ثلاثين (30) فقرة، أما المنهج فهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته للموضوع.

أما نتائج الدراسة فتمثلت في:

– مستوى تمثلات مشروع الحياة لدى الطلاب كان متوسطا في الدرجة الكلية وفي بعد الأهداف الشخصية، ومرتفعا في بعدي، التوجه نحو المستقبل واتخاذ القرار بينما كان منخفضا في بعد التخطيط.

– مستوى قلق المستقبل لدى عينة الدراسة كان منخفضا.

– وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المشروع الشخصي للحياة وقلق المستقبل في الدرجة الكلية وفي الأبعاد الأربعة.

– توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في الدرجة الكلية للأداة وفي بعد التوجه نحو المستقبل، الأهداف الشخصية، اتخاذ القرار وكانت لصالح الإناث، بينما لم تعثر عن أية فروق في بعد التخطيط.

– لا توجد فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وهذا على مستوى الدرجة الكلية وفي بعد الأهداف الشخصية والتخطيط، بينما وجدت فروق دالة بعد التوجه نحو المستقبل لصالح فئة مستوى التعليم الثانوي، وفي بعد اتخاذ القرار لصالح فئة التكوين المهني.

– توجد فروق دالة إحصائيا بين فئات السن وهذا في الدرجة الكلية في بعد الأهداف الشخصية وبعد التخطيط واتخاذ القرار، بينما وجدت فروق دالة في بعد التوجيه والمستقبل لصالح فئة (17–20).

– دلّ معامل الارتباط (R2) على قوة المتغيرات الأربعة للمشروع في التنبؤ بمقدار قلق المستقبل وكانت كلها دالة عند مستوى (0.001).

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أوضحت دور العوامل النفسية في بناء المشروع الشخصي لدى شباب وكيفية التقليل من قلق المستقبل، إلا أن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها اهتمت بالعوامل النفسية وأهملت العوامل الاجتماعية التي لها دور لا يستهان به في بناء الشباب لمشروعهم الشخصي وتعمل على التخفيف من قلق المستقبل.

– **دراسة مسعودي أحمد:**

المعنونة بـ:" **التعددية النقابية في الجزائر – قراءة سوسيولوجية** –" 2014–2015، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

وهي دراسة سوسيوأنثروبولوجية انطلقت من أن الحركة النقابية لها امتداد تاريخي يعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث كانت إشكالية الدراسة تحوي مجموعة من الأسئلة والتي تمثلت في:

– ماهي إرهاصات ولادة الحركة النقابية في الجزائر؟ وماهي هويتها؟

– وماهو المسار الذي أخذته بعد التغيرات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد أحداث أكتوبر؟ وإلى أين يتجه مآل الحركة العمالية بعد زوال مايسمى بالعطاء العام؟

أما الفرضيات فتمثلت في :

– أحداث أكتوبر 1988 كانت وراء ظهور منظمات نقابية جديدة، أدى إلى تغيير هوية الحركة العمالية في الجزائر.

– التمثيل النقابي الفعلي مستوحى من الممارسة النقابية المبنية على شرعية وعدالة الخطاب النقابي.

– تكمن فعالية الحركة العمالية مستقبلا في تعددية نقابية مبنية على رؤى موحدة لقضايا العمال واهتماماتهم.

ومن النتائج المتوصل إليها:

– سيادة التجربية، أي انعدام إستراتيجية واضحة لدى الحركة النقابية، فالنقابات المستقلة سلكت نفس المسار الذي سار عليه الاتحاد العام للعمال الجزائريين من حيث أنه يتجلى في الفردانية وسيادة الزعيم الواحد واحتواء النقابة.

– انتشار التيار الفوضوي في الحركة النقابية.

– إنعدام التضامن داخل النقابة الواحدة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تطرقت إلى أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الحركة النقابية في الجزائر، وكذا سيرورة التحولات الاجتماعية والسياسية ولاجتماعية التي طرأت على العمل النقابي في الجزائر. لكن ما يلاحظ عليها هو أنها اقتصرت على الجانب التاريخي للعمل النقابي أكثر من الجانب السوسيولوجي، كما أنها اهتمت بالنقابة العمالية بصفة عامة، في حين أهملت النقابات التربوية وهذا ما نحن بصدد دراسته.

1-2 الدراسات الأجنبية:

- دراسة: Claude durans et Pierre Dubois

بعنوان" La grève – enquête sociologique – "الإضراب دراسة سوسيولوجية" وهي عبارة عن كتاب يحتوي على 377 صفحة مقسم إلى فصول نشر عام 1975.

لقد اهتمت هذه الدراسة بالإضراب كظاهرة اجتماعية مسّت المؤسسة الاقتصادية بفرنسا، وهي دائمة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة من خلال تحليل بعض أسباب الإضرابات والاحتجاجات وأشكال الحركات الاجتماعية، والتحولات الناجمة عن الإضراب إضافة إلى التوجهات الإيديولوجية للقائمين عليها.

كما تطرقت إلى أسباب النزاعات أو الاحتجاجات والتي تمثلت في: الأجر، الحقوق الاضطهاد، طرق الترقية، والتي تعود إلى أسباب اقتصادية مما يجعل الإضراب اقتصادياً بحيث أنه يمس قاعدة النظام الاقتصادي، والتي تتعلق بظروف العمل بالمعنى الدقيق، حوادث، ونظافة، وأمن، أو بمعنى أوسع حياة الشغل من أوقات العمل، عطل، سن التقاعد وبالتالي فإن ظروف العمل هي مطلب دائم للنزاعات العمالية سواء أكانت هذه النضالات ضد قهر أرباب العمل كرد فعل عن تسريح ممثلي العمل أو عمال معاقبين، أو لتوسيع الحقوق النقابية كحق الاجتماع والتفاوض.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى أسباب الإضراب انطلاقا من البحث في: هل للإضراب وظيفة اقتصادية محضة؟ توصلت إلى أن هذا الأخير له أسباب اقتصادية مرتبطة أساسا بزيادات في الأجور، والتي تعتبر الدافع الأساسي والجوهري لتحريك العمال للتوقف عن العمل، وهذا عادة يحدث في المؤسسات التي تعرف ضائقة مالية، وتهدد عمالها بالتسريح من العمل مما يجعلهم يلجأون إلى الاحتجاجات، وهذا عكس ما يحدث في المؤسسات التي تعرف نموا وتطورا في المداخيل، فهذه الأخيرة يعرف عمالها الاستقرار والهدوء.

كما أن مطلب الأجر يتلخص في:

– اللاعدالة في الأجر بين المؤسسات.

– ظروف الحياة نظرا لغلاء المعيشة.

– أرباح أرباب العمل والمتعلقة أساسا بالإنتاج والإنتاجية مع رفع شعار "المؤسسة تستطيع الدفع"، إضافة إلى المطالب الوقائية التي تهدف إلى ضمان حقوق العامل، مما ولّد صراعات بين العمال وأرباب العمل، لأن الحركات العمالية تهدف إلى جعل الإضراب يتوقف عن العمل، توقف يفرض نفسه عندما يكون جماعياً، وقد يكون إضطرارياً عندما يقوم المضربون بشل العمل ومنع غير المضربين من العمل، كتوقيف الماكنات وعدم بيع المواد وغيرها.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى نوعين من الإضراب داخل المؤسسة الاقتصادية وهما: الإضراب الهجومي والدفاعي.

فعندما يتعلق الأمر بالدفاع عن منصب شغل، أو للمطالبة بإعادة إدماج نقابي تمّ تسريحه، أو مزايا مكتسبة فهنا يكون الإضراب دفاعياً.

أما الهجومي فيهدف للمطالبة بمزايا جديدة كالزيادة في الأجور، والعطل، وتوسيع الحقوق، حيث أن أغلبية الاحتجاجات الخاصة بمدة العمل وظروفه هي هجومية لكن المتعلقة بالاضطهاد هي دفاعية.

كما أن الاحتجاج الهجومي يفوق بكثير الدفاعي، والمعيار الذي يدخل في تحديد هذا الفارق هو الحالة الاقتصادية للمؤسسات وهذا ما قد يولّد إستراتيجية للإضرابات الوطنية.

فبالنسبة للنقابات الإضراب الهجومي مسموح به قانونيا، ولكن يجب التحضير له من خلال تحديد أهدافه، ومدته، ويمتد للقطاع الخاص وأحيانا يكون القطاع العمومي سندا له، إلا أن مدته تكون محدودة في أغلب الأحيان (24 ساعة)، وقد يتكرر أحيانا ويتقرر هذا الإضراب من نقابة أو عدة نقابات.

أما بالنسبة للسلطات العمومية ليس لديها أي وسيلة شرعية للتنبؤ به، لأنه يبقى دائما في إطار الشرعية، ولا تستطيع اللجوء إلى أي وسيلة غير شرعية لمنع التوقف عن العمل.

ولهذا في أي شروط تبلغ الاحتجاجات مداها السياسي؟

توجد عدة أشكال لتسييس الحركة النقابية الواحدة من المصادر الرئيسية لهذا التنوع لمعنى السياسة هو ارتباط العمل النقابي بالسياسة، هذه الاختلافات تتبلور في مدى العلاقة الموجودة بين النقابات والمنظمات السياسية.

وذلك لأن الحركة الاحتجاجية لا ينجرّ عنها نتائج نهائية مادام المشكل السياسي قائماً و هو مشكل اختلال الحكم مما يؤدي بالحركة الاحتجاجية إلى محاولة تغيير وتحويل القواعد الاقتصادية، لأنها حركة طبقة معايشة للواقع ومؤطرة إعلاميا ولها أهداف سياسية سواء كانت عاجلة أم آجلة، وهي تعرف بكونها استراتيجية لتمديد أو تعميم الكفاح للإنشاء قوة تهدّد النظام، لتجنيد الطبقة الشغيلة (العمال) هذه المعاني المختلفة لتسييس الحركة تعمل على إعطاء التفسيرات السياسية المختلفة للإضراب وغزو إيديولوجية الحركة العمالية.

لقد مكنتنا هذه الدراسة من معرفة أبعاد الإضراب السياسية والاقتصادية داخل المؤسسة، وأهم أسباب النزاعات العمالية من خلال التطرق إلى المطالب وظروف العمل، إلا أن هذه الدراسة اكتفت بالظروف المهنية والاجتماعية للعامل داخل المؤسسة الاقتصادية بفرنسا، ولم تتحدث على نشاطاتها داخل المؤسسة التربوية، فهذه الدراسات رغم أهميتها في توجيه الإطار النظري للبحث إلا أنها اكتفت بدراسة متغير دون ربطه بالآخر وهو الجانب المهمل، والذي نودّ من خلال بحثنا تسليط الضوء عليه والعمل على البحث فيه من خلال ربط متغير الإضراب بالمشروع المعرفي والمهني . لقد ركزت هذه الدراسات على جانب دون الآخر فبعضها ركّز على الإضراب كحركة احتجاجية ضمن المؤسسات الاقتصادية دون المؤسسات التربوية والبعض الآخر اهتم بالجانب الشخصي النفسي للظاهرة دون الجانب الاجتماعي، وهذا ما جعلنا من خلال هذا البحث نسلط الضوء على الجوانب المهملة ضمن هذه الدراسات بالتعرض إلى أثر الإضراب كاحتجاج نقابي على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ الثانوي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تعد عملية اختيار الموضوع معقدة ودقيقة، ولا شك أن اختيار الباحث لموضوع دراسته يخضع بشكل كبير إلى اهتمامه، وميوله واستعداداته، وكذلك إلى دوافع علمية واجتماعية مهمة، إنطلاقا من هذا تبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

أ.الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة الدور الذي تلعبه النقابة العمالية كحركة اجتماعية التي أصبحت تفرض نفسها على المجتمع ككل، والمؤسسة التربوية بالأخص.
- الكشف عن سبب بروز وانتشار ظاهرة الإضراب لدى الأساتذة.
- قلة الدراسات المحلية التي تناولت ظاهرة الإضراب والمشروع المعرفي والمهني للتلميذ خاصة في القطاع التربوي.
- الاهتمام بالظواهر الاجتماعية التي تمسّ أهم فاعل اجتماعي داخل المدرسة (التلميذ).

ب. الأسباب الموضوعية:

- القيام ببحث سوسيولوجي حول الموضوع الذي مازال نوعا ما بِكرا في مجال الدراسات الاجتماعية في الجزائر، وذلك لتوسيع دائرة البحث والمعرفة.
- البحث عن أهم التحولات والتغيرات التي تمرّ بها المدرسة الجزائرية.
- معرفة الغايات والأهداف التي يسعى الأساتذة إلى تحقيقها من خلال الاحتجاجات النقابية.
- هذا الموضوع يندرج في إطار التحضير لنيل شهادة دكتوراه.

3- الإشكالية:

لقد شهد النظام التربوي والتعليمي بالجزائر عدة تحولات، سواء على مستوى المادة الدراسية، أو المحتوى، أو الوسائل التعليمية، أو على مستوى المنهاج ككل. من أجل مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في ظل الإصلاح الأخير (2003)، الذي يعتمد على المقاربة بالكفاءات، التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية داخل المؤسسة التربوية، من

خلال استعماله المعارف والمهارات الخاصة به لتحقيق جملة من الأهداف الإجرائية لضمان إنجاز نشاطات على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو المهني. والهدف من ذلك هو ربط المدرسة بالمحيط الخارجي عند مواجهة التلميذ مشاكل في حياته اليومية من أجل الارتقاء بالمدرسة الجزائرية.

إن التلميذ منذ دخوله المدرسة الابتدائية يعمل على وضع تصورات أو تمثلات سواء بطريقة واعية أو غير واعية تحدد أهدافه المستقبلية، لأن هذه التصورات تعرفه على الإعداد لمشروعه المعرفي خاصة في المرحلة الثانوية التي تعتبر الفترة المصيرية والأخيرة في اتخاذ القرار، هذه السيرورة للمشروع لها أهمية كبرى في تحقيق الأهداف الخاصة للتلميذ، وأهم هدف هو إثبات ذاته الشخصية، وهو ما يمثل الهوية الفردية بصفة خاصة، والهوية الجماعية بصفة عامة.

إن المشروع المعرفي والمهني للتلميذ قائم على عدة مقومات اجتماعية والمتمثلة في الأسرة باعتبارها الخلية الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الأبناء، لذلك قد تؤثر بشكل كبير في بناء وتخطيط مستقبلهم المهني، وهذا من خلال الخبرات والمعارف التي اكتسبوها من المؤسسة الأم. إضافة إلى الزاد المعرفي أو الرأسمال الثقافي الذي اكتسبه المتعلم خلال المسار الدراسي وهو بدوره قد يساعده في التخطيط للمشروع المهني، حيث يرى **(تالكوت بارسونز T . PARSONS)** " أن النظام التربوي مسؤول عن إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا للقيام بدورها المتوقع في المجتمع، لأن دور المدرسة يتضمن اكتشاف قدرات التلاميذ والعمل على توجيهها من طرف المدرس حتى يصبحوا مهنيين أو فنيين للقيام بأدوار الراشدين " (حمدي على أحمد، 2003 : 134).

ولهذا فالمدرسة تلعب دورًا كبيراً في نمو وتطوير التلميذ لمشروعه الدراسي، وإعداده لبناء مستقبله المهني، وذلك بمساعدة الفاعليين الاجتماعيين كونها من القطاعات الاستراتيجية التي تركز على توسيع مدارك المتعلمين وتعميق نظرتهم للحياة عموما بل تتعداه

إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذا يتطلب توفير مناخ ملائم للفاعلين الاجتماعيين لتأدية هذا الدور.

لكن ما نلاحظه أن المؤسسة التربوية شهدت اضطرابات في السنوات الأخيرة بسبب الحراك النقابي المكثف مما ولد تأثيرات مباشرة على التلميذ أولا والمدرسة ثانيا والمجتمع ككل، من خلال الحركات الاحتجاجية التي تمثلت في الإضرابات المتوالية مع تنامي غضب الأساتذة بسبب تدهور أوضاعهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية كضعف القدرة الشرائية، والتراكم في برامج التعليم، وطب العمل، والسكن، والتقاعد، وسوء التسيير في الخدمات الاجتماعية، وغيرها من المطالب التي يعتبرونها حقوق مشروعة. والتي وجدت من الإضراب كفعل جماعي الحل والوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالبهم المهنية وإعادة الاعتبار لمكانة الأستاذ في المجتمع.

فتوقف الأساتذة عن العمل –التدريس– حوالي أربعة (04 أسابيع) من كل سنة شكل خلل داخل النسق التربوي وولد صراعات بين الفاعلين الاجتماعيين (المربي، الوزارة الوصية، التلميذ ، أولياء التلاميذ)، مما جعل من التلميذ ورقة ضغط لتحقيق مصالح الأستاذ على حساب مصالح التلميذ هذا من جهة. ومن جهة أخرى رغم ان هذه الظاهرة (الإضراب) أصبحت متكررة تشهدها المدرسة الجزائرية كل سنة خاصة في السنوات الأخيرة هذا ما يستدعي الانعكاسات السلبية في الواقع على التحصيل الدراسي للتلميذ أولا وطموحه المستقبلي ثانيا. إلا أنه بعد ملاحظتنا وإطلاعنا على نسبة الإضربات التي شهدتها المؤسسة التربوية وكذا حصولنا على نسبة النجاح في البكالوريا تبين لنا ان نسبة النجاح لدى المتعلمين عادية مما يستدعي طرح التساؤل التالي:

- كيف تؤثر الإضرابات والحركات الاحتجاجية التي تتبناها الحركات النقابية في ممارساتها النضالية في بناء المشروع المعرفي والمهني للتلميذ ؟ والى أي مدى يعتبر الإضراب كاحتجاج نقابي عائق في سبيل بناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني في المرحلة الثانوية؟)

وهذه التساؤلات التي اعتمدنا عليها تمكننا وتساعدنا على التحكم في السياق البحثي للدراسة، كما تقوم بتوجيهنا نحو المعلومات والبيانات التي تفيدنا في تحقيق أهداف الدراسة، وهي تساؤلات تبحث عن إجابات التي تمثل النتائج وهذا ما يعمل على اقتراح الفرضيات التالية:

4- الفرضيات:

- المشروع المعرفي والمهني للتلميذ مرهون بتسوية الوضعية السوسيومهنية للأستاذ.

ان تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للمدرس وما تتطلبه من شروط في الوقت الراهن، تساهم في رفع معنوياته وهذا ما يجعله يتطور معرفيا ومهنيا وتكون لديه نسبة العطاء والإنتاج المعرفي تتوافق وغايات النظام التربوي، وينتج عن ذلك تحقيق مصالح تلاميذه.

- الإضراب عائق في سبيل بناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني.

تكرار ظاهرة الإضرابات بصفة مستمرة في المؤسسات التربوية من طرف الأساتذة من خلال التوقف عن التدريس لمدة معينة كانت قصيرة أو طويلة عملت على خلق جو تربوي متوتر، أثَر على المتمدرسين بشكل مباشر في التخطيط لمشروعهم المستقبلي.

- يختلف أثر الإضراب باختلاف المكانة الاجتماعية للتلميذ.

تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية الأولى المسؤولة عن إعداد أبناءها لبناء مشروعهم المعرفي والمهني، وتتدخل بشكل مباشر عند مواجهتهم مشاكل أو العراقيل تعترض طريقهم لتحقيق ذلك، من خلال البحث عن آليات وطرق لتجاوز تلك الصعوبات.

5- أهداف البحث:

لكل باحث هدف يسعى إلى تحقيقه في نهاية بحثه ولهذا تمثلت أهداف بحثنا في:

- الكشف عن العلاقة بين الإضراب كاحتجاج نقابي والمشروع المعرفي والمهني لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.

- البحث عن واقع العمل النقابي المستقل في قطاع التربية في ظل ما يشهده النظام التربوي من إصلاحات متوالية، وكذا الكشف عن جملة التأثيرات الناجمة عن الاحتجاجات النقابية التي تتخلل المسار الدراسي للتلميذ.

- تسليط الضوء على مواقف التلاميذ من هذه الظاهرة (الإضراب).

- الكشف عن العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء التلميذ لمشروعه المهني.

- محاولة التعرف على آفاق وطموحات التلاميذ المستقبلية التي يرغبون في تحقيقها في هذه المرحلة.

6- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من الناحية النظرية، في كونه ساعدنا على الاطلاع على مختلف الدراسات النظرية التي تناولت موضوع الإضراب والمشروع المعرفي والمهني للتلميذ، علما أن الدراسات كانت تصب في مجالات واسعة ومتنوعة ورغم ذلك فقد استفدنا منها، أما من الناحية العملية فقد ساعدنا على فهم مشكل لازال غير مدروس بالقدر الكافي، خاصة في علم الاجتماع، وكذا إدخال رؤية جديدة للباحث في علم الاجتماع بهدف الكشف عن جانب من جوانب الموضوع، حيث أنه يكتسي أهمية كبيرة من حيث ارتباطه بمرحلة دراسية حساسة ومهمة في حياة التلميذ، والتي يكون فيها بحاجة لاتخاذ القرار النهائي لبناء مشروعه المهني ومدى تأثره بالظواهر المحيطة به.

7- المقاربة المنهجية للدراسة:

7-1 الإطار النظري للدراسة:

تعد النظرية في علم الاجتماع الموجه العلمي للباحثين عند إجراء دراستهم سواء المجردة أو الميدانية. ولهذا هناك تصورات نظرية متعددة اهتمت بالموضوع المدروس من خلال تقديم تحليلات مختلفة ومن جوانب متعددة، وبعد الاطلاع على مختلف المقاربات النظرية التي اهتمت بالموضوع مكنتنا من إدراج دراستنا ضمن إطار نظرية الصراع كونها الملائمة وطبيعته، فهذه النظرية ليست جديدة وإنما تعود جذورها إلى الحضارة اليونانية والصينية، حيث داخل كل مجتمع توجد مجموعات متميزة تسعى كل واحدة إلى تحقيق أهدافها الخاصة ووجود المصالح المنفصلة، يعني احتمال قيام الصراع بين هذه الفئات وقد يظل قائما على الدوام.

وهناك العديد من المفكرين الذين نظَروا إلى الصراع نذكر منهم على سبيل المثال المفكر الإسلامي**عبد الرحمان ابن خلدون** الذي تناول الصراع بين البداوة والحضارة تناولا تاريخيا علميا في مؤلفه " العبر وديوان المبتدأ والخبر وتاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر "، حيث يرى "أن الصراع بين البداوة والحضارة يؤدي إلى سقوط الحضارة وبروز البداوة كقوة مسيطرة وعند انتهاء الصراع بسقوط الحضارة وشموخ البداوة كقوة حاكمة يتغير المجتمع من بدوي إلى حضري بعد هجرة السكان من البادية إلى الحضر بأعداد كبيرة جدا " (إحسان محمد الحسن، 2005 : 129) فهذا النزاع بين الفئتين يعمل على التغيير من شكل إلى آخر في جميع ظروف الحياة الاجتماعية التي كانت تعيشها كل فئة، بحيث أن أقوى عصبية هي التي تصل إلى قمة السلطة.

أما الغربيين فنجد العالم الألماني **كارل ماركس (K.MAX)** الذي اشتهر بالنظرية الصراعية في جميع كتبه ومؤلفاته، فهو يعتبر " تحول المجتمعات هو تحولا تاريخيا ماديا جدليا أو دايلكتيكيا، فالتغير هو تاريخي لأنه يرافق المجتمعات عبر تاريخها القديم والوسيط

والحديث، وتحول مادي لأن أساس الثورة الاجتماعية التي تقوم بها الطبقة المحكومة يرجع إلى أن هذه الطبقة لا تملك أي شيء في الوقت الذي تمتلك الطبقة الحاكمة كل شيء " (إحسان محمد الحسن، 2005 : 131) فالنزاع قائم بين طبقتين (طبقة حاكمة وطبقة محكومة أو طبقة مستغِلة وطبقة مستغلة أو طبقة لا تملك أي شيء وطبقة تملك وسائل الإنتاج والقوة النفسية والاجتماعية والسياسية)، وسبب ذلك هو العامل المادي ومن هنا فتعارض وتناقض المصالح الطبقية تجعل من النزاع أمرا حتميا الذي قد يؤدي في الأخير إلى التغيير الجذري، ولهذا فإن الرأسمالية تقوم على المصالح المتضاربة بين الطبقات الشيء الذي يجعل من المواجهة بين الطبقة البرجوازية والبروليتاريا أمرا ضروريا من أجل قلب النظام الرأسمالي.

وقد أوضح ماركس " أن تمزيق صفوف العمال تخلقه وتبقي عليه المنافسة التي لا مفرَ منها، والنقابات توجد وتنشأ من الحركة التلقائية التي يقوم بها العمال للقضاء على هذه المنافسة أو للحد منها، والنضال النقابي ليس نضالا سليما فحسب ولكنه ضروري ولا يمكن الاستغناء عنه طالما استمر وواجه أسلوب الإنتاج الرأسمالي " (زبيري حسين، 2012، الفصل03: 111)، فالنقابة تشكل أداة أساسية للثورة البروليتاريا وعامل أساسي للتحول الاجتماعي فهي تمثل " أداة مهمة لتطوير ونمو وعي طبقي لأنها تسمح بتجميع العمال ومن ثم تكوين كتلة من الأفراد جمعَوا لأجل الدفاع عن مصالحهم " (زبيري حسين،2012، الفصل 03: 112)، ولهذا فالإضراب هو الشكل الرئيسي للنشاط النقابي والمؤشر القوي عن الإيديولوجيات النقابية والحل الوحيد للضغوط التي يعيشها العامل نتيجة تأزم العلاقة الاجتماعية بين طرفي العلاقة الإنتاجية (أرباب العمل والعمال)، فهو فعل ثوري في مواجهة صاحب العمل أو المالك لوسائل الإنتاج الأكثر قوة داخل مؤسسته بسب العامل الاقتصادي، الذي يعمل في الأخير إلى تغيير الوضع القائم.فإذا كان المطلب الاقتصادي هو الأساس في فهم جوانب الصراع في مرحلة معينة، فهذا قد لا يقتصر على المجتمع الجزائري خاصة في

فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، وذلك لاختلاف المجتمع الجزائري في بنيته عن المجتمع الغربي ككل إضافة إلى نمط الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي " الأمر الذي جعل وسائل وعلاقات الإنتاج متباينة، فقد تميز نمط الإنتاج الاقتصادي بالطابع القبلي، ونمط إنتاج زراعي ولم تكن في الجزائر صناعة بالمعنى الحقيقي الأمر الذي يفسر غياب طبقة عاملة بالمعنى التاريخي والاقتصادي والاجتماعي " (بومقورة نعيم، 2008 : 26)، لكن هذا لا يعني عدم وجود وعي نقابي وإنما ولد نتيجة الظروف التي عاشها المجتمع خلال الفترة الاستعمارية رغم الأوضاع المزرية التي كان يعيشها العامل الجزائري آنذاك، خاصة انعدام القاعدة الصناعية مما جعل هدف الصراع ينحصر في البعد الوطني وليس في البعد المادي كما أشار كارل ماركس.

- **منظورات الصراع الحديث:**

مادام المجتمع في تغير فإن المنظورات تتغير حسب كل فترة، وهذا ما ذهب إليه المنظرين المحدثين في تفسير جوانب الصراع فإذا كان الماركسيين يركزون على البعد الاقتصادي في فهم الظاهرة، فإن المحدثين وعلى رأسهم عالم الاجتماع الفرنسي **(ألان تورين(A.TOURAIN)**، يرى أن الحركات الاجتماعية تراقب الموارد المنتجة في المجتمعات الصناعية، أما في المجتمعات المتقدمة فهي تراقب دائرة الخدمات والاستهلاك والروابط الاجتماعية تبعا لهذه التغيرات التي تمس البنية الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية الجديدة "التي تظهر لم تعد تناضل من أجل استرجاع الهيكل المادي للإنتاج كما تفعله الحركة القديمة أي الحركة االعمالية ، بل تناضل من أجل إعادة امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي" (دديه لصاوت، 2004 : 54). ولهذا ففي المجتمعات الصناعية تشكل الحركة العمالية صراع طبقي لأجل مراقبة مسار التصنيع، أما في المجتمعات الحديثة فالحركات الاجتماعية تركز نشاطها على المعرفة، والاتصال، والثقافة.

كما يؤكد تورين أن ماركس قد ساهم في علم الاجتماع المعاصر بفكرة ان الحياة الاجتماعية مؤسسة على علاقة السيطرة، و**(ماكس فيبر Weber. M)** إهتم بفكرة أن الفاعل توجهه دائما قيم معينة، وإذا ألفنا بين الاثنين حسبه لحصلنا على ما يقصده تورين بالحركة الاجتماعية " فما يقوم به الفاعلون ليس مجرد ردود أفعال اتجاه المؤسسات الاجتماعية، ولكنهم ينتجونها –الأفعال– ويتحددون بتوجهاتهم الثقافية وبالصراعات الاجتماعية المنخرطين فيها " (ألان تورين،1997: 12)، لأن الحركة الاجتماعية تهدف إلى الدفاع عن الذات (الفاعل الاجتماعي) والكفاح من اجل حقوق وكرامة العمال، حيث " أنها لا تكتفي بالدفاع عن الاستقلال العمالي ضد تنظيم العمل، ولا بالمطالبة بشروط أفضل للعمل، ولا حتى بالمطالبة في حقها في التفاوض وفي توقيع اتفاقيات جماعية، إنها تنادي بالدفاع عن الفاعل الاجتماعي موجودا في علاقات اجتماعية وليس عن الإنسانية كوجه اجتماعي زائف للشمول" (ألان تورين،1997 : 310). لأن الذات لا توجد إلا كحركة اجتماعية وإلا احتجاجا على منطق النظام العام سواء اتخذ هذا المنطق الشكل النفعي أو البحث ببساطة عن الاندماج الاجتماعي.في ظل مجتمع يفرض عوائق في وجه المحتجين باسم المنفعة الاجتماعية والصراع ضد أعدائه الخارجيين والداخليين.فهذه الحركات الجديدة ليست مجرد تمرد على هامش المجتمع دون التأثير" فهذا يقتصر على دورها النقابي القديم المرتبط بالمجتمع الصناعي، لأنها لا تتشكل بالعمل السياسي والصدام، ولكن بتأثيرها في الرأي العام" (ألان تورين، 1997 : 12). فشكل النشاط النقابي في الأول كان يقتصر على الإضراب الكلاسكي الذي يقتصر على المصنع لكن في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات الحديثة أو كما يسميها تورين المبرمجة أفرزت خيارات جديدة نتيجة لانفتاح الذي شهدته مختلف المؤسسات الاجتماعية مما أدى إلى التغيير في شكل المطالبة بالحقوق التي تتبناه النقابات العمالية وعموميتها في جميع المؤسسات، فأصبح الإضراب كفعل جماعي يمس كل المجالات، وليس وسيلة ضغط داخل مكان العمل وإنما البحث عن هوية العامل.

إذا كانت الحركات الاجتماعية محور أساسي لتفسير كل ما هو اجتماعي فهذا يقودنا إلى إعطاء أمثلة عن ارتباط الحركة العمالية بالحركة الاجتماعية في الجزائر وهذا ما عمل به المختص في علم الاجتماع الجزائري **جابي عبدالناصر** من خلال مؤلفه "الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية " وهو محور نظريات تورين وذلك من خلال إيجاد إسقاطات واقعية المجتمع الجزائري حيث ربط الحركة العمالية بمختلف الأنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ارتبطت الحركة العمالية في الجزائر بالعديد من عناصر الحركات الاجتماعية الشعبية خاصة بعد أكتوبر 1988 منها ذات الطابع الثقافي التي ارتبطت بالمطالب البربرية، فقد قامت ولاية تيزي وزو وبجاية بعدة اضرابات سنة 1991-1994 جعلتها تحتل المراتب الأولى وطنيا مقارنة بالولايات الأخرى، فتبنت الحركة الثقافية البربرية طرحا جذريا شموليا كان له التأثير البارز على تبعية الحركة العمالية مما جعلها من أنشط الحركات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وبالخصوص في العمل النقابي الذي أدى بدوره إلى صراع فئوي وجهوي داخل المجتمع الواحد لتحقيق الذات أولا والهوية ثانيا.

ومنها ذات طابع ديني أين ظهر هذا الارتباط أكثر في مرحلة ظهور الجبهة الاسلامية للإنقاذ كحزب سياسي ديني شعبوي الخطاب وقامت النقابة الإسلامية (SIT) من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدد من الإضرابات المطلبية في الفترة التي تميزت بصعود الجبهة الإسلامية ، لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة سنة 1992م، غير أن النقابة الإسلامية أعادت إنتاج نفس علاقات الصراع بين السياسي الحزبي والنقابي، وفي ثوب سياسي وديني جديد قديم.

هذا ما مكن الحركة الاجتماعية الشعبية بمختلف أشكالها – الدينية أو الثقافية – الاستحواذ على العنصر المثقف. مما ساهم في انتقال الحركة العمالية المطلبية من

الإضراب التعبير قصير المدة الذي كان سائدا قبل أكتوبر إلى الإضراب الأداتي طويل المدة الذي تستعمل فيه المدة كوسيلة ضغط لتحقيق المطالب، كما أنه يتميز بالمفاوضات.

فالمفاوض العمالي الذي أصبح يعرف كيف يستعمل سلاح المدة للضغط مكنه من الظهور على شاشة التليفزيون خاصة بالنسبة للإضرابات التي تحصل في القطاعات الاستراتيجية ليعطي رأيه في المفاوضات والاقتراحات المقدمة وليعلن عن استمرار الإضراب حتى تتحقق المطالب، فمن خلال وسائل الإعلام المختلفة أكتسب هذا الأخير "زيادة على الشرعية القانونية، شرعية اجتماعية من خلال البروز القوي لظاهرة الإضراب في المحيط الاجتماعي والخطاب الإعلامي والسياسي الجزائري"(جابي عبد الناصر، 1995: 314).

يمكننا بالتالي نموذج الصراع من فهم وتحليل طبيعة موضوعنا خاصة الإضراب كاحتجاج، الذي يعد الوسيلة الأساسية عند الأساتذة وسلاح ضغط على الجهات الوصية لتحقيق المطالب المهنية رغم الآثار المترتبة عنه، وجعله المدرسة بؤرة صراع بين الفاعلين التربويين، فالمربي يعتبره حق يعمل على تحقيق ذاته وتحديد هويته والوزارة الوصية تتماطل في تحقيق المطالب التي يعتبرها هذا الأخير مشروعة، إلى جانب التلاميذ الذي انعكس على تحصيلهم المدرسي والمهني، وكلف أوليائهم الكثير لتدارك الوضع القائم .

7-2 الأسس المنهجية:

تكتسي عملية اختيار الأسس المنهجية لأي بحث أهمية كبيرة لأنها تمكّن الباحث من معرفة وإدراك ما يسعى إليه بالضبط، وعليه فمن الضروري كما يقول "موريس أنجرس" (M.ANGERS) " ينبغي أن يتضمن تقرير البحث بالضرورة قسما حول المنهجية يتم فيه توضيح الطريقة المعتمدة، ذلك أن النتائج في حد ذاتها لا تعني شيء بل إن الأساس المتين لبحث ما صحته هما اللذان سيتم الحكم عليهما أساسا، انطلاقا من مدى ملائمة المنهج ووسائل تطبيقه " (موريس أنجرس، 2004: 37)، وسنتطرق في هذا الصدد إلى منهج البحث، تقنيات جمع البيانات، مجالات البحث.

1-2-7 منهج البحث:

يتمثل المنهج في جملة خطوات البحث تبدأ بسؤال الانطلاق ثم ملاحظة الظاهرة المدروسة، وضع الفروض، وإجراء التجارب لتحديد الحقائق التي يبحث عليها الباحث، وينتهي بالتحقق من صدق الفروض، أو عدم صدقها، "فهو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة"(حسان هشام، 2007: 44)، كما أنه "مجموعة العمليات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق هدفه"(MAURICE ANGERS, 1996: 58).

وبهذا فالظاهرة المدروسة هي التي توجه الباحث في إتباعه لمنهج معين خاصة وأن علم الاجتماع لا يكتفي بوصف الظواهر فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة الكشف عن أسباب وجودها، فطبيعة موضوعنا أوجبت علينا اختيار المنهج الكمي والكيفي، فالكمي يتم فيه الرجوع إلى تحليل الأرقام الدالة على مختلف آراء ومواقف التلاميذ من الإضراب، لأن "التكميم يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة سواء حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة"(موريس أنجرس، 2004: 100). وهذا ما يمكننا من وصف الأفعال الصادرة عن التلاميذ والعلاقات الموجودة بين متغيرات البحث وتحليلها.

أما الكيفي " فيهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة "(موريس أنجرس، 2004: 100)، فنستعين به في بعض فصول هذا العمل لشرح ما عجز الكمّ عن الإدلاء به، وعليه ينصب الاهتمام هنا على الأقوال التي تم جمعها من المقابلة التي تمت مع الأساتذة والسلوكات التي تمت ملاحظتها من خلال المقابلات المباشرة، والهدف من استخدام المنهجين هو تعميق موضوع الدراسة وتحليل كل جوانبه.

7-2-2 تقنيات جمع المعطيات:

التقنية "هي مجموعة إجراءات وأدوات التقصّي المستعملة منهجيا"(موريس أنجرس، 2004: 184)، كما تعتبر "الوسيلة التي يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التي يتطلبها موضوع بحثه، وتحتاج التقنية بعد انتقائها أن يتوفر فيها قدر من الدقة والصدق والثبات حتى تتحقق الشروط اللازمة لها كأداة صالحة للبحث"(علي جبلي عبد الرزاق، 2003: 19).

ولهذا يجب أن يعتمد كل بحث على أدوات لجمع البيانات، فقد اعتمدنا في بحثنا على كل من: الملاحظة والاستمارة والمقابلة، واستخدام الوسيلة الإحصائية (SPSS).

- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي، والتي لا يمكن التخلي عنها في بعض البحوث "لأنها تعمل على توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين، أو ظاهرة معينة أو مجموعة الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها، أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر"(بوحوش عمار ، 1995: 71).

وقد اعتمدنا في بحثنا على الملاحظة المباشرة، وقد أفادتنا هذه التقنية في ملاحظة الجو العام داخل المؤسسات التربوية، والعلاقات التفاعلية بين التلاميذ، وكذا تفاعل التلاميذ مع الأساتذة داخل الصف الدراسي، مما مكننا من فهم المواقف والسلوكات الصادرة عن الفاعلين التربويين، وهذا ما سهّل علينا الدخول إلى الميدان.

- الاستمارة:

تعتبر من أكثر التقنيات استخداما وشيوعا لجمع البيانات في البحوث الاجتماعية، حيث تعمل على اختصار الوقت والجهد، "فهي نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إمّا

عن طريق المقابلة الشخصية، أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد"(رشيد زرواتي، 2008: 182).

وبناءا على ذلك تمّ إعداد استمارة في شكلها النهائي بعد تعديلها وموافقة الأستاذ المؤطر عليها، شرعنا في تطبيقها ميدانيا، حيث وُجهت لتلاميذ السنة النهائية من التعليم الثانوي، وقد اشتملت على مجموعة من الأسئلة وتتراوح بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة موزعة على محاور:

المحور الأول: تضمن بيانات شخصية

المحور الثاني: تضمن بيانات حول المكانة الاجتماعية للتلميذ

المحور الثالث: تضمن بيانات حول المشروع المعرفي

المحور الرابع: تضمن بيانات حول الإضراب

المحور الخامس: تضمن بيانات حول المشروع المهني

وكان تطبيق الاستمارة بالمقابلة من خلال أخذ حصص الفراغ، وذلك لشرح الأسئلة. والهدف من ذلك الحصول على إجابات دقيقة وللفهم الجيد لأبعاد الموضوع المدروس.

- المقابلة:

إن جمع المعطيات الكفيلة بدراسة الموضوع ليس من السهل الحصول عليها كما يتصور البعض، ولهذا لجأنا إلى المقابلة كتدعيم للاستمارة، حيث أنها مكنتنا من تغطية الجزء الذي عجزت عنه الاستمارة فهي " تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف، مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة (الباحث) أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين (مبحوثين) للحصول على بعض البيانات الموضوعية"(رشيد زرواتي، 2008: 212).

إن المقابلة عبارة على فعل ورد فعل بين الباحث والمبحوث، سؤال وجواب و سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي تعتمد على رموز غير لفظية التي تصدر عن المبحوث

كتعبيرات تحمل دلالات ذات أهمية وهذا ما يساعد الباحث في فهم ما يريد أن يدلي به المبحوث.

ولقد اعتمدنا المقابلة المباشرة خلال الدراسة الاستطلاعية مع عينة من التلاميذ والأساتذة بهدف الاطلاع بعمق على جوانب وخفايا موضوع المدروس، كما أنها ساعدتنا على ضبط الاستمارة الموجهة للتلاميذ، وإعداد دليل المقابلة الموجه للأساتذة، وقد استعملت كتقنية للتعرف على مسار النقابة التربوية، وعن أهم المحطات التي عرفتها نقابة الكناباست – المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار– (CNAPEST) وتصورات النقابيّين لمشروع التلاميذ المعرفي والمهني في ظل الإضرابات المتوالية، وقد احتوى دليل المقابلة على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: بيانات شخصية

المحور الثاني: بيانات حول العمل النقابي

المحور الثالث: بيانات حول تأثير الإضراب على التلاميذ

– **استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)**، بعد إنجاز الاستمارة والنزول إلى الميدان لتطبيقها، يستوجب علينا تفريغها بما يتيح إمكانية المعالجة الكمية لها ولهذا فاستخدام هذه الوسيلة الإحصائية يتطلب مجموعة من المراحل لتحليل العلاقات الموجودة بين متغيرات البحث، لذلك أنشأنا قاعدة بيانات خاصة بموضوع بحثنا، وقمنا بترميز الأسئلة الواردة في الاستمارة والاختيارات التي تتضمنها، وبعد ذلك تفريغها في قاعدة البيانات بما أتاح لنا الحصول على تطبيقات إحصائية من خلال تحليل العلاقات الارتباطية.

7-2-3 مجتمع البحث:

ويقصَد به " مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصي "(موريس أنجرس، 2004:

298)، ولقد تمثّل مجتمع بحثنا في تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، باعتبار هذه السنة هي مرحلة فاصلة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، والتي يمكن أن يكون التلميذ واعي بمشروعه المهني، والعوامل المساهمة في بنائه لهذا المشروع من المؤسسات التربوية لولاية معسكر.

7-2-4 مجالات البحث:

إن تحديد مجالات البحث ونوع المعاينة هي خطوة مكملة للخطوات السابقة في إطار التصميم المنهجي ووضع خطة العمل لإجراء البحث وتحديد الجوانب المختلفة، فعلى الباحث أن تكون لديه إجابات عن الأسئلة في ضوء مجالات الدراسة وهي: أين؟ ومتى؟ ومن؟، "فمن الضروري أن يحدد أين سيجرى البحث أي المجال المكاني، ومتى سيقوم بجمع البيانات أي المجال الزمني، وإن اختلف بعض العلماء في تحديده، فالبعض حدده بفترة إجراء الدراسة والبعض الآخر بفترة جمع البيانات وأخيرا المبحوثين أي المجال البشري"(محمد سيد فهمي، 2008: 269).

- المجال المكاني:

ويُقصد به تلك البيئة أو المنطقة الجغرافية التي يجرى فيها البحث، وقد يشمل جميع المناطق الجغرافية التي يتكون منها المجتمع، أو قد يكون جزءا من مناطق هذا المجتمع، فالمنطقة أو البيئة التي أجرى فيها بحثنا تتصل بمجموعة من المؤسسات التربوية، تمثلت في سبع (07) ثانويات بولاية معسكر:

1- ثانوية "حوحة محمود" المناور- معسكر

2- ثانوية " زقاي إبراهيم " المحمدية – معسكر

3- ثانوية " رماسي مصطفى " ماوسة – معسكر

4- ثانوية " محي الدين بن مصطفى الراشدي " – معسكر

5- ثانوية " مكيوي مامون " – معسكر

6- ثانوية " المبايعة " غريس – معسكر

7- ثانوية " جمال الدين الأفغاني " – معسكر

والهدف من اختيارنا لهذه المؤسسات التربوية هو الإلمام بالموضوع سواء كانت هذه المؤسسات من داخل مدينة معسكر أو من المناطق المجاورة للمدينة.

فثانوية "حوحة محمود" موجودة بمنطقة المناور افتتحت في شهر ديسمبر 2012 تحتوي على أربع (04) مخابر، ومدرج، ومكتبة، وقاعة للمطالعة، وقاعة للأساتذة، وقاعة الاجتماعات، و17 حجرة دراسية تضم 231 تلميذ من السنة الأولى إلى السنة الثالثة موزعين على 04 شعب يؤطرهم 18 أستاذ، نظامها نصف الداخلي.

أما ثانوية " زقاي إبراهيم" موجودة بمنطقة موجودة بمنطقة المحمدية تم افتتاحها في جانفي 2012م تحتوي على أربع مخابر، وملعب، ومطعم، و16 حُجرة للتدريس تضم 650 تلميذا؛ موزعين على مختلف السنوات والشعب يؤطرهم 43 أستاذ، نظامها خارجي.

وثانوية " مكيوي مامون " موجودة بمدينة معسكر تتربع على مساحة 62600م^2، تم افتتاحها سنة 1974م، وهي تحتوي على 04 مخابر ومكتبة، وقاعة سحب، وقاعة إعلام آلي، ومطعم، وسكنات وظيفية، ووحدة الكشف والمتابعة، تضم 800 تلميذ، يؤطرهم 52 أستاذ، يتوزعون على 22 حجرة دراسية.

أما ثانوية " المبايعة " الموجودة بمنطقة غريس تتربع على مساحة 8154م^2، تم افتتاحها في سبتمبر 1984م، تحتوي على 05 مخابر، ومكتبة ومدرج وقاعة للإعلام الآلي، وقاعة للأساتذة، وملعب ومطعم، تضم 911 تلميذا جزائريين ومن الصحراء الغربية يتوزعون على 27 قاعة للتدريس يؤطرهم 59 أستاذ، نظامها داخلي.

وثانوية " جمال الدين الأفغاني " الموجودة في مدينة معسكر تتربع على مساحة 16538م^2، تم افتتاحها سنة 1927م تحتوي على 03 مخابر وقاعة للإعلام الآلي وقاعة الأساتذة، وملعب ومطبخ، تضم 750 تلميذا، يتوزعون على 22 قاعة للتدريس، يؤطرهم 33 أستاذ موزعين على 5 شعب في مختلف المستويات، ونظامها نصف داخلي.

- المجال البشري: (العينة والمعاينة)

تعتبر العينة عنصر من عناصر مجتمع البحث، وقد اتصلت عينة بحثا بالتلاميذ المتمدرسين بالطور الثانوي ببعض ثانويات ولاية معسكر،والبالغ عددهم 600 متمدرس من كلا الجنسين (ذكور، اناث)، ولقد كانت المعاينة بطريقة مقصودة. والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة

- جدول رقم 01 : يوضح توزيع أفراد العينة على أساس الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	270	%45
اناث	330	%55
المجموع	600	%100

أما الجانب الثاني يتعلق بالعينة المكونة من الأساتذة النقابيين وغير النقابيين والذين أجرينا معهم مقابلات بحيث تم ذلك بشكل قصدي، وعددهم 10 مبحوثين، والهدف من ذلك الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه، باعتبارهم الفئة الأكثر تأثيرا بما يجري داخل المؤسسات التربوية وهذا ما يساعدنا على التعمق في البحث.

- المجال الزمني:

يقصد به الوقت الذي استغرقه الباحث من بداية البحث إلى نهايته، ولقد استمرت دراستنا مدة تزيد عن ثلاث سنوات من أول تسجيل في طور الدكتوراه، وهذا بعد قبول المشروع الأولي للبحث المقدم والموافقة عليه من طرف الهيئة العلمية، أي منذ نوفمبر 2013م مقسّم إلى مراحل:

- **البحث الببليوغرافي:**

والتي تتعلق بالجوانب النظرية للموضوع والتي تلت مرحلة القبول، حيث قمنا بجمع المراجع وما توفر من دراسات حول الموضوع لأخذ فكرة عامة عنه، واكتشاف الجوانب المدروسة وغير المدروسة حوله، إضافة إلى إجراء الدراسة الاستطلاعية لحقل البحث بهدف الاحتكاك به، والتعرف على جزئياته، حيث قمنا بخرجات استكشافية للمؤسسات التربوية خاصة في ظل الإضرابات والقيام بملاحظات مباشرة للوضع القائم، والحضور إلى بعض اللقاءات التي تقوم بها النقابات التربوية وتسجيل الملاحظات التي تفيدنا في توجيه بحثنا، والهدف من ذلك تحديد الغاية التي نسعى إليها من هذا البحث.

- **البحث الميداني:**

أما دراستنا الميدانية فكانت بداية من شهر أكتوبر 2015م حيث قمنا بتوزيع الاستمارات على المبحوثين، وكذا إجراء المقابلات مع المدرسين، وهذا بعد ضبط دليل كل من المقابلة والاستمارة من خلال المرحلة الاستطلاعية.

- **كتابة التقرير النهائي:**

وهو يتعلق بالحوصلة الأخيرة التي وصل إليها الباحث من خلال دراسته التي مرت بهذه مراحل عبر مختلف السنوات، رغم أننا شرعنا في تحرير بعض العناصر التي توفرت حولها المعطيات، لكنها بقيت تحتاج إلى تصويبات وتصحيحات من طرف الأستاذ المشرف على العمل وكان التقرير النهائي بداية من شهر مارس 2016 م، وذلك بعد عمليتي تحليل المعطيات الكمية، وكذا المقابلات.

8- تحديد المفاهيم:

لا يخفى علينا أن للمفاهيم دور في عملية البحث بصفة عامة، والبحث الاجتماعي بصفة خاصة "فهي تشكل الإطار المرجعي لمسار الدراسة وتعكس محتوى ورؤية الباحث للموضوع، وعلاقته بالتراث السوسيولوجي، وهي رموز تعكس مضمون فكر، أو سلوك أو

موقف أفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم، آرائهم، أو تجريدات لأحداث واقعية"(فضيل دليو، 1999: 92)، وعليه يجب تحديد مفاهيم بحثنا والمتمثلة في:

- مفهوم النقابة:

لغة: تعادلها كلمة Sundicat باللغة الفرنسية، "وهي كلمة مشتقة من كلمة نقيب، وهو العريف على القوم، المقدم عليهم الذي يتعرف على أخبارهم وينقب على أحوالهم، وهو العميد"(ابن منظور،2000: 699).

اصطلاحا: إن الاعتراف بحق التمثيل النقابي كرسه الإعلان العالمي بحقوق الإنسان، وكذلك الدستور الجزائري لسنتي 1989-1990م حيث تنص المادة الثانية (02) من قانون 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990م بأنه "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو فرع واحد أو قطاع للنشاط الواحد أن يكونوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية"(محمد الصغير بعلي، 2000: 280).

إن النقابة "مجموعة عناصر من مجتمع ما تجمعهم أهداف مشتركة، ينتظمون في جمعية معترف بها قانونيا، تسعى لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية أو سياسية أو ثقافية اجتماعية معينة لفائدة المنتمين إليها، وعادة تكون هذه الجمعيات ذات طابع مهني يحكمها قانون أساسي، ونظام داخلي يحددان هويتها وطبيعة نشاطها، وفق أحكام دستور وقوانين البلاد"(Lucien, 1972: 63).

ولها عدة تصنيفات حسب (Hubert Landier)

أ- النقابة المطلبية: والتي يقتصر نشاطها على ما يهم العمال فيما يتعلق بظروف وعلاقات العمل، وتبتعد بقدر الإمكان عن النشاط السياسي.

ب- النقابة الإصلاحية: وهي التي تعمل على تحسين ظروف العمال المادية والاجتماعية دون المساس بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم، ونشاطها غير بعيد عن السياسة.

جـ- النقابة الثورية: وهي التي تستهدف القضاء على النظام الرأسمالي وإحلال حكومة نقابية عمالية محلة عن طريق العنف، الإضراب العام(Landier hubert, 1980 :67).

وبالتالي فالنقابة هي هيئة أو جماعة من العمال (الأساتذة) الذين ينضمون إلى مهنة واحدة (التعليم) أُنشأَت من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة وتحسين ظروفهم السوسيومهنية وهي هيئة مطلبية.

- مفهوم الإضراب:

قبل التعرض إلى الاختلافات في تحديد مفهوم الإضراب لابد من الإشارة إلى كلمة إضراب "مأخوذة من إسم ساحة في باريس تسمى GREVE أين يجتمع العمال العاطلون عن العمل فيها، وتعني استخدام أول قادم إلى هذه الساحة، أي رب العمل يأخذ عماله من الإضراب GREVE " (الطاهر بلعيور، 2012: 168)؛ حيث كانت تقتصر في بداية الأمر على منطقة باريس وبعد ذلك انتشر استعمالها

لغة: هو الكفّ عن العمل، أضربَ، يضرب، إضرابا عن الشيء: أعرض عنه العمال، أي كفوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم (علي بن هادية، 1979: 65).

اصطلاحا: الإضراب قبل سنة 1850 كان يعني إذاكنت تبحث عن عمل، وفي انتظار توظيفك، أما اذا انتقلنا للمعنى الحديث، فهو التوقف الارادي والجماعي عن العمل، وبالتالي انتقل الاضراب من الانتظار للعمل إلى رفض العمل (Gilbert demez, 2003 :93)

إن الاضراب "هو التوقف المؤقت عن العمل من طرف جماعة من العمال للتعبير عن المطالب"(Claude Durans, Pierre Dubois, 1975: 09)، وهو أيضاً

" التوقف الجماعي عن العمل بصفة إرادية وبقرار مدبر من طرف العمال، بهدف الضغط على أصحاب العمل أو السلطة العامة، قصد تلبيتهم لمطالبهم وبهذه الصور فالإضراب وسيلة من وسائل التحصيل لحقوقهم والدفاع عن مصالحهم المادية والمهنية" (أحمية سليمان، 2003: 139).

يعد الاضراب حقا دستوريا جعل منه فعلا اجتماعيا حيث ترى مصالح المراقبة لمنظمة العمل الدولية "بأنه وسيلة جوهرية تملكها النقابات العمالية من أجل الحصول والدفاع عن حقوق أعضائها"(جابي عبد الناصر، 2001: 45).

وعليه فالإضراب هو احتجاج نقابي يقوم به مجموعة من الأساتذة بعد الإشعار به قصد تحسين وضعيتهم الاجتماعية والمهنية من خلال التوقف عن العمل (التدريس) وقد يكون طويل أو قصير المدة حسب ما تتطلبه الظروف التي وجدت فيه لتغيير الوضع القائم.

وهناك نوعين من الإضراب حسب جابي عبد الناصر:

- **الإضراب الأداتي:**

يتميز هذا النوع بطول مدته ويتكون فيه المطالب أكثر تحديدا ودقة، والمدة تستعمل فيه للضغط، ولهذا فإمكانيات العنف تكون فيه أكثر من الإضراب التعبيري الذي يخلو من العنف.

- **الإضراب التعبيري:**

وهو النوع الذي ينعدم فيه التفاوض ويغلب عليه الطابع الفردي التذمري، ولديه تأثير كبير على الوضعية الاقتصادية كارتباطه بأشكال تعبيرية أخرى مثل: التغيب، والتخريب، وكبح الإنتاج (جابي عبد الناصر، 1988: 244-245).

وبالتالي فالإضراب يبقى واحدا من خلال أهدافه (مطالبه)، ولكن يختلف حسب المستجدات التي يصادفها العمال في حياتهم.

- مفهوم المشروع المعرفي:

يعتبر المشروع المعرفي الحجر الأساس الذي ينطلق منه المراهق في مسار تفكيره نحو المستقبل، إذ يعتبر مفتاحا لكل المشاريع والخيارات المستقبلية، وهو جزء من المشروع الشخصي الذي ينمو ويتطور داخل الفضاء المدرسي (زقاوة أحمد، 2014: 48).

وبالتالي فالمشروع المعرفي مجموعة من المعارف والمهارات التي يتحصل عليها التلميذ من خلال المراحل الدراسية التي مرّ بها من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية، والتي هي أساس بلورة المشروع المهني.

- مفهوم المشروع المهني:

- لغة: حسب جون قيشار (Jean Ghichard) هو فعل الارتماء نحو الأمام (jeter en avant) من الأصل اللاتيني (projectare)، فالمراد بالمشروع الفعل المراد إنجازه استنادا على معطيات الحاضر والماضي لخدمة المستقبل(Jean Ghichard, 1993: 15) . كما أن الفرد يصنع مخطط لبناء مشروع مهني يتمثل في:

1- مفهوم الذات: من خلال إدراك الفرد لإمكانياته وحاجاته وقدراته.

2- التمثلات المهنية: الصور النموذجية للمهن التي يريد أن يلتحق بها بعد معرفته لإيجابياتها وسلبياتها.

3- الخريطة المعرفية: بعد أن يقارن الفرد بين مختلف التمثلات المهنية يضع تصوراته في مركب بسيط متكامل.

4- التفضيلات المهنية: عبارة عن الأحكام التي يبديها الفرد عن المهن من جهة، وكل التمثلات التي يتطلع إليها من جهة أخرى.

5- متطلبات المهنة: عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد حول العراقيل، أو العوامل المساعدة اجتماعيا واقتصاديا لتحقيق مشروع مهني.

6- الفضاء الاجتماعي: وهنا يعطي الفرد أهمية للمحيط الاجتماعي في اختياره للمهنة، والتي قد تمنحه مكانة اجتماعية مقبولة.

7- الطموح المهني: وهو الهدف الذي يتطلع إليه الفرد لتحقيق مستقبله المهني(Jean Ghichard, 1993: 80-82).

ويندرج المشروع المهني للتلميذ في إطار المهنة التي يودّ ممارستها مستقبلا "وهي تمثّل تنبأ لنتيجة مستقبلية يستهدف منها التلميذ تحقيق غاياته ومطامحه، ورغباته وحاجاته"(أحمد الخيطب، 2007: 235)، فهو "يمثّل الهدف الذي يريد التلميذ الوصول إليه من خلال اتخاذ قرار واعي ليكون ما أراد أن يكون وبفعل في المستقبل"(مقدم خديجة، 2014: 37).

وبالتالي فالمشروع المهني للتلميذ هو تلك السيرورة التي يرسمها التلميذ من المراحل الأولى من التعليم وصولا إلى المرحلة الثانوية التي تعتبر البوابة لتحقيق الأهداف المهنية المراد ممارستها مستقبلا مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحيطة به لتحقيق ذلك (المدرسية-الأسرية).

- مفهوم المؤسسة التربوية:

تعد المؤسسة التربوية "مؤسسة تعليمية عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للقواعد الإدارية المعمول بها في مؤسسات التعليم العمومية وتخضع للتشريعات المدرسية المتعلقة بالتربية والتعليم لأداء مهمة تكوين الأجيال علميا وتحضيرهم مهنيا"(بولهواش عمر، 2011: 27).

إن المؤسسات التربوية المعنية بموضوع دراستنا هي مؤسسات التعليم الثانوي، التي تتكفل بعملية تعليم وتكوين التلاميذ (المتمدرسين) المسجلين في الطور الثالث، والذين يزاولون دراستهم في السنة الثالثة ثانوي (نهائي)، وهي السنة الأخيرة التي يمتحن فيها التلاميذ في الباكالوريا، وهي البوابة الرئيسية لبناء التلاميذ لمشاريعهم المهنية.

- المضربون:

هم مجموعة من الأساتذة الذين يتكفلون بتدريس تلاميذ القسم النهائي مادة معينة من المواد المقررة ضمن المنهاج الدراسي داخل المؤسسة التربوية، ويتوقفون لمدة معينة عن التدريس (العمل) للمطالبة بمجموعة من الحقوق المهنية، وذلك لتسوية وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

9- صعوبات البحث:

من البديهي في أي موضوع يتطرق له الطالب في البحث إلا وتواجهه صعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتها اتصلت بمستويين، الأول نظري: ويتمثل في عدم توفر المراجع والدراسات السوسيولوجية التي تناولت الموضوع حيث ترتبط المتوفرة منها بتخصصات أخرى كعلم النفس، ودراس الإضرابات في المؤسسات الاقتصادية كالمصانع والشركات دون المؤسسات التربوية.

أما الثاني فهو ميداني تمثل في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على رخصة من مديرية التربية لإجراء البحث، رغم إتصال الجامعة بالمديرية وهذا راجع إلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته وما يحمل في طياته من أبعاد وامتدادات.
- عدم جدية بعض التلاميذ (المبحوثين) في الإجابة عن الأسئلة.
- تحفّظ الأساتذة النقابيين في الإجابة وإعطاء العمل النقابي بعدا علميا وعمليا.

وقد تجاوزنا هذه الصعوبات النظرية من خلال الاعتماد على ما أمكننا الاطلاع عليه من مراجع وبحوث ودراسات حول الموضوع، أما الميدانية فكانت من خلال كسب ثقة المبحوثين للتفاعل معنا من خلال إعادة توضيح وشرح أهداف البحث.

وبالتالي فالأسس المنهجية هي أساس البحث، ولا يمكن لأي باحث التخلي عنها في دراسته لأي موضوع علمي باعتبارها تساعد على كشف وفهم الواقع والاستفادة منه لتحقيق عمل علمي.

الفصل الثاني

واقع الحركة النقابية في الجزائر

تزامن ظهور الحركة النقابية في العالم مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، وما صاحبها من ظهور الحاجة إلى حماية العمال والعاملين، فقامت النقابات المهنية كتنظيم يحمي أعضاءه من جهة، ويعمل على تحقيق المكاسب لهم وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ويرجع ظهور النقابات المستقلة إلى بوادر بروز الحركة النقابية وتأسيس الجمعيات المهنية في بريطانيا على شكل اتحادات سنة 1720 م، والتي كانت تهدف إلى الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لمنخرطيها، ثم توسعت إلى أن شملت مختلف الدول الأوروبية ومن أهمها فرنسا التي اعترفت بالحق النقابي، وممارسة العمل النقابي كوسيلة للدفاع عن الحقوق العمالية وحمايتها، وبما أن الجزائر كانت آنذاك مستعمرة من مستعمراتها فإن ظهور الحركة النقابية بالجزائر ارتبط بالاتحادات العمالية الفرنسية، وتأخر ظهور حركة عمالية جزائرية –الأهالي– راجع لعدة أسباب ولعل أهمها: انعدام قاعدة صناعية بالمعنى الحقيقي كتلك التي كانت بفرنسا أو بريطانيا، وثانيا التشريعات القانونية المجحفة والتعسفية في حق السكان الأصليين، حيث كانت تنص على عدم السماح للعمال الجزائريين (الأهالي) بالانتماء إلى هذه النقابات أو تشكيل تنظيما نقابيا خاص بهم بموجب المرسوم الصادر في 1881" والذي ينص على توجيه عقوبات صارمة ضد النقابات التي تقبل الجزائريين في صفوفها" (حميد جاعد، 1980 : 12) إلا ذلك لم يقف عائقا أمام نمو الوعي النقابي لدى الجزائريين.

1- مرحلة النشأة والتطور:

إن تاريخ الحركة النقابية في الجزائر لم يكن وليد 24 فبراير 1954م، تاريخ إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، بل كان نتاج الحركات النضالية العمالية داخل الكنفدرالية النقابية الفرنسية (الكنفدرالية العامل للشغل CGT) التي احتكرت بطريقة واضحة التجربة النقابية للعمال الجزائريين لأسباب كثيرة أهمها السبب السياسي(جابي عبد الناصر، 2001: 84). مما

جعل الحركة النقابية في الجزائر غير موجودة عمليا وذلك راجع إلى "انعدام تقربي لبناء تحتي صناعي، واستحالة مشروعية لتنظيم الجزائريين"(جغلول عبد القادر، 1983: 151).

إلى جانب كون العمال الجزائريين "كانوا يحتلون القاعدة العمالية الفرنسية بسبب ضعف تأهيلهم، وقلة تجربتهم المهنية والمطلبية وأصولهم الريفية التي ربحتها النقابة الفرنسية كقاعدة عمالية في صراعها مع النقابات الفرنسية الأخرى وأرباب العمل"(جابي عبد الناصر، 2001: 84).

ولهذا فالعمل النقابي في هذه الفترة غلب عليه الطابع الاستعماري من حيث المنشأ الأصلي، والذي كان لا يضم إلا عددا ضئيلا من العمال الجزائريين.

وهذا قد يرجع حسب عبد القادر جغلول إلى عدة تحديدات أو فروقات والمتمثلة في:

1- عمال أوروبيون-عمال جزائريون:

هذا التحديد ليس وطني وإنما اجتماعي أيضا، فالأجراء الأوروبيون في مجموعهم يكونون "أرستقراطية عمالية" بينما الجزائريين من حيث أغلبيتهم يكونون "حثالة البروليتاريا"(Sous Prolètariat)، فالأجراء الأوروبيون يتألفون أساسا من مستخدمين وعمال مختصين، بينما يتكون الأجراء الجزائريين في معظمهم من عمال غير ماهرين وعاطلين عن العمل، مما جعل العمال الأوروبيون يضعون مطالبهم الخاصة في المستوى الأول (عبد القادر جغلول، 1983: 156).

2- عمال زراعيون-عمال المدن:

تكمن إحدى المميزات الرئيسية للجزائر المستعمرة في كون التقسيم العددي الأكثر أهمية لا يوجد في المدن، وإنما في الأرياف وهذا ناتج عن ضعف نمو الصناعة من جهة، وعن حاجات الميادين الاستعمارية لليد العاملة من جهة أخرى، وذلك راجع إلى:

أ- الصعوبات الموضوعية للعمل النقابي في الريف (تشتت العمال بين المزارع، عدم ثبات اليد العاملة، وبقاء التقاليد الفلاحية..إلخ).

ب- توجيه وتنظيم اللجنة العامة للعمال التي لم تتطابق مع المطالب ومع الوضع الحقيقي للعمال المزارعين.

3- الانضمام- التشتت عند عمال المدن:

تشتت العمال داخل المؤسسات الصغيرة، وذلك نتيجة للتخلف الصناعي في الجزائر، وهذا ما جعل المطالب الجزائرية لا تتجاوب، في حين نجد مطالب العمال الأوروبيون تتطابق على الأقل جزئيا مع مطالب المجمع والدائم لبروليتارية الجزائرية(عبد القادر جغلول، 1983: 157).

ولهذا نجد أن العمل النقابي اقتصر على أقلية من البروليتاريا الأرستقراطية العمالية الأوروبية، أما الجزائرية فتميزت بضعف جسيم في عملها، وذلك راجع إلى عدم الارتباط بين النضالات المطلبية، إضافة إلى نمو الوعي لدى العامل الأوروبي بهذه الحركة ودورها في الدفاع عن حقوقه وهذا ما لم تتبلور في ذهن الجزائري نتيجة الأوضاع والظروف التي كان يعيشها في تلك المرحلة.

فرغم هذه المشاكل التي عان منها العامل الجزائري في هذه الفترة، لكن ذلك لم يقف عائقا أمام إنشاء أول نقابة استعمارية من طرف عمال المطابع بقسنطينة سنة 1880م، وفي عام 1918م وبعد الحرب العالمية الأولى انضم العمال الجزائريين إلى الكنفدرالية العامة للشغل(CGT) بفرنسا، وبدأ العمال الجزائريين بتنظيم صفوفهم والاستقلال عن النقابات الفرنسية " فرفعوا شعار الحرية والاستقلال بدلا من شعار الاندماج والمساواة انذاك" (سعيد توفيق عزيز البزاز، 2012: 158),أما في الجزائر لم يكن من الممكن الانخراط في النقابات بسبب منع المسلمين الجزائريين من كل اجتماع بدون رخصة، إلا هناك تطور في مشاركة العمال في النقابات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

- **جدول رقم (02): يوضح تطور مشاركة العمال في النقابات**

السنة	1933	1936	1937	1938	1945
عدد المنتسبين	12.000	80.000	90.000	250.000	120.000

(ادريس بولكعيبات، 2007: 151).

هذا الجدول يبين تطور مشاركة العمال في النقابات التي كانت موجودة في الجزائر، منذ الاعتراف بالحق النقابي للأهالي إلى غاية مجازر 08 ماي 1945، يظهر من خلال هذا الجدول أن هناك تطور في عدد المنتسبين بشكل مستمر نتيجة تطور العمل المأجور، حيث أن الاتحادية العامة للعمال قد أنشأت سنة 1936م " اتحادية مستقلة للعمال الفلاحين التي ضمت بين أعضائها 4000 نقابي جزائري بعدما كانت سرية في وقت سابق، وقد عقدت الجامعة العامة المتحدة لعموم لجزائريين أول مؤتمر لها في نفس السنة، لكنها لم تتمكن من تطوير نضالها النقابي بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية"(سمغوني زكريا، 2013: 33).

ولما أنشأ اتحاد النقابات الفرنسية سنة 1936م اتخذ موقفا استعماريا عدائيا اتجاه النقابات المستعمرة، وتحول الصراع الاجتماعي من الدفاع عن الأجر وتحسين المستوى المعيشي للعمال إلى الدفاع عن الوجود خاصة مع أحداث 08 ماي 1945 وعمل على تغيير مضمون العمل النقابي وربطه بالعمل السياسي. وهذا ما ساهم في تجديد المنظمات النقابية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية لمزاولة نشاطها، وخاصة في الفترة الممتدة من 1946 إلى 1954 التي شهدت اهتماما متزايدا من طرف الجزائريين بالنشاط النقابي، عندما ارتبط النشاط النقابي بالحركة الوطنية " فتبلورت فكرة جزأرة النقابية، والاستقلال عن النقابات الأوربية وهذا من خلال امتلاك هياكل خاصة تسمح بتلبية مطالب العمال الجزائريين، وكذا العناية بالقطاع الزراعي على أساس أن قوة النقابية الجزائرية مستمدة من العمال الزراعيين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة " (زبيري حسين، 2012 : الفصل الخامس 38)

إن محاولات تأسيس نقابات مستقلة يعود إلى سنة 1947 من خلال مؤتمر حزب الشعب (P.P.A) التابع لمصالي الحاج حيث " انعقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D) واتخذ قرارا حاسما فيما يخص انشاء لجنة تتولى متابعة المشاكل النقابية وقد ترأسها المناضل عيسات ايدير، أما في سنة 1948 تكونت لجان نقابية في المؤسسات الاقتصادية. (التهامي الهاني، 1991: 122)، فرغم المجهودات المبذولة لتأسيس نقابات وطنية لكنها بقيت محاولات فاشلة وأجريت أول انتخابات نقابية سنة 1956م، وأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهذا بعد عدة نضالات، حيث كان هناك تضارب في الآراء والمناقشات، وفي ظل هذه الظروف طالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتوقيف نشاط النقابات الفرنسية بالجزائر.

ففي تلك المرحلة تكونت نقابات عديدة مثل: الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي أسسته الكنفدرالية العامة للشغل، واتحاد نقابات العمال الجزائريين، الذي كونه التيار المصالي والاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956م، الذي استقطب العديد من العمال الجزائريين بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، إضافة إلى ذلك انعقد المؤتمر الأول " للنقابة الجزائرية للمعلمين في 22 ماي 1956 حيث كان جدول أعمال الصبيحة: جلسة إعلامية وقراءة مختلف العروض تتبعها الحاضرون باهتمام كبير. وفي المساء: قدمت عروض مع مناقشة كل عرض على حدى حول القضايا التالية: التدريس، ومكافحة الأمية، إعطاء خطة كفيلة لإعادة الاعتبار للغة العربية التي تعتبر كلغة أجنبية، وبعد ذلك " انتخب المؤتمرون مكتبا مكون من 20 عضوا (11 معلما للفرنسية، (05) مدرسين للغة العربية، و(04) أساتذة مكلفين بالداخلية " (الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، 1997 : 07).

كما فكروا في إصدار أول نشرة تتضمن ما تمت مناقشته في ذلك المؤتمر بعنوان " **المدرسة الجزائرية** " لكن معظم النقابيون تعرضوا للاعتقالات في شهر ماي 1956 ، ومن ثم انتسبت النقابة الجزائرية للمعلمين " في 16 جويلية 1956 إلى الأمانة العامة المهنية العالمية

للتعليم (S.P.I.E) لكن لم تكن تقوم بنشاطات بسب الظروف التي كانت تعيشها المدرسة الجزائرية خاصة والجزائر عامة.

وقد نظمت النقابات في تلك الفترة "عدة إضرابات سياسية ناجعة، كان أهمها إضراب 05 جويلية 1956م، و15 أوت 1956م، وخاصة إضراب جانفي 1957م بالتنسيق مع قيادة جبهة التحرير الوطني"(جابي عبد الناصر، 2001: 86).

فرغم العراقيل والصعوبات التي واجهها العمال الجزائريين سواء كانت إدارية من طرف السلطات الفرنسية لتسجيل الاعتماد على مستوى إدارتها أو ظهور نقابتين موازيتين كالاتحاد العام للنقابات الجزائرية(L.U.G.S.A) التي كانت مدعمة من طرف السيجيتي والاتحاد النقابي للعمال الجزائريين(U.S.T.A) الذي أنشأه المصاليون، ومن هنا نرى التعدد النقابي لا يعود إلى فترة ما بعد الاستقلال فقط وإنما تعود جذوره إلى الفترة الاستعمارية من طرف النقابات التي سبق ذكرها نتيجة تباين الأهداف والإيديولوجيات التي تسعى كل نقابة إلى تمريرها. لكنها لم تقف كحاجز أمام الإعلان عن مولد أول نقابة جزائرية محضة مستقلة بتوجه تحرري تأسست مع اندلاع الثورة التحريرية وهي:

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين: (UGTA)

لقد تم الاتصال بالمناضلين النقابيين لعقد لقاء مشترك وتحضير تقرير حول (مشروع مركزية نقابية)، وذلك يوم 17 فبراير 1956 بمنزل النقابي بوعلام بورويبة بحضور كل من عيسات ايدير والذي كانت ثقتهم فيه كبيرة و يوسف بن خدة وعبان رمضان الذي كان مدركا للدور الذي تؤديه الطبقة العمالية الأكثر تنظيما في عملية التغيير، حيث تم الاتفاق على:

- "تحديد اسم المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- ضرورة وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- وجوب امتناع المناضلين عن كل نشاط سري" (محمد أيت مدور، 2013 : 143).

وبعد هذا الاتفاق تأسست في 24 فبراير 1956م بعد انعقاد بالجزائر العاصمة جمعية عامة للعديد من النقابات الجزائرية لتعلن رسميا عن تأسيسه كقوة مستقلة وهو "أول تنظيم نقابي مستقل في خضم حرب التحرير الوطني"(عبد القادر جغلول، 1983: 160)، ويعتبر"منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية أو إدارية أو من المتعاملين الاقتصاديين ويرمز لها باختصار (إ.ع.ع.ج)، كما أنه منظمة ديمقراطية مفتوحة أمام جميع الموظفين"(موسى بودهان، 2012: 440).

وكانت الأمانة الوطنية الأولى تتشكل من : عيسات ايدير أمينًا عاماً، عطا الله بن عيسى كأمين عام مساعد، بوعلام بورويبة أميناً وطنياً، جرمان رابح أميناً وطنياً، علي يحي عبد المجيد أميناً وطنياً مكلف بالخزينة (محمد أيت مدور، 2013 : 147) حيث كان مناضليه أغلبهم في نجم شمال افريقيا وفي الكونفدرالية العامة للشغل ، كما أن نشاطهم بدأ في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وترأسه عيسات إيدير بتوجيه من جبهة التحرير الوطني كإستراتيجية متبعة في التنظيم لمواجهة الأساليب القمعية التي كان يتبعها الاستعمار لفصل الشعب الجزائري عن الثورة، لأن الهدف من تأسيسه ليس مجرد إيجاد هيئة نقابية مطلبية تقليدية، وإنما المسألة أعمق من ذلك أنها نقابة ثورية " فأفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبي لأن استقلال الجزائر سيخلق شروط أفضل للعمل والعمال، وهو الذي سيعيد التوازن إلى العلاقات الاجتماعية ككل إضافة إلى عدم اقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين، بل امتدت إلى جميع الفئات الاجتماعية (صناعية، وزراعية، وتجارية وخدمية) "(بومقورة نعيم، 2008: 28)، من خلال تنامي الوعي السياسي، والفكري، والنضج الاجتماعي لدى الموظفين والعمال الجزائريين وقد حددت هذه النقابة انتمائها السياسي في العدد الأول من جريدة العامل الجزائري Algérien Ouvrier بتاريخ 06 أفريل 1956 على النحو التالي: " الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مركزية نقابية تم إنشائها عقب مؤتمر انعقد في العاصمة يوم 24 فيفري 1956 من طرف

نقابات منطقة العاصمة، هذا الاتحاد حدد لنفسه مهمة تنظيم العمال من أجل وضع حد للاستغلال الذي يرون أنهم من ضحاياه" (محمد أيت مدور، 2013: 152).

هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين: له هياكل تنظيمية تتمثل فيما يلي:

1. الهياكل الأفقية وتتمثل في:

- اللجنة التنفيذية المحلية
- اللجنة التنفيذية الولائية: تعمل على التنظيم والتعبئة والمراقبة وتوسيع القاعدة النقابية، وتضم:
- الاتحاد المحلي: ويضم 1541 اتحاد في بلديات القطر وحدها.
- الاتحاد الولائي: ويضم 42 اتحاد في الولايات.

تعمل على ضمان المهام والصلاحيات النقابية للاتحاد لالعام للعمال الجزائريين على المستويات الجغرافية من الوطن. (موسى بودهان، 2012 : 442).

2. الهياكل العمودية وتتمثل في:

- نقابات المؤسسات.
- مجلس النقابة الوطنية.
- اللجنة التنفيذية للاتحادية.

وتعمل على التكفل بالمشاكل الاجتماعية للمنخرطين، تكوين العمال، ومتابعة كافة الوثائق ذات الطابع الإقتصادي، والثقافي، والاجتماعي التي تهتم بعالم الشغل وتضم:

- نقابة المؤسسة.
- النقابة الوطنية.
- الإتحادية الوطنية (موسى بودهان، 2012: 443).

بناءاً على ذلك فقد ارتبط نشاط هذه النقابة بالعمل السياسي (النضال من أجل الاستقلال) غير أنه مستقل تنظيما عن جبهة التحرير الوطني وقد برهن الاتحاد العام للعمال الجزائريين على قوته بالضغط على الاستعمار من خلال : ما كانت تنشره جريدة العامل الجزائري فقد قام

الاتحاد بالإضافة إلى الاحتفال بعيد العمال الموافق لأول من شهر ماي 1956 بتنظيم العديد من الإضرابات أهمها:

– إضراب 05 جويلية 1956 الذي مثل منعرجاً حاسماً في تاريخ الحركة النقابية، إضراب 15 أوت 1956، وهو إضراب احتجاجي ضد الاضطهاد الذي يتعرض إليه المناضلون النقابيون، والذي تم فيه المطالبة بإطلاق سراح النقابيين المتواجدين في السجون.

– إضراب المدارس في أكتوبر 1956 اتخذ قرار الاضراب من طرف جبهة التحرير الوطني، بعد القرار الذي اتخذه الطلبة الجزائريون يوم 19 ماي بمغادرة مدرجات الجامعة وكان أساتذة أحياء المسلمين حاضرين في مدارسهم، ومن بين ال20 قسماً لم يحضر إلا تلميذان أرادا متابعة الدروس وقد كانا من أبناء الحركة (محمد أيت مدور، 2013: 160).

– الإضراب الوطني يوم 01 نوفمبر 1956 وجاء لإحياء هذه المناسبة المخلدة للذكرى الثالثة لاندلاع الثورة التحريرية والاحتفال بها، كما تم الاتفاق مع الاتحاد المغربي للعمال والاتحاد العام للعمال التونسيين، من أجل جعل هذا اليوم يوما للوحدة والعمل المغاربي.

– إضراب يومي 25 و26 ديسمبر 1956 من طرف عمال الترامينو (محمد أيت مدور، 2013: 161).

وبذلك أكد الاتحاد دفاعه عن مصالح العمال ودعمه للثورة التحريرية وواصل في الاحتجاجات حيث قام بإضراب في 01 جانفي 1957 من طرف عمال السكك الحديدية احتجاجا على العنف الذي يتعرض له الشباب الجزائري على يد الشباب الأوروبي، ثم في 02 جانفي 1957 قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالدعوة إلى الإضراب في 03 جانفي 1957 من طرف عمال العاصمة والذي مس كل القطاعات للاحتجاج على الأحداث التي وقعت يوم 24 ديسمبر على اثر مقتل السيد روجر فروجر R.Froger رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر، حيث قام المعمرون بالاعتداء على الجزائريين والتنكيل بهم، وكذلك بسبب مساس السلطات الفرنسية بالحريات النقابية، أما أهم اضراب قام به (ا.ع.ع.ج) "فهو إضراب الثمانية (08 أيام) وقد جاء هذا الاحتجاج

استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني ودعوتها لكل شرائح المجتمع الجزائري للقيام بإضراب عام، وتم توزيع هذا النداء يوم الاثنين 25 جانفي 1957 على الساعة الصفر والهدف من ذلك مناقشة المسألة الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة" (خلوفي بغداد، 2015 : 60، 61),

ولهذا فقد لعبت هذه النقابة دورا إيجابيا في الفترة الاستعمارية ودعمها للنظام السياسي، من خلال الإضرابات والاحتجاجات المستمرة التي تنادي بحق الشعب في تقرير مصيره، مما أدى إلى تعرضها للقمع بشدة من قبل الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال اعتقال بعض مناضليه ومن بينهم عيسات إيدير الذي عذّب حتى الموت.

وهذا ما جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يدخل في الخفاء وإدارته تترك من الجزائر إلى تونس، الأمر الذي اضطره إلى العمل السري فواصل نضاله مركزا على شقين "الأول سياسي يركز على الدفاع عن المبادئ الوطنية والمطالبة بالاستقلال والتحرر من أغلال الاستعمار الاستغلالي، والثاني اجتماعي وذلك بمحاولة إعطاء الوطنية مضمونا اجتماعي"(بومقورة نعيم، 2008: 28).

وحتى بعد نفي قادة النقابات أو سجنهم استمر العمل النقابي سراّ، وفي المهجر إلى غاية الاستقلال، بحيث أعيد تشكيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة مركزية وحيدة خلال الفترة الاستعمارية كان يغلب عليه الطابع السياسي، فكان النضال النقابي في كل مستوياته موجها إلى تحقيق الاستقلال والإضرابات التي كان يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت مطالبه المادية تمثل جانب ثانوي مقارنة بالمطالب السياسية، وهي حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال لتحقيق الهوية الوطنية من خلال ارتباطه بحزب جبهة التحرير الوطني.

2- النقابة العمالية في مرحلة الأحادية:

إن ما يميز النقابة بعد الاستقلال هو تشكيل أمانة وطنية مؤقتة، مهمتها تأطير وتوجيه العمل النقابي إلى حين انعقد المؤتمر الأول للاتحاد بعد عودة المناضلين الذين كانوا في تونس والمغرب وكذا الذين خرجوا من السجون، وبهذا كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة

المركزية الوحيدة بعد الاستقلال المرتبطة بالحزب الواحد، إذ وجد نفسه في وسط نقمة التناقضات التي كان يعيشها الجزائريون في ذلك الوقت، وخاصة العمال والمتمثلة في "يد عاملة غير مؤهلة، الأمر الذي أدى إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة (بومقورة نعيم، 2008: 28) إلى جانب ذلك استمر بقاء العمال الجزائريون في المهجر لأن الاستقلال لم يأت بالقطيعة النهائية مع الهجرة العمالية بل الأمور تعقدت نظرا للموروث الاستعماري والمتمثل في الرصيد الاقتصادي جدّ ضئيل بعد "1962 حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 35.3% في سنة 1966"(جابي عبد الناصر، 1995: 32).

إضافة إلى "يد عاملة ذات أصول اجتماعية فلاحية ناتجة عن الهجرة والنزوح الريفي " (بومقورة نعيم، 2008: 28)، فالعمل في الجزائر اقتصر فقط على الجانب الفلاحي(القطاع الزراعي)، أما في القطاع الصناعي فقد كان يتوجب له الهجرة إلى فرنسا "مع وجود احتمال أضعف ألا وهو العمل الصناعي المأجور في الجزائر وعادة ما يكون ضمن قطاعات الصناعات الغذائية كالنسيج ومواد البناء والأشغال العمومية والنقل"(جابي عبد الناصر، 1995: 33).

هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي، "إذ أدّت بالنقابة إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي، بحيث عملت تحت غطاء الحزب الذي خضع بدوره للسلطة الحاكمة، وبالتالي فهي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية " (إيمان النمس، 2014: 55).

فأهداف العمل النقابي تغيرت حيث ارتبط بالعمل السياسي فقط فأصبحت "النقابة جهازاً من أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني، والذي سعت الدولة من خلاله إلى تجسيد السياسة الاقتصادية وهذا وفق النموذج النقابي الاشتراكي آنذاك "(محمد سفيان بداوي، 2016: 74). فهو جهاز تابع للحزب الواحد.

فالنقابة العمالية لم تكن ذات طابع مطلبي بل عملت كمنظمة تسييرية تابعة للدولة ومدمجة في جهازها البيروقراطي، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا وقد تميزت النقابة الجزائرية في تلك الفترة بما يلي:

– "الطابع السياسي: حيث لم تكن معنية بالمطالب المهنية والاجتماعية المنبثقة من الحياة العملية والمعيشية للعمال، وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية ومساندتها.

– الطابع الاحتكاري: الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة سواءاً كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية" (بومقورة نعيم، 2008: 31).

– الطابع البيروقراطي:" بحيث تميز الاتحاد بالنمط البيروقراطي من حيث كيفيات الانخراط والانتخاب والتسيير الداخلي للنقابة" (مسعودي أحمد، 2015: 106).

ولهذا فالنقابة آنذاك فقدت استقلاليتها وحريتها وصفتها المطلبية والدفاعية لمكاسب العمال، وهكذا أصبحت مجرد وسيط بين العمال والدولة والحزب، لأن دور النقابة الجزائرية وتحديد نشاطها ونطاق عملها في تلك الفترة يبرز من خلال المواثيق والقوانين، إذ حدّد الميثاق الوطني لسنة 1976م النشاط النقابي في مجموعة من النقاط تمثلت في:

أ– تأطير العمال وتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي للعامل.

ب– رفع المستوى السياسي والنقابي للعمال.

ج– تحسين مؤهلاتهم التقنية والعملية.

د– السهر على الدفاع عن حقوق العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، وذلك في ما يتعلق بالقطاع الخاص.

وهذه أبرز النقاط الذي ركّز عليها العمل النقابي آنذاك والتي تدعي أن النقابة كانت مندمجة ومنفذة لمشروع المجتمع الاشتراكي، ولا تملك خطة عمل خاصة بها.

وقد أكد قايد أحمد* في خطابه والذي ألقاه بمناسبة إحدى الاجتماعات للاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ " يجب على الإطارات النقابية الالتزام والخضوع بدون أي تحفظ لقواعد الحزب وليكن واضحا بأن كل من الوحدة النقابية والحزبية هما مكسبان لا يجب التخلي عنهما أبدا "(محمد سفيان بدوي، 2016: 74).

كما جعلت نقابة (إ.ع.ع.ج) كطرف فعال في مشاريع التنمية الاقتصادية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين* "واستخدمت بنجاح في صراعها السياسي مع المعارضة، حيث قامت النقابة بتجنيد الفئات والشرائح العمالية المختلفة وتنظيم الحملات الواسعة لمشاريع السلطة كالثورة الزراعية وتأطير الانتخابات السياسية المحلية والتشريعية (إيمان النمس، 2014: 56).ولهذا ارتكز دور النقابة على المشاركة في التسيير وبناء الاقتصاد الوطني وهي مرتبطة بمرحلة التأميم كتأميم الأملاك والأراضي. وفي الدفاع عن المطالب العمالية "فقد أدت هذا الدور دون اللجوء إلى الإضرابات إلا نادرا واعتمد على الضغط عن طريق المراسلات أو الاجتماعات العامة والاتصالات الشخصية"(جابي عبد الناصر، 2001: 93).

فالعمال في الجزائر بصفة إجمالية كانوا راضين عن وضعهم الاجتماعي العام، "لأن نزاعاتهم كانت قليلة جدا، فالربع مليون عامل في الجزائر مع نهاية الستينات وبداية السبعينات كانوا هادئين جدا، ولكن في نهاية السبعينات شهدت تطوراً في عدد النزاعات بصورة سريعة"(عبد الناصر جابي، 1995: 134). وهذا راجع للوضعية التي كان يعيشها العامل الجزائري من خلال الخضوع لسياسة الدولة، وخدمة النقابة لمصالح السلطة دون القيام بحركات احتجاجية أو خلق مشاكل تعمل على الاخلال بالنظام العام.

وعموما تميز العمل النقابي في هذه المرحلة بـ:

- النقابة تحولت إلى جزء من هياكل الدولة–الحزب.
- تحولت النقابة إلى وسيلة لتجنيد العمال لصالح مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية.

* تولى رئاسة جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد 1965م.
* هو محمد بوخروبة وهو رئيس جمهورية سابق للدولة الجزائرية.

– قامت النقابة ضمن هذه الأوضاع بالدفاع جزئيا عن بعض الفئات العمالية الأكثر حرماناً والأقل تجربة.

– وأخيرا تحولت الحركة النقابية إلى وسيلة ترقية لبعض الفئات الاجتماعية، وهو الوضع الذي ساعد عليه أكثر الطابع الريعي للتسيير الاقتصادي(جابي عبد الناصر، 2001: 90).

ولهذا فالنقابة كانت أداة لإعادة خطاب السلطة على مستوى المؤسسات، وتحول النقابيون إلى بيروقراطيين إداريين، حيث وصفوا بالجيش من البيروقراطيين المتشبثين بأجهزة الدولة والحزب وهياكل النقابة (خالد حامد، 2011: 152).

نرى من خلال ذلك أن نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي تعتبر الوحيدة في مرحلة التسيير الاشتراكي تخلت عن وظيفتها الحقيقية في تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم، وهذا ما تنادي به النقابات العمالية اليوم، وهي الدفاع عن العمال من خلال المطالبة بتسوية وضعيتهم الاجتماعية والمهنية، بل اقتصرت على التسيير الإداري وفق ما تنص عليها السلطة الحاكمة، وارتباط العمل النقابي بالسياسي من خلال تجنيد العمال سياسيا، واستمر الوضع على ذلك إلى غاية حدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في السنوات الأخيرة من الاشتراكية، حيث تدهور سعر البترول، وإفلاس وحلّ بعض المؤسسات الاقتصادية وبالتالي عبرت الحركة العمالية بخصائصها السوسيولوجية عن نفسها من خلال النزاع الاجتماعي ذا المطالب الاقتصادية، وهي المطالب الوحيدة التي تملك قوة تفاوضية كبيرة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الذي ميز السبعينات"أحادية سياسية ونقابية لا تعترف بالمطالب غير الاقتصادية في الوقت نفسه الذي كان فيه الوضع المالي والاقتصادي عموما يسمح بتلبية هذه المطالب الاقتصادية الدفاعية (علي الكنز،عبد الناصر جابي، 1999: 270)

إن القصور التاريخي للحركة النقابية الجزائرية خصوصا خلال الفترة البومدينية يعود إلى:

- الطابع الاقتصادي للحركة العمالية المطلبية
- ابتعاد العنصر المثقف عن الحركة العمالية عموما

- الرشوة الاجتماعية التي تعرضت لها الإطارات النقابية والعمالية خلال العقود السابقة (علي الكنز وعبد الناصر جابي،1999: 271)

هذا ما جعل الحركة العمالية دون توجهات سياسية واضحة، ومن دون تحالفات اجتماعية واسعة داخل عالم الشغل وخارجه متقوقعة في المطالب الاقتصادية، وبالتالي فالإضراب الشائع في هذه الفترة هو التعبيري وهذا التصنيف يرجع " لجابي عبد الناصر " والذي يتميز بقصر مدته، ومطالبه نوعية وغير محددة وذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد .

من هنا انتقل المجتمع الجزائري من مرحلة إلى أخرى (الفترة الانتقالية من الأحادية إلى التعددية)، كما تطورت أساليب الحركة العمالية وذلك من خلال الاستفادة من التغييرات القانونية والتكنولوجية التي شهدها المجتمع وهذا ما سنوضحه في المرحلة الموالية.

3- مرحلة التعددية:

تعتبر فترة الثمانينات في الجزائر مرحلة تحول وقطيعة على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فقد انتقل النظام الجزائري سياسيا من الأحادية الحزبية والنقابية إلى التعددية السياسية، والإعلامية، والنقابية، واقتصاديا تخلى عن المبادئ الاقتصادية التي كان يرتكز عليها:

- التخطيط المركزي
- وجود قطاع عام
- تأميم واحتكار
- التجارة الخارجية
- الثورة الزراعية

فهذه التغيرات جعلت الفئة العاملة تعبر عن حيوية كبيرة في المطالب هذا ما أدى إلى انتقال الحركة العمالية من" الأشكال التعبيرية البسيطة في التعبير والفردية والمحصورة في مكان عمل واحد، وذات المحتوى الاقتصادي الدفاعي، إلى الأشكال التعبيرية الجماعية (الإضراب

العمالي كشكل رئيسي) " (علي الكنز وعبد الناصر جابي ، 1999: 280) وبالتالي أصبح العمال يقومون بحركات احتجاجية جماعية وليست فردية مثلما كان عليه الحال في السبعينات وبداية الثمانينات. " أي عرفت نوعا جديدا وهو إضراب التضامن حيث كان عمال الصناعة هم السباقون إلى هذا النوع وانتقلت الاستراتيجية من الإضراب التعبيري إلى الأداتي" (زبيري حسين، 2012 :الفصل السادس 235)، فتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري أدت إلى الانفجار تمثل في إضراب أكتوبر 1988م الذي يعتبر كنقطة تحول على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني وكانت أسبابه: "اقتصادية اجتماعية متمثلة في الأجور وظروف العمل والعلاوات، بالإضافة إلى الأسباب السياسية المتمثلة في الممارسة غير الشرعية للقوة داخل أماكن العمل وصعوبة ممارسة الحق النقابي، والسلوك السيئ غير المقبول للمدراء والمسيرين اتجاه العمال، والتبذير، ورفض ممثلي العمال الحقيقيين واستبدالهم بممثليين آخرين لا يعارضون قررات الادارة" (الطاهر بلعيور، 2012 : 174). وذا المطالب الهيكلية والأقل دفاعية، فقد عرفت الحركة العمالية تغييرات كمية ونوعية نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الإدارية والتي كان لها دور في التأثير على الحركة النقابية وبالخصوص التنظيم النقابي الذي كان مجسدا في النقابة الواحدة (الإتحاد العام للعمال الجزائريين)، لكن هذه التغيرات تملك الكثير من صفات الاستمرارية، " فأكتوبر العمالي لم يكن كل قطيعة وبناء جديد بالمقارنة مع مرحلة ما قبل أكتوبر من خلال التحولات الداخلية التي عرفتها الحركة العمالية فأكتوبر 1988م لم يكن عماليا فقط بل شعبيا من حيث الإضرابات حيث بلغ عدد الإضرابات من شهر جانفي إلى نوفمبر 1988 حوالي 886 إضراب "(جابي عبد الناصر، 1995: 277)، والجدول الموالي يوضح نسبة إضرابات العمال في القطاع العمومي خلال مرحلة سبتمبر 1988/فيفري 1989.

- جدول رقم (03): يوضح نسبة الاضرابات العمالية في القطاع العمومي من سبتمبر1988/ فبراير 1989

القطاع العمومي ومستوى الاضرابات الشهر	عدد الاضرابات	% رخصة اضرابات القطاع العمومي النسبة	
سبتمبر 1988	39	*27*	%69
أكتوبر 1988	108	98	%90
نوفمبر 1988	824	763	%92
ديسمبر 1988	501	483	%96
جانفي 1989	277	244	%88
فيفري 1989	255	239	%95

(جابي عبد الناصر، 1995 : 275)

نلاحظ من خلال الجدول استعمال الإضراب كشكل أساسي للاحتجاج لتعبير العمال عن تدهور مستوى المعيشة، وعن السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك، أدى إلى نتيجة حتمية لتبني الدولة إصلاحات جديدة، حيث تم مناقشة وإصدار دستور 23 فبراير 1989م، فهذا التعديل الدستوري حدثت من خلاله عدة تغيرات جوهرية مسّت جميع جوانب الحياة خاصة السياسية تمثلت في الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددي الذي تولدت عنه التعددية النقابية.

فبعدما تولّى الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحركة العمالية لعدّة سنوات اعترف دستور 1989 م في المادة 53 منه على " أن الحق في ممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية طبقا لما نص عليه القانون"(سمغوني زكريا، 2013: 38). وهذا ما جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نقابة مستقلة عن كل وصاية سياسية أو إدارية، تعمل على الدفاع عن الحقوق العمالية الكيفية والكمية، فالتعددية الحزبية تولّدت عنها التعددية النقابية مما أدى إلى توسيع الحريات والتي تمثلت في:

- ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.
- الدفاع الفردي أو الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية.
- حرية التعبير وتشكيل الجمعيات.
- التعددية النقابية.
- ممارسة حق الإضراب في إطار القانون.

فهذه الحريات عملت على أن الحق النقابي يتمتع بها جميع المواطنين باختلاف مهنتهم، للدفاع عن المصالح المادية المعنوية لأعضائها، دون ارتباط نقابتهم بأي حزب أو سلطة (بومقورة نعيم، 2008: 32).

كما تم التجسيد الفعلي لدستور 1989 سنة 1990، "حيث تم إصدار الأحكام والقوانين والالتزامات الخاصة بممارسة العمل النقابي، وهذا تحت قانون رقم 90/14 المؤرخ في 02 جوان 1990 والمتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي"(الجريدة الرسمية، 1990: 23).

والذي يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجيته، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة وهذا ما أدى إلى تشكيل عدة نقابات في إطار التعددية والشفافية وأداء واجباتها بكل حرية واستقلالية، "وقد بلغ عدد هذه النقابات رسميا 47 نقابة خلال عامين من بينها: نقابة عمال قطاع التربية، ونقابة الأطباء، ونقابة أساتذة التعليم العالي، والمهندسون، ونقابة الوظيف العمومي، والنقابة الإسلامية...إلخ"(بومقورة نعيم، 2008: 32).

فالحرية النقابية والتسهيلات القانونية عملت على التعدد النقابي في جميع المجالات المهنية يهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها، حيث دشن التيار الإسلامي الجذري ممثلا في الجبهة الإسلامية "تنظيم نقابة إسلامية (SIT) تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بالعديد من الإضرابات المطلبية في الفترة التي تميزت بالصعود السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة سنة 1992م، غير أن النقابة الإسلامية أعادت إنتاج نفس علاقات الهيمنة بين السياسي الحزبي والنقابي، وفي ثوب سياسي وديني جديد

قديم "(إيمان النمس، 2014: 61).مما جعل الطرح الثقافي يهيمن على الصراع الاجتماعي وهي مرحلة مهمة لارتباط السياسي بالديني، أي أن هذه النقابة لم تقطع صلتها بالتجربة النقابية الأحادية وموروثها السياسي الفكري بإدراج الخطاب الديني لتحقيق استمراريتها.

وفي نفس الوقت ظهرت نقابات قريبة من التيار الثقافي الأمازيغي مثل "النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (SATEF) التي فاز أمينها العام بمقعد نائب المجلس الشعبي الوطني ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية عام 1997، والاتحاد الديمقراطي للعمال الذي بقي محصورا " في بعض الوحدات الصناعية القليلة (UDT) ونقابة عمال قطاع الكهرباء، هذه النقابات أعلنت عن تشكيل كنفدرالية عام للنقابات المستقلة عام 1995م من مدينة تيزي وزو خاصة الحركة الثقافية الأمازيغية "(جابي عبد الناصر، 2001: 108).

ومنح حق التعددية النقابية وتشكيل نقابات مختلفة لم يمنع من احتلال الاتحاد العام للعمال الجزائريين مكانة وإن كانت مطالبه في الظاهر تركز على العمل المطلبي إلا أن الأمر أصبح محرجا بالنسبة له في ظل الوضعية الجديدة مما دفعه "بالتعبير عن هذه الوضعية بالعداء والتنديد الخاص بها حيث وعن طريق المنشورة، التي نشرت في فيفري 1989 عبر الاتحاد عن رفضه لمشروع الدستور بحجة أن هذا الأخير سيتسبب في ظهور صراع طبقات، وفي وقت لاحق عزم الاتحاد مع جهاته المركزية على عدائه للتعدية النقابية، وهذا كله يكشف هدفه السري ألا وهو الاحتكار النقابي" (زبيري حسين، 2012 ، الفصل 6 : 237). ولهذا استمر الاتحاد في العمل السياسي، حيث "أصبح يركز على المطالب السياسية من خلال مشاركته في لجنة الدفاع عن الجمهورية عام 1991، ثم في ندوة الوفاق الوطني سنة 1994"(إيمان النمس، 2014: 61).

كما عمل على المطالبة ببعض حقوق العمال: كالأجور والحوافز، ونزاعات العمل، وضمان مناصب العمل، هذا الأخير الذي أصبح العامل يعاني(تسريح العمال) من خلال خوصصة القطاع العام وإعادة تنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية، التي عملت على تشتت الفكر النقابي لممثلي القطاعات النقابية التي لا يزال بعضها يفتقر إلى الثقافة النقابية التي تعتمد على تجسيد

أهداف الحركة النقابية والدفاع عن مكتسبات الثورية للجماهير العمالية وتحقيق آمالها وطموحاتها من أجل حياة أفضل(محمد سفيان بداوي، 2016: 77).

وذلك للحد من الدور الاقتصادي الذي كانت تؤدي في المرحلة الاشتراكية، لأن الظروف الاقتصادية من أزمة اقتصادية، والظروف الاجتماعية (الإضرابات والمظاهرات، تسريح العمال والبطالة) أصبح يشكل هاجسا كبير بالنسبة للحركة النقابية وهذا ما أدى إلى "حدوث أكثر من 100 إضراب بين سنتي 1990-1991"(جابي عبد الناصر، 1995: 298).

وهذه الإضرابات والنزاعات كانت على مستوى كافة الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والإدارية، فهذه التغيرات سواء على المستوى السياسي (الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية) أو على المستوى الاقتصادي (الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق) جعلت للنقابة العمالية خصائص جديدة تمثلت في:

- ابتعاد جزئي وشكلي في الكثير من الأحيان عن النظام السياسي والدولة.
- تعددية نقابية واعتراف أكثر بالاختلاف والفئوية.
- الدفاع عن فئات عمالية أوسع.
- ديمقراطية أكثر داخل الهياكل النقابية القاعدية على وجه الخصوص(جابي عبد الناصر، 2001: 96).

هذا ما أدى إلى تغيير مسار الحركة النقابية الجزائرية من نقابات ذات توجه سياسي حزبي إلى نقابات ذات توجه مهني ومطلبي ومن أحادية نقابية يمثلها الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى تعددية نقابية في جميع الميادين: الدينية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية والتربوية...إلخ، للدفاع المطالب المهنية .

فاستمرارية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تلك الدولة واتخاذها نفس مواقفها حتى بعد سنة 1990م، رغم تمتعها بالاستقلالية التنظيمية، إلا أنها كانت سياسيا تشكل دعامة قوية للدولة خلال فترة مواجهتها للإرهاب بداية من سنة 1992 من خلال اعتماد الحل الأمني

لمواجهة الجماعات المسلحة وهو ما أظهره من خلال مواقفه الرسمية وتنظيمه مسيرات للعمال تنديدا بالجرائم المرتكبة من قبل التنظيمات الإرهابية إلى جانب الترويج لسياسة الدولة سواء داخليا أو خارجيا لإضفاء الشرعية عليها من خلال تنظيمها مؤتمرا دوليا حول ظاهرة الإرهاب (سمير بوعيسى، 2016: 36). وهكذا التاريخ أعاد نفسه فالأزمة التي ظهرت بعد الاستقلال بسبب " إصرار تيار نقابي على الجانب المطلبي انتهت بتطبيع المركزية النقابية التي قبلت بدور تعبوي وتحولت إلى وسيط ينقل ويشرح خطاب السلطة لمختلف شرائح العمال "(ادريس بولكعيبات، 2007 : 159). فرواسب الماضي لازالت مؤثرة بشكل جلي في الجانب السياسي.

هذه الصراعات السياسية تهدف للمحافظة على أركان الدولة واستمرار ايديولوجيتها، فقد انتظر الموظف الإعلان عن التعددية لكي يكون نقابات مستقلة ويغادر هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي لم يكن مرتاحا داخلها نتيجة " طابعها "العمالجي" الطاغي l'ouvriérisme من وجه نظر مصالحه وتطلعاته " (جابي عبد الناصر، 2016 :07) من هنا يتبين الصراع الداخلي داخل النقابة الواحدة لتحقيق المصلحة الشخصية والمهنية، وليس خدمة مصالح الدولة على حساب مصالحه، وهو ما حدث فعلا من خلال تشكل تنظيمات نقابية في جميع الميادين حيث وصل عدد النقابات المستقلة اليوم حوالي 52 نقابة مستقلة موزعة على مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع التربوي الذي تنشط فيه أكثر من 10 نقابات عمالية موزعة على مختلف الأطوار التعليمية (ابتدائي، متوسط، ثانوي) والتي نذكر من بينها:

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST)، الذي تأسس في 17 أفريل 2003م، وهي نقابة مستقلة عن كل وصاية حزبية وعن مؤسسات الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF وهي منظمة نقابية حرة معتمدة بتاريخ 28 أكتوبر 1990م. والنقابة الوطنية لعمال التربية SNTE منظمة نقابية مستقلة ديمقراطية غير حكومية تأسست في 15 أفريل 2000م، ومجلس ثانويات

الجزائر CLA تنظيم ديمقراطي موحد مفتوح لجميع الأساتذة العاملين في طور التعليم الثانوي، والنقابة الوطنية المستقلة SNAPEST لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، ونقابة عمال التربية والتكوين SATEF، والاتحادية الوطنية للتربية UNE تابعة للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، وغيرها من النقابات التي تهدف إلى الدفاع عن المطالب المهنية للموظف (الأستاذ) رغم العراقيل التي تواجهها عند التأسيس.

فالتحولات التي شهدها النظام العام مسّت المؤسسة التربوية باعتبارها جزءا منه، وهذا ما أدى إلى ظهور مشاكل مهنية داخل المؤسسة التربوية مما جعل النقابات تقوم بحركات احتجاجية متوالية لمعالجة ذلك، خاصة المتعلقة بالأستاذ الذي يعتبر أهم فاعل تربوي فهو يعاني من مشاكل تخص الأجر، التقاعد، السكن وغيرها.

فهذه المطالب زادت من حدة النزاعات الاجتماعية والمهنية داخل المؤسسة لهذا لجأ إلى إسماع صوتها عن طريق الإضراب كاحتجاج نقابي، وأفضل وسيلة للتعبير وشكل رئيسي للمطالبة بتسوية وضعيته المهنية والاجتماعية، الذي كان ممنوعا في وقت سابق، فهو اليوم حق قانوني وشرعي "حيث أصبح من الطبيعي أن تلجأ النقابات من أجل الوصول إلى حقوقها وتحسين ظروف حياة أعضائها إلى كافة الأساليب الشرعية والقانونية ومنها الإضراب" (ابراهيم مشورب، 1998 : 55)، كما قد يكون أداة للتغير.

قبل التطرق إلى الإضراب كظاهرة اجتماعية مست المؤسسات التربوية، يجب الإشارة إليه كحق ضمن الحريات الأساسية، فهو يدخل ضمن قائمة الحقوق الأساسية للمواطن، لأنه مع ذلك فهو ليس حقا مطلقا بل مقيدا بعدة اعتبارات أمنية، واقتصادية، وسياسية، وتنظيمية، ومهنية والهدف من هذا هو الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه.

الحق في الإضراب" معترف به ويمارس في إطار القانون، ومن الممكن أن يمنع القانون من ممارسته أو يجعل حدودا له في بعض الميادين، كميدان الدفاع الوطني والأمن، وجميع

الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للجميع" (الطاهر بن خرف الله، 2009 : 108)

وهذا ما جاء به دستور 1989 في ظل التعددية الحزبية الذي اعتبر منعطفا جديدا للحياة النقابية، فعند تعرض مصالح العمال المادية والمعنوية لمشكل ما يمكن اللجوء إلى الإضراب كحق عمالي لكن في إطار ما يسمح به القانون.

- تكريس حق الإضراب في القوانين الجزائرية:

لقد اعتبر حق الإضراب في الجزائر، وإلى وقت قريب من الأمور الممنوعة خاصة في القطاع العام، وهذا نتيجة للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته الدولة آنذاك، والذي لم يعترف بحق الإضراب إلا بالنسبة لعمال القطاع الخاص، وأول نص تضمن شرعيته في القطاع الخاص يعود إلى سنة 1971م المتعلق بعلاقات العمل الجماعية" بأنه لا يجوز الأمر بالإضراب عن العمل إلا بعد إخبار مفتش العمل بقصد المصالحة، وبعد مصادقة السلطات النقابية " (الجريدة الرسمية، 1971 : 1741). أما بالنسبة للقطاع العام فلم يعترف به حتى مع صدور دستور 23 فبراير 1989م وبعد إصدار قوانين وأحكام تشريعية متعلقة بالالتزامات لممارسة هذا الحق لنقابي في 02 جوان1990 م حيث"اعتبر ضمنيا فقط كما نصت المادة 53 من نفس الدستور حق الإضراب كمبدأ عام يمكن ممارسته في كل من القطاعين العام والخاص مع إحالة تنظيم كيفيات ممارسته قانونيا" (أحمية سليمان،2010 : 145). وهكذا أصبح الإضراب كحق دستوري يتمتع به جميع العمال في كلا القطاعين، ويخضعون لنفس الأحكام القانونية المنظمة له.عندها كانت بداية الحركة النقابية المستقلة حيث تم إنشاء نقابات مهنية مستقلة تغطي قطاعات ونشاطات مختلفة وهي نقابات تضم كافة العمال والمستخدمين في القطاع العام والخاص، ويتم تأسيس هذه النقابات بعد إيداع ملف طلب التأسيس لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدى قسم الدراسات القانونية للقيام ببعض الإجراءات، وبعد ذلك تمنح رخصة ممارسة العمل النقابي في إطار القوانين المتعلقة بذلك.

- أحكام وشروط شرعية الإضراب:

حتى يصبح الإضراب يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن لا يشرع في الإضراب إلاَ بعد استنفاد وسائل التسوية الودية، باعتباره أداة ضغط منحها القانون للعمال في مواجهة أصحاب العمل، بعد انسداد أو فشل الوسائل الوقائية أو العلاجية الودية الداخلية أو الخارجية.

- أن يصدر قرار اللجوء إلى الإضراب عن أغلبية العمال بصفة ديمقراطية بعيدا عن أي ضغط أو أكراه أو مساومة من أية جهة كانت، عن طريق الاقتراع المباشر، وبأغلبية العمال الحاضرين.

- وجوب الإشعار المسبق به، وذلك لمنح مهلة فاصلة بين تاريخ قرار اللجوء إلى الإضراب، وتاريخ دخوله حيز التنفيذ.

- عدم عرقلة حرية العمل، وضمان سلامة وسائل وأماكن العمل. (أحمية سليمان، 2012: 375). لكن ما نلاحظه في الواقع هو عدم احترام النقابات العمالية لهذه الشروط والأحكام مما جعل الإضراب يحدث فوضى في الأوساط العمالية وهذا يؤدي نزاعات وصراعات بين الفاعليين.

- بعض القطاعات التي تمنع من حق الإضراب:

يمنع اللجوء إلى الإضراب في ميادين الأنشطة الحيوية التي قد يعرض توقفها حياة أو أمن أو صحة المواطن للخطر ومن بينها:

- القضاء.
- الأعوان الميدانيين العاملين في مصالح الحماية المدنية.
- أعوان مصالح استغلال شبكات الإشارة الوطنية في وزارتي الداخلية والشؤون الخارجية.
- الأعوان الميدانيين العاملين في الجمارك.
- عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون (أحمية سليمان،2010 : 160).

والهدف من ذلك الحفاظ على أمن واقتصاد النظام العام، كما يمكن تسوية هذه الظاهرة أو الحد منها عبر مراحل.

- تسوية الإضراب:

خصص المشرع الجزائري نظام إجرائي خاص لتسوية الإضراب، ويتم ذلك عبر مراحل وهي:

أ. مرحلة التفاوض الجماعي

ب. مرحلة الوساطة

جـ. مرحلة اللجوء إلى الجنة الوطنية للتحكيم

أ. مرحلة التفاوض الجماعي:

يعتبر التفاوض الجماعي التزام يقع على عاتق أطراف الخلاف، خلال فترة الإشعار المسبق وحتى عند الشروع في الإضراب ويتخذ هذا التفاوض عادة شكل اجتماعات طارئة تجعل من النزاع المتسبب في الإضراب محور أشغالها وفي حالة عدم وصول الأطراف إلى أية نتيجة يعرض الخلاف على لجنة الوساطة (عجة الجيلالي، 2005: 226).

ب. مرحلة الوساطة:

في حالة فشل أطراف الخلاف في التسوية، يمكن أن يتدخل وسيط لحل ذلك، كالوزير المكلف بالقطاع أو الوالي، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي ويكون كفئ يعرض على طرفي الخلاف اقتراحات لتسوية خلافهما، وإذا استمر الإضراب رغم الوساطة يمكن أن يعرض الوسيط الخلاف إذا اقتضت ضرورات اقتصادية أو اجتماعية قاهرة على اللجنة الوطنية للتحكيم (عجة الجيلالي، 2005 : 227).

جـ. مرحلة اللجوء إلى لجنة التحكيم:

تختص هذه اللجنة بالنظر في الخلافات التي تعني المستخدمين الممنوعين من ممارسة هذا الحق والإضرابات المحالة إليها بعد فشل الوساطة، وتستمع إلى أطراف الخلاف، كما تتلقى مستنداتهم وكذا أية وثيقة أعدت في إطار المصالحة والوساطة، وبعد التحقيق في الموضوع، تصدر اللجنة قرارها المعلل (عجة الجيلالي، 2005 : 228).

- **كيفية ممارسة حق الإضراب:**

إذا استمر الخلاف الجماعي في العمل بعد استنفاذ إجراءات الطعن من مصالحة ووساطة، فالعمال المعنيين أن يمارسوا حقهم في الإضراب طبقا للأحكام التشريعية المعمول بها (إثبات النزاع، موافقة أغلبية العمال المجتمعين في الاقتراع السري، الإشعار المسبق بالإضراب، ضمان حد أدنى من الخدمة) وهنا سيتم تفصيل ذلك: (الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، 1997: 22).

أ. انعقاد جمعية عامة:

بعدإعلام الهيئة المستخدمة تستدعي جماعة من العمال المعنيين إلى جمعية عامة في مواقع العمل المعتادة. يحضرها 50% على الأقل من عدد العمال المعنيين قصد إعلامهم بالنقاط المستمر بشأنها الخلاف. والبحث في احتمال التوقف الجماعي عن العمل.ويستمع العمال إلى ممثلي الهيئة المستخدمة أو السلطة الإدراية المعنية بناءا على طلبهم.

ب. تنظيم اقتراع سري:

بشان البحث في التوقف الجماعي عن العمل، يعد موافقة على اللجوء إلى الإضراب إذا تم عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية العمال المجتمعين في الجمعية العامة (على مستوى مؤسسة العمل)

جـ. الإشعار المسبق بالإضراب:

الإشعار بالإضراب عملية أساسية في شرعية الإضراب في مدة لا تقل عن 08 أيام من تاريخ الإضراب وتحسب مدة الإشعار به ابتداء من تاريخ إيداعه لدى الهيئة المستخدمة وإعلام مفتشية العمل بالنسبة للقطاع الاقتصادي، فرغم بدايتة يجب عدم غلق باب الحوار ومواصلة المشاورات والمفاوضات بهدف إيجاد صيغ الحل الممكن.

د. مجالات ضمان الحد الأدنى في الخدمة:

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية لقد ورد في البرقية الوزارية رقم 3135 المؤرخ في 16 /11/ 1993 المتعلقة بالتدابير المطلوبة لضمان الحد الأدنى من العمل:

" قيام المدرسين بالحراسة أثناء الامتحانات خلال مدة الإضراب، ترك المرافق مفتوحة (لاسيما الداخليات) في متناول التلاميذ والعمال، وتسليم المفاتيح في حالة إضراب المسيرين. كما ان القانون يحمي المضربين في حالة شرعية الإضراب من تعرضهم إلى عقوبات أو مضايقات إدارية، أو تعويضهم بعمال آخرين" (الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين،1997: 23). وهذا قد لا نجده اليوم يتحقق في المؤسسات التربوية، حيث أصبح الأستاذ يتعرض إلى عقوبات كالخصم من أجره في مدة توقفه عن العمل وتهديده بالفصل من العمل ان واصل في الإضراب وغيرها.

4- كرونولوجيا الإضراب كاحتجاج في المؤسسات التربوية*:

ان التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النظام التربوي عامة والمؤسسة التربوية خاصة. وما تحتويه من فاعلين تربويين على غرار الفئات الاجتماعية الأخرى من بينهم الأساتذة حيث أصبحوا يعانون من مشاكل مهنية، جعلتهم يشتركون في القيام بحركات احتجاجية لتسوية وضعيتهم المهنية والاجتماعية، هذا ما أدىّ إلى وجود صراعات ونزاعات بين جميع الفاعلين سواء داخل المؤسسة التربوية أو خارجها.

يعد الإضراب حقا دستوريا، وفعلا اجتماعيا وترى مصالح المراقبة لمنظمة العمل الدولية " إن الحق في الإضراب وسيلة جوهر تملكها النقابات العمالية من أجل الحصول والدفاع عن حقوق أعضائها " (جابي عبد الناصر، 2001 : 45) ويعتبرها الأستاذ الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من التعبير والمطالبة بحقوقه المهنية بعد فشل طرق الحوار والتفاوض.

خاصة وأن المؤسسة التربوية شهدت هذه الظاهرة بشكل مستمر في الآونة الأخيرة

* هذه الكرونولوجيا حسب محاضر الإجتماع لنقابة كناباست والملاحظات المباشرة وهي موجودة بالملاحق.

والهدف من التوقف عن العمل عند الأستاذ هو تحسين ظروفه السوسيومهنية، ومن ثمة تغيير الوضع القائم في ظل التغير والحراك الاجتماعي الذي تشهده مختلف المؤسسات. لأن غلق قنوات الحوار مع العمال (الأساتذة) دفعهم إلى نوع من التضامن الاجتماعي فيما بينهم واللجوء في نهاية الأمر إلى الإضراب كأهم أداة تستغلها النقابة العمالية اليوم للتعبير عن ما تريد تحقيقه.

ومن أهم الإضرابات العمالية التي مست قطاع التربية حتى وان كانت في السنوات الأولى قليلة مقارنة بالوقت الراهن، ففي الأول اقتصرت المطالب على ثلاث ملفات وهي:

– مراجعة النظام التعويضي لموظفي التربية بما يضمن العدالة والانسجام مع باقي القطاعات.

– إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية لتدارك الإختلالات الناجمة عن التصنيف والترقية والإدماج لبعض الأسلاك.

– تسيير أموال الخدمات الاجتماعية بكيفية تراعي مبدأين أساسيين هما: الانتخاب والتضامن (منير صوالحية، 2014 : 97).

ومن أهم الإحتجاجات التي قامت بها النقابات المستقلة سواء مجتمعة (جميع النقابات)، أو منفردة (كل نقابة على حدى) نذكر: الإضراب الوطني الشامل الذي انطلق يوم 08 نوفمبر 2009 واستمر حوالي أربعة وعشرون(24) يوما، وإضراب وطني ثان بدءا من 24 فبراير 2010، وكانت مدته أسبوعا وتم تجديده لأسبوع آخر، وقد قامت الوزارة بتوجيه تهديدات صريحة للنقابات بتوقيفه وإلا تسليط عقوبة على المضربين، فسارعت النقابات لتوقيفه دون تحقيق أي مطلب من المطالب.كما التزمت الوزارة بعدم الخصم من الأجور أيام الإضراب مع إلغاء كل المتابعات القضائية والإدارية ضد جميع المضربين على شرط أن يتم استدراك الدروس حسب ظروف المؤسسات التربوية لكل ولاية.

وبعد توقف الاحتجاج لمدة سنة عادت الحركة الاحتجاجية من جديد خلال أيام (25، 26، 27 أفريل 2011) من طرف نقابتي لونباف UNAPEF ، وكناباستCNAPEST لكن تم

تعليقه بالنظر إلى الاتفاق الموقع مع وزارة التربية لتحقيق كل المطالب المرفوعة في محضر الاجتماع المؤرخ في 21 أفريل 2011(أنظر الملاحق).

ومع الدخول المدرسي 2012/2011 هددت النقابات المستقلة مرة أخرى بالإضراب بنفس المطالب المرفوعة في سنة 2010/2009 إضافة إلى المطالب الثلاث التي تم ذكرها هناك مطالب أخرى نتيجة التغيرات التي طرأت على مختلف المؤسسات والتي تمثلت في:

- الترقية الآلية (أستاذ مكون وأستاذ رئيسي)
- إدماج الأساتذة التقنيين
_ السكن وخاصة سكنات الجنوب
- منح الجنوب
- طب العمل
- الخدمات الاجتماعية

وقد بادرت الوزارة إلى دعوة النقابات العمالية إلى إبرام اجتماع في 09 سبتمبر 2011 مع الأمين العام للوزارة وبحضور ممثلين عن الوزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية، وقد تمخض عن هذا اللقاء جملة من القرارات دونت في محضر اجتماع. وقامت النقابات بتسويقها إعلاميا كانتصار حققته لعمال التربية، رغم أن الأمر كان مجرد وعود مؤجلة وقرارات يأمل تحقيقها قبل نهاية سنة 2011م، هذا ما جعل النقابات تواصل احتجاجاتها حتى نهاية سنة 2011 وبداية 2012من طرف نقابة الكنابستCNAPEST، وذلك أيام 22 أكتوبر، و09 ديسمبر 2011، كما قامت النقابة الوطنية لعمال التربية (SNTE) بإضرابات أيام 09 ديسمبر2011، ومن 01-07 جانفي 2012، حيث طالبت برتب جديدة وفتح مجالات للترقية والتكوين، كما قدمت اقتراحات بشأن القانون الأساسي لقطاع التربية ومن النتائج التي يمكن تلخيصها على ما صدر من قرارات وبيانات ومحاضر اجتماع إلى غاية سنة 2012م مايلي:

أولا فيما يتعلق بملف التعويضات، تم تطبيق النظام الجديد للتعويضات بجميع المنح والعلاوات القديمة والجديدة بما فيها منحة الخبرة البيداغوجية ومنحة تحسين الأداء التربوي بأثر رجعي وعلى الأساس القاعدي الجديد اعتبارا من تاريخ جانفي 2008م

كما تم الموافقة على منحة التأهيل ويتم احتسابها على أساس الأجر الرئيسي (الراتب الأساسي أو القاعدي + الخبرة المهنية) بدلا من الأجر الأساسي كما هو معمول به في القطاعات الأخرى وبأثر رجعي ابتداءا من جانفي 2008م

أما عن ملف الخدمات الاجتماعية، تم تعيين لجنة مشتركة من وزارة التربية الوطنية ونقابات قطاع التربية لدراسته.

لكن هذا لم يمنع النقابات العمالية من تجديد الإضراب وتجديد المطالب المهنية معه، حيث تم الإشعار المسبق بالإضراب من طرف نقابة الكنباست في 29 سبتمبر 2013 وانعقد اجتماع بوزارة التربية الوطنية بين المكتب الوطني للنقابة ومديري الإدارة المركزية تحت إشراف وزير التربية الوطنية في 14 أكتوبر 2013، وتم التطرق إلى المطالب الواردة في الإشعار بالإضراب وهي: (أنظر الملاحق).

- تطبيق القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، وهو يتعلق بمطلب التسوية للأساتذة الموصوفين بالآيلين للزوال، حيث تم الاتفاق على عقد جلسة عمل ثلاثية تضم ممثلين عن النقابة وعن وزارة التربية وعن مصالح الوظيفة العمومية.
- ملف السكن خاص حيث أعطى وزير التربية الوطنية تعليمات لمعالجة هذا الملف.
- طب العمل حيث قامت الوزارة بانجاز مقرات في بعض الولايات.
- احتساب سنوات الخدمة الوطنية في التقاعد وكذا سنوات الدراسة في المدارس العليا والمعاهد التكنولوجية، حيث تم فيها الاشتراك بالضمان الاجتماعي بالإضافة إلى امتياز سكان الجنوب في التقاعد، لكن بقيت هذه الوعود حبر على ورق، وانكار وزارة التربية لتعهداتها والتزاماتها ساهم وبشكل مباشر في تعدد الحركات الاحتجاجية في قطاع التربية وهذا أدى إلى تجدد الإضراب في

04 فبراير 2014 من طرف نقابة الكنابست والذي دام حوالي أسبوعين كاملين سادته أجواء من التوتر وتعدد التُهم أثرت وبشكل سلبي على المناخ التربوي مما زاد من عزيمة المدرسين في التمسك بمطالبهم واعتبارهم لها أنها مشروعة تدافع عن كرامتهم ومكانتهم الاجتماعية، ففي مثل هذه الأوضاع التي غلب عليها الانسداد وغياب الثقة بين طرفي الصراع (الوزارة، النقابة) أدى إلى تعليق الإضراب بداية من 20 فبراير 2014 الذي دعى فيه المجلس الوطني للنقابة السلطات العليا إلى تجسيد مطالب الأساتذة المشروعة بما يسمح باستقرار قطاع التربية، ومن ثم المحافظة على مصلحة التلاميذ.

ليعود الاحتجاج مرة أخرى في شهر فبراير 2015 من طرف سبع(07) نقابات تربوية، لتقوم نقابة المجلس الوطني لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية بداية من16 فبراير من نفس السنة بصيغة يوم متجدد آليا أراده الأساتذة وسيلة لتحقيق مطالب مشروعة قطعتها الوزارة على نفسها في عدة محاضر سابقة مؤشرة بختم الدولة الجزائرية غير أن هذه المحاضر لم تتحقق في الواقع، وانحصرت مطالبهم في: الأثر الرجعي، الترقية الآلية حتى تسوية الإختلالات، رد الاعتبار للموصوفين بالآيلين للزوال، التقاعد، وغيرها من المطالب التي تكررت في عدة حركات احتجاجية. لكن الوزارة بقيت على قراراتها ولم تستجب للمطالب حيث عملت على إيجاد حلول آنية كالترهيب، والتخويف، والتهديد للفصل من المناصب، وتسليط عقوبات على الأساتذة المحتجين كالخصم من الأجور الذي يصل إلى عشر(10) أيام خلال الشهر.وهذا ما نتج عنه صراع كما يقول عالم الاجتماع الألماني **(رالف دراندورفR.DRANDEREF)** "الصراع ينتج وبشكل أساسي عن الاختلاف والتعارض بين مصالح الأفراد والجماعات على السواء"(أنتوني غدنز ،2005 : 75)، لكن رغم هذا الاختلاف والتعارض بين الطرفين (الوزارة، النقابة) لم يقف كحاجز أمام الأساتذة بل استمر الإضراب حوالي أربعة (04) أسابيع.

ونظمت نقابة CNAPESTE اعتصاما وطنيا أمام مديرية التربية شمل مختلف ولايات الوطن، حيث حمل المضربين (الأساتذة) شعارات تهدف إلى إعادة الاعتبار للمربي **"لأن الحركة**

العمالية لا تكتف في المطالبة بشروط أفضل للعمل ولا حتى بالمطالبة في حقها بالتفاوض وتوقيع اتفاقيات جماعية، إنها تنادي بالدفاع عن الذات العمالية " (آلان توران،1997: 310). وهي الفاعل الاجتماعي (الأستاذ) ومن الشعارات التي سجلناه آنذاك من خلال الملاحظة المباشرة ما يلي:

- كرامة المجتمع من كرامة الأستاذ.
- نعم للحوار الجاد لا للتسويف (سوف تتحقق المطالب).
- لا للتخويف لا للترهيب.
- نريد تدخل الوزير الأول.
- توظيف الوزارة للأقراص المضغوطة آخر ابتكارات وزارة التربية.
- تعويض الأستاذ بالقرص المضغوط.
- الترقي الآلية حتى تسوية الإختلالات.
- إدماج أساتذة التعليم التقني.
- أين مصلحة التلميذ(القرص المضغوط).
- رد الاعتبار للموصوفين بالآيلين للزوال.
- الأساتذة غاضبون وعلى الوزارة ناقمون.

وختمت هذه الشعارات برسالة أكد فيها المضربون أن الحوار والتفاوض الجادين مع ممثليهم هو السبيل الوحيد الكفيل بإيجاد الحلول لكل المشاكل دون تسويف ولا تماطل. هذا ماأدى إلى انعقاد اجتماعا بين نقابة الكنابست والوزارة وذلك يوم 19 مارس 2015م لمناقشة المطالب المطروحة مكنتهم من وقف هذه الظاهرة، وبعد ذلك حضرت وزيرة التربية الوطنية في حصة تليفيزيونية* تشرح فيها ما جاءت به من قرارات مثلا:

القرص المضغوط الذي منح للتلميذ في كافة المؤسسات التربوية، والذي أحدث ثورة عند الأساتذة تعتبره الوزيرة مجرد مرافق للتلميذ (SOTAIN)، ولا يمكن تعويضه بالأستاذ كما اعتقد

* (حوار الساعة) يوم 25 مارس 2015م على الساعة التاسعة 21:00 مساءا.

البعض، واعتبرت الإضراب جريمة في حق التلميذ ولهذا ألقت المسؤولية على عاتق جميع مؤسسات المجتمع لتحقيق مصلحة التلميذ.

وكان تقديرها لبكالوريا 2015 ليس له أي مشاكل والوزارة لها طموح كبير لتحقيق نسبة نجاح عالية وهذا ما حققه تلاميذ بكالوريا 2015، فرغم الإضرابات المتكررة خلال هذه السنة، إلا أنها لم تقف عائق أمام تحقيق نسبة نجاح التلاميذ، وهنا نلاحظ التناقض فمن جهة الإضراب جريمة في حق التلميذ ومصلحته، ومن جهة أخرى توقع الوزارة لنسبة نجاح مرتفعة وهنا تظهر الإيديولوجية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها.

أما بالنسبة للدخول المدرسي 2015 / 2016 لم تعرف المؤسسة التربوية أية حركات احتجاجية، حيث صرحت الوزيرة في أخبار الثامنة بالقناة الجزائرية الثالثة أن النقابة اليوم أصبحت شريك اجتماعي وإقناع النقابات بضرورة خلق ميثاق (أخلاقيات المهنة) لتحقيق الثقة بين المدرسة والمجتمع، وتم التوقيع عليه من طرف سبع(07) نقابات ما عدا نقابتي (الكلا، والكنابست)، حيث صرح المنسق الولائي لنقابة كنابست بولاية معسكر " ان المربي يناقضها فهي مطبوعة فيه بدون ميثاق وطني لأخلاقيات المهنة "

وفي إطار اعتبار النقابات كشريك اجتماعي عملت النقابات على إصدار بيان في 01 أفريل 2016، حيث قررت الوزارة على انعقاد ندوة وطنية يومي 24 و25 جويلية 2016 مخصصة لتقييم مرحلة التعليم الثانوي إلى تقييم الإصلاح التربوي والمدرسة واعتماد مقترحات وفرضها كتوصيات مرجعية للتغيير بعيدا عن الانشغالات الحقيقية لمتطلبات الميدان، ومن جانب آخر تم الإعلان عن تنصيب برامج الجيل الثاني. (القرار الوزاري رقم 242 المؤرخ في 11 جوان 2015) إلى أن يأتي التغيير المفاجئ لموعد الندوة الوطنية بدعوة موجهة للنقابات وجمعيات أولياء التلاميذ بعد إتمامهم لكل العمليات لحضور يوم إعلامي بتاريخ 20 مارس 2016 دون الكشف عن محتويات البرامج والمناهج، وعدم تزويد الشركاء الاجتماعيين بالتوثيق المتعلق بالمداخلات المبرمجة التي تؤكد سياسة التعتيم والسرية المنتهجة من طرف وزارة التربية، وهذا ما

صرح به نوار العربي" ليس هناك تفاوض في الجزائر ... نحن تابعون للحكومة " (سمير صغير، 2016 : 33)

فهي التي تفصل في القضايا العالقة تقبل أو ترفض وهذا ما يبين ارتباط التربوي بالسياسي .ولأجل ذلك فإن النقابات وجمعيات أولياء التلاميذ لقطاع التربية الوطنية اجتمعت بتاريخ 31 مارس 2016، وبعد نقاش موسع للوضعية التي آل إليها القطاع سجلت مايلي:

- رفض سياسة التعتيم والسرية المنتهجة في تغيير البرامج والمناهج المدرسية.
- رفض سياسة الأمر الواقع والتسرع في تطبيق الإصلاحات الجديدة.
- رفض تطبيق البرامج الجديدة في الطورين الابتدائي والمتوسط في آن واحد.

كما طالبت بما يلي:

- انتهاج سياسة التدرج في تطبيق الإصلاحات بداية من السنة الأولى الابتدائي.
- التحضير الجيد وإخضاع الإطارات التربوية المعنية لتكوين كاف لإنجاح العملية التعليمية.
- توسيع الاستشارة إلى فئات المجتمع الفاعلة وخبراء الميدان حتى تكسب الإصلاح المصداقية والنجاح.
- إشراك النقابات وجمعيات أولياء التلاميذ في كل مراحل التغيير والإصلاح وإطلاعها بمحتويات البرامج والمناهج ومضامين الكتب قبل إصدارها.
- تأجيل الشروع في تطيق البرامج الجديدة إلى غاية السنة الدراسية 2017/ 2018.

وأمام التعتيم والسرية التي تعتمدها الوزارة في التعامل مع مختلف الملفات، انعقد اجتماع المجلس الوطني لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار للتربية يوم 09 أفريل 2016 في دورة عادية بحضور 42 ولاية لدارسة الأوضاع ومستجداتها، وبعد الحوار والنقاش قرروا مايلي:

- تتمسك النقابة بالمطالب الأساسية التي لم تحقق بعد والمتمثلة في: (طب العمل، ومنح الجنوب، وملف السكن، والتقاعد).

– دعم ومساندة الأساتذة المتعاقدين بيوم احتجاجي مرفوقا باعتصامات ولائية متزامنة أمام مديريات التربية وذلك يوم 13 أفريل 2016.

– حماية الأساتذة المتعاقدين في مؤسساتهم من كل تعسفات إدارية، وذلك للمحافظة على كرامة مربي الأجيال، ويوجه المكتب الوطني دعوة للسلطات العليا إلى التدخل بإنصاف هذه الفئة باتخاذ قرار سياسي يقضي بإدماجهم وتوظيفهم مباشرة من خلال تثمين الخبرة المكتسبة، لتجدد الحركات الاحتجاجية مرة أخرى مع الدخول الاجتماعي 2016/ 2017 من خلال التركيز على مطلب إبقاء التقاعد النسبي والمسبق إضافة إلى المطالب التي لم تتحقق.

من هنا يمكن القول أن الحركة النقابية مرت بثلاثة مراحل أساسية، في الأول كانت أهدافها سياسية ثورية لتحقيق الاستقلال، أما بعد الاستقلال و هي الفترة التي تم فيا أدلجة الممثل العمالي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) لخضوعه للدولة والتقرب من السلطة والقيام بدور الوسيط التابع للحزب الواحد، لكن بعد فشله في تمثيل العمال والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي، عملت على الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، التي سمحت بتشكيل نقابات مستقلة شملت مختلف القطاعات من بينها قطاع التربية والتعليم الذي مثلته نقابات متعددة، حيث قامت بحركات احتجاجية وإضرابات متعددة غلب عليها الطابع الهجومي هدفها الدفاع عن المطالب المهنية للأستاذ، لكن هذا في الظاهر أما ما تخفيه الدولة هو استمرار نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائري باعتبار النقابة الوحيدة التي تخدم مصالح السلطة، وهذه الوضعية تسيء إلى روح الشراكة والحوار الاجتماعي من طرف النقابات العمالية.

الفصل الثالث

تصور الأستاذ للمشروع المعرفي والمهني للتلميذ

يعتبر المشروع المعرفي والمهني للتلميذ من الأهداف التي تسعى المدرسة الجزائرية إلى تحقيقها بما يتوافق مع قدراته وإستعدادته، والظروف المحيطة به حتى يتمكن من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية مستقبلا، إلا أنها اليوم أصبحت تواجه صعوبات ومشاكل عرقلت تحقيق ذلك، خاصة وأنها ارتبطت بأهم فاعل تربوي اجتماعي فعوض الحديث عن عامل صناعي في مؤسسة صناعية، صرنا نتكلم عن الموظف (الأستاذ) داخل المؤسسة التربوية، هذا الأخير الذي يملك خصوصيات مختلفة عن الفاعل الاجتماعي السابق (العامل الصناعي).

حيث أصبح الأستاذ قائداً لقاطرة الحركات الاجتماعية المنظمة ممثلة في حركة نقابية يطالب بحقوقه التي قد تهمل أدواره وواجباته داخل العملية التعليمية.

يأتي هذا الفصل في نفس السياق بعنوان: تصورات الأستاذ للمشروع المعرفي والمهني للتلميذ، وذلك للحديث عن العوامل التي أثرت ولا زالت تؤثر على بناء المتعلم لمشروعه المعرفي والمهني من خلال الوقوف على دور الأستاذ داخل العملية التعليمية، ومواقف كل من الأساتذة النقابيين وغير النقابيين في المطالبة بالحقوق وكذا الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي يسعون إلى تحقيقها على حساب مصلحة التلميذ إضافة إلى ذلك علاقة الأستاذ بالوصاية.

1- الأستاذ والعملية التعليمية:

ترتكز العملية التعليمية على ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق غايات وأهداف النظام التربوي والتي تتمثل في : المنهاج، والتلميذ، والأستاذ فالمنهاج يتمثل في مجموع النشاطات التعليمية التعلّمية التي يكتسبها التلميذ خلال مساره الدراسي، في حين نجد أن التلميذ هو ذلك الفاعل الذي تقوم عليه العملية التربوية، أما الأستاذ فيمثل حجر الزاوية، وأحد أهم عناصر العملية التربوية، فالمحتوى التعليمي، والخطة الدراسية والوسائل التعليمية، وغيرها يتوقف توظيفها ومدى فاعليتها ونجاعتها التربوية والتعليمية على ما يقوم به من أداور

اتجاهها، بحيث يقوم بدورين في آن واحد كموظف يشارك في النسيج الاجتماعي في الحاضر، ومربي لمواطن الغد في المستقبل خاصة في المرحلة الثانوية التي تتزامن مع فترة حساسة (المراهقة) من حياة التلميذ التي تتميز بالميل إلى الانفصال وإبراز الشخصية.

فالمدرس هو أحد المكونات الرئيسة في العملية التربوية والعامل المؤثر في جعل المتمدرس كائنا حيا متطورا وفاعلا اجتماعيا داخل المدرسة وحتى خارجها وذلك من خلال:

– أنه يعمل على إيصال الرسالة التربوية بكل شفافية دون مقابل مادي أو معنوي وإنما لإثبات ذاته حتى يكون القدوة لتلاميذه.

– اعتباره مهنة التعليم أشرف المهن " فالتعليم مهمة إنسانية حيث تسود النزعة الإنسانية والعلاقة الفاعلة بين الأستاذ وطلبته " (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 35) فيكون لكلا الطرفين الرغبة في العطاء والأخذ مما يولد القدرة على تبادل الأفكار، والآراء والمهارات بشكل مفتوح وهذا ما يساهم في التوجيه والنقد.

– نقل المهارات والخيرات سواء التي يمتلكها أو يستقيها من المنهاج التربوي " فهو يمهد السبل أمامهم للإنتفال بما يتلقونه على يديه من حقائق ومعارف ومفاهيم، واتجاهات تضمنها المنهاج الذي يعمل على تقويم سلوك الطالب وبناء شخصيته، وصقل مواهبه، وتهذيب خلقه" (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 45).

هذا الدور الذي يقوم على التلقين كان، ولا يزال المدرس يؤديه داخل الصف الدراسي لتحقيق أهداف وغايات النظام التربوي.

– مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وخلق مبدأ تكافئ الفرص التعليمية بينهم "لأن التشجيع والاهتمام من جانب المدرس يحددان اختياره للمهنة والتخصص أو قراره بشأن إحدى القيم"(مولاي بودخيلي محمد، 2004، 393)

فهذا الدور الذي يقوم على التحفيز يولد الرغبة والحب للدراسة عند التلاميذ وتوسيع الخيال.

– إعطاء للعلم مكانته الحقيقية ودوره الذي يساهم في بناء مستقبل التلاميذ بإعطاء أمثلة واقعية.

– كما أنه هو الذي " يهيئ السبل للانتفاع بالفرص التعليمية والحقائق التربوية التي يتضمنها المنهاج، وهو الذي يهدي المتعلم، ويكمل شخصيته ويصقل مواهبه ويهذب خلقه ويسلمه إلى حياته المستقبلية مواطنا يعتز بوطنه" (جبرائيل بشارة، 36:1986)

– فهو عنصر حي قادر على التأثير والتأثر ببقيه العناصر الأخرى، وله الدور القيادي والتوجيهي في العملية التربوية. (حسين عبد الحميد رشوان، 183:2006).

فيعمل على توجيه جميع الفاعلين التربويين، فنجاح العملية التعليمية من نجاح وكفاءة المدرس.

– يعمل على نقل القيم والمعايير للمتعلم ويمكنه العمل به داخل المجتمع حتى يحقق الاندماج في جميع مجالات الحياة.

من هنا تأتي أهمية دور المدرس باعتباره المحرك الأساسي للعمليات التعليمية في صورتها الواقعية. والعامل الأهم في توفير طاقات بشرية للمجتمع ، لكن في ظل التغيرات التي شهدها المجتمع على مختلف المستويات نجد هناك تغيرات على مستوى الدور والمكانة وهذا مانوضحه في العنصر الموالي.

2- الأستاذ والتلميذ:

إن العامل الأساسي في نجاح الطالب داخل المدرسة أو فشله قد يعود بالدرجة الأولى إلى نوع العلاقة المبنية بين المدرس وتلاميذه، ومدى تفاعله معهم، "وله أثر في تشكيل الصورة التي يأخذها المدرس عن المتمدرس، والفكرة التي يأخذها عنه، ويبني عليها توقعاته منه والتي لها أثرها على الطالب نفسه في تقديره لذاته، وفي تقويمه لقدرته وبالتالي في طموحاته المستقبلية" (محمد عبد الرحيم عدس، 60:2000).

فالأداء الجيد من طرف المدرس هو سبب في حد ذاته يضفي عند التلاميذ الخيال الواسع والطموح في بناء المستقبل، لأن التعامل مع المتمدرس يتطلب مراعاة جميع الظروف المحيطة به خاصة وانه في مرحلة حرجة، وأي تقصير في حقه يعرقل مساره الدراسي، وهذا قد ينعكس سلبا عليه مستقبلا خاصة وأن المدرسة ليست مصنعاً يحتوي آلات جامدة لا تشعر.

على غرار القطاعات الأخرى شهد قطاع التربية سلسلة من التغيرات وتحولات في منظومته التربوية سواء على مستوى البرامج التعليمية، أوإصلاح المناهج، أوعلى مستوى التأطير التربوي، وغيرها وهذا راجع إلى الحركية التي شهدها المجتمع الجزائري في جميع المجالات والتي نذكر منها:

أ- التحولات السياسية:

أن التعددية السياسية التي فرضت على النظام التربوي إدراج مفهوم الديمقراطية الذي يتمظهر في التفتح، وحرية الرأي، واحترام الغير، وتحقيق العدالة الاجتماعية في فرص التعليم كحق للجميع، فقد بات من الضروري أن يتسع مجاله إلى أن يشمل المدرس كموظف له الحق في المشاركة في التنظيمات أو جمعيات يعبر من خلالها عن أفكاره وأرائه.

ب- التحولات الاقتصادية:

لقد عاشت الجزائر في فترة الثمانينات أزمة اقتصادية حادة، والتي شملت كل المؤسسات وكذا عمليات الإنتاج والاستيراد والتوزيع والاستهلاك مما نتج عنه ارتفاع في معدل البطالة، وانخفاض معدل النمو في قطاعات الإنتاج المختلفة وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، إضافة إلى ذلك عرفت البلاد عجزاً كبيراً في الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتعليم (رفيقة حروش، 143:2010). مما دفع بالدولة إلى التخلي عن المنهج الاشتراكي، وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي لمواجهة هذه المشاكل، وهذا ما ساعد على وضع قوانين جديدة لعلاقات العمل، وبالتالي تمثيل جديد للعمال الأجراء في القطاع العام وذلك من خلال

الاعتراف للنقابات بحقها المطلبي مما حفز الموظفين (المدرسين) إلى الانخراط في تنظيمات نقابية خاصة بهم لأجل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

فهذه التحولات السياسية والاقتصادية غيرت من مكانة التعليم، فبعدما كانت مهنة التعليم تلك الرسالة النبيلة التي يسعى المدرس إلى إيصالها للمتعلمين بكل رغبة، وضمير من أجل إكسابهم مختلفت المهارات والأفكار، ويعمل على تعديل سلوكهم، واهتمام السياسة التربوية بالمتعلم كفاعل تربوي، والمحور الأساسي الذي تقوم عليه العملية التربوية من خلال تحديد المهام التي يجب أن يقوم بها المدرس اتجاه التلميذ حيث" يكلف أساتذه التعليم الثانوي بتربية التلاميذ ومنحهم حسب مادة الاختصاص تعليما في المواد الأدبية والعلمية والتكنولوجية، وكذا التربية الفنية والرياضية وتأطيرهم في الأنشطة الثقافية، وتلقينهم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتقييم عملهم المدرسي، لأنهم يمارسون أنشطتهم في الثانويات، ويحدد نصاب عملهم بـ 18 ساعة من التدريس في الأسبوع" (الجريدة الرسمية، 11:2008).

نص القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة(04) يجب ضمان إكساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتمكنهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية، وكذا تزويدهم بكفاءات ملائمة متينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتكيف مع المتغيرات.

كما نص القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة (20) "يجب على التلاميذ احترام مدرسيهم وجميع أعضاء الجماعة التربوية من خلال الامتثال للنظام الداخلي للمؤسسة، لاسيما كل الأنشطة المتعلقة بدراستهم، وكذا المواظبة واحترام قواعد سير المؤسسة والحياة المدرسية " (الجريدة الرسمية، 11:2008).

مادام أن التلميذ يحتل مركز اهتمامات السياسة التربوية فإن مختلف القوانين أوجبت بتوفير جميع الظروف لتحسين ونجاعة العملية التعليمية، وذلك في إطار احترام جميع الفاعلين التربويين، فالغاية التي تسعى إلى تحقيقها المنظومة التعليمية اليوم تكمن في تحقيق الرهان الذي يعمل على ربط التعليم بالمجالات العملية المختلفة، وهذا نتيجة الاحتياجات والمتطلبات الجديدة، وما يترتب عنها من مشاكل في جميع الميادين، التي تعجز الكثير من المؤسسات الاجتماعية عن معالجتها، على غرار المدرسة التي تعد الركيزة التي يستند عليها تقدم أو تأخر المجتمع ويبقى تحقيق ذلك متوقف على مدى قدرة المؤسسات التربوية على كيفية تحضير المتعلمين لمواجهة تلك المشاكل، انطلاقا من بلورة مشاريعهم المعرفية والمهنية فهي تعمل في هذا السياق على إكساب المتعلم المعارف والخبرات والمهارات وعلى عملية التدريب على حل ومواجهة هذه المشاكل، وذلك لتحقيق مجموعة من الرهانات:

- **الرهانات السياسية:**

إن ربط النشاطات التعليمية بالمبادئ والأسس القائمة على الحرية، والمسؤولية، وقيم المواطنة وإعطاء اعتبار للغة العربية، وغيرها، يمكن التلاميذ من فهم واكتشاف الأهداف التي يسعى مجتمعهم إلى تحقيقها، فضلا على أنها تعمل على تقديم مايلزمهم من تعلمات تتعلق بأنظمة الدولة ومؤسساتها وهذا مايساهم في بناء هويتهم الوطنية الواعية بحقوقها وواجباتها.

- **الرهانات الاقتصادية:**

إن احتواء النشاطات التعليمية على المجالات المهنية يساعد التلاميذ على التعرف على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها مختلف الأعمال " كما يزودهم بقيم وممارسات العمل المنتج ما يمكنهم من فهم المبادئ والطرق العملية التي يمكن تطبيقها في مجال العمل،والهدف من هذه العلاقة التعليمية المهنية هو تعريف التلميذ بمختلف المهن والأعمال الموجودة بالمجتمع" (بلهواش عمر، 2011 : 100)، ومعرفة الظروف المادية والاجتماعية

التي تحيط بذلك مما يساهم في فتح الآفاق أمامه ليختار ما يتناسب مع ظروفه الشخصية والمدرسية والاجتماعية.

- **الرهانات الاجتماعية :**

إن اهتمام المنهاج الدراسي ببعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة من خلال تعويد التلاميذ على عالم الشغل والقيام بالخدمة الاجتماعية المفيدة، وتنمية الاتجاهات نحو العمل الجماعي والقيم الاجتماعية المفضلة كالتضامن والتعاون وإتاحة الفرصة للحركة والانتقال الاجتماعي بإكساب جميع التلاميذ الأسس العامة للخبرة (علام إعتماد، 14:1995).يمكنهم من مواجهة مشاكل العمل وكيفية تجاوزها.

-الرهانات التربوية:

أن استناد المشروع الدراسي والمهني على فلسفة الربط بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل "سيؤدي تدريجيا إلى نمو اتجاهات وقيم إيجابية لدى التلاميذ نحو المهن المستقبلية، كما أن هذا الارتباط التعليمي المهني سينتج عنه سد الفجوة بين المعرفة النظرية والممارسة العملية بالإضافة إلى دعمه للعلاقة بين المعلمين والمتعلمين وجميع الفاعلين التربويين" (بلهواش عمر، 101:2011). وهذا ما يسعى المشروع التربوي إلى تحقيقه فتحقيق هذه الرهانات التي من خلالها يتسع طموح التلميذ المهني يتوقف على المدرس الذي هو حلقة محورية بين المدرسة والمجتمع، لأن المدرس له دور في نقل المعرفة العلمية التي تمكن التلاميذ من فهم أدوراهم المهنية والاجتماعية مستقبلا، لأن طبيعة وظيفة التدريس أعطت للمدرس القدرة على التأثير في حياة المتعلمين.

لكن ما نلاحظه اليوم أن مهنة التعليم فقدت مكانتها الاجتماعية والرمزية، حيث أصبحت مصدر رزق تتطلب شروطاً لتأدية أصحابها واجبهم، مما غير من نظرة المجتمع إلى المدرس الذي كان يعتبر الموجه، والمصلح، والمربي، والأب، والقدوة، وغيرها. من الخصال التي كانت تتوفر فيه، "فمهنة التعليم فقدت في الوقت الحاضر الكثير من قدسيتها

التي كانت لها، وتدنت تبعا لذلك مكانة المدرس الاجتماعية وأصبح الناس ينظرون إلى المدرس وكأنه شخص عادي (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 21)

هذا ما جعله يفقد الرغبة في عمله والمواصلة فيه مما انعكس على مستوى إنتاجه العلمي الذي يتعلق بأهم فاعل تربوي (التلميذ) وأفقده تلك الرمزية التي كان يتميز بها داخل المدرسة والمجتمع، وأحدث فجوة بينه وبين التلميذ ويظهر هذا من خلال الجدول الموالي

- **جدول رقم: (04): يوضح مكانة الأستاذ بالنسبة للتلميذ**

مكانة الأستاذ بالنسبة للتلميذ	التكرار	النسبة
موظف	206	% 34
مصدر المعلومات	156	%25.7
موجه ومرشد	144	%23.8
القدوة	65	%10.7
الوالد	29	%4.8
المجموع	600	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن أهمية ومكانة الأستاذ تغيرت بالنسبة للتلميذ، حيث نجد نسبة 34% يعتبرونه موظفاً كبقية الموظفين داخل المؤسسة التربوية و25.7% مصدراً للمعلومات، و23.8% موجهاً ومرشداً وهذا ما جاء بالإصلاح الأخير (2003)، أن دور المدرس يكمن في التوجيه والإرشاد، في حين نجد نسبة 10.8% يعتيرونه ممثلا للقدوة، و4.8% الوالد.

من خلال هذه النسب نجد أن المدرس الذي كان المثل الأعلى والنموذج في نظر تلاميذه يقلدونه في مختلف المواقف سواء داخل المدرسة أو حتى خارجها صار اليوم ذلك

الموظف الذي يؤدي وظيفة كبقية الموظفين، ويعتبره البعض من التلاميذ عدواً لهم، في حين نجد البعض الآخر يفضل تعويض بعض الأساتذة بالقرص المضغوط.

إن طبيعة وظيفة (التدريس) أعطت المدرس القدرة على التأثير في حياة المتعلمين، فهذه الأدوار المنوطة به جعلته يبحث عن إستراتيجية للمطالبة بحقوقه لتأدية واجباته مما أحدث فجوة وشرخاً في النسيج الاجتماعي، فالمدرس يرى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير ملائمة لتأدية هذه الواجبات على أكمل وجه؛ ولهذا يجب تسويتها حتى تتحقق النجاعة التربوية بينما التلميذ يرى أن الأستاذ أصبح مصلحي ونفعي ومادي وهذا ما انعكس على تصوره للمشروع المعرفي والمهني خاصة مهنة التعليم التي كانت في وقت قريب من أشرف المهن وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

- **جدول رقم (05): رأي التلميذ في مهنة التعليم والتفكير في ممارستها مستقبلا**

رأي التلميذ في مهنة التعليم			التفكير في ممارستها مستقبلا		
الاختيارات	ك	النسبة	الاختيارات	ك	النسبة
اختيار غير مناسب	363	%59.9	نعم	166	%27.4
مهنة متبعة	194	%32.00	لا	434	%71.6
اختيار مناسب	43	%7.1			
المجموع	600	100%	المجموع	600	100%

تكشف المعطيات المجسدة في هذا الجدول عن فقدان مهنة التعليم لمكانتها الاجتماعية والرمزية حيث نجد أن أغلبية التلاميذ يعتبرون مهنة التعليم اختياراً غير مناسب، وذلك بنسبة 59.9،% في حين نجد البعض الآخر يعتبرونها مهنة متعبة ومملة بنسبة 32% ونسبة7.1%وهي نسبة ضئيلة حيث يعتبرونها خياراً مناسباً. وهذا ما دفع الأغلبية منهم إلى

عدم التفكير في ممارستها كمشروع مهني مستقبلي وذلك بنسبة 71.6% في حين نجد نسبة 27.4% يفكرون في ممارستها كمهنة مسقبلية.

نلاحظ من خلال هذه القراءة الإحصائية للجدول أن مهنة التعليم تعاني من إنخفاض واضح لدى المقبلين عليها لأن البعض ينظر إليها على أنها مهنة شعبية نتيجة زيادة أعداد العاملين بها داخل المجتمع، والبعض الآخر يرى أنها مهنة متعبة من حيث إزدحام الفصول الدراسية، وسوء الأماكن وقلة الإمكانيات والمناخ التعليمي السائد، مما جعلها مهنة مثقلة،على الرغم من القداسة التي حظيت بها هذه المهنة على مدار الأزمنة والعصور" إلا أنها في الوقت الحاضر لم تحظ بالوضع الذي تستحقه داخل المجتمع، فأصبحت صورتها مشوشة في أذهان الكثير من أفراد المجتمع وقلة تقديرهم لهذه المهنة." (دينا على حامد، 88:2007). ويرجع هذا للتحولات التي يشهدها المجتمع، فقدان مهنة التعليم لمكانتها يعود لفقدان ممارسيها لأدوارهم الحقيقية، فعند قيام المدرس بحركات إحتجاجية في شكل إضرابات والتي يعتبرها حقاً مشروعاً بالنسبة إليه تعمل على تسوية وضعيته المهنية والاجتماعية، يراه التلميذ غير مشروعة في حقه خاصة وانه في مرحلة مصيرية لبناء مشروعه المعرفي والمهني هذا ما أدى إلى صراع داخل المحيط المدرسي وحتى خارجه، وتوتر العلاقة التربوية بين أهم الفاعلين التربويين (التلميذ، الأستاذ) الذين تقوم عليهم العملية التعليمية وتتم من خلالهما غايات وأهداف النظام التربوي، وهذا الفعل غيَّب المشروع المهني عند التلميذ وتصوره السلبي لمهنة التعليم التي كانت في فترة معينة من أرقى المهن التي يتمناها كل تلميذ كمهنة للمستقبل فكان يسأل في المرحلة الابتدائية عن ماذا تريد أن تكون في المستقبل؟

يجيب معلم أو طبيب نظرا للمكانة التي كانت تحتلها تلك المهن.

في حين نجد الأساتذة المبحوثين يرون أن التلاميذ تغيَّروا اليوم فكان في السابق التلميذ يحترم أستاذه داخل وخارج المدرسة، أما اليوم نجده يمارس ظواهر مختلفة كالتدخين، والأفعال المخلة بالحياء وغيرها والتي تتنافى مع القانون الداخلي للمؤسسة والمجتمع ككل،

وعندما نريد التدخل نصبح غير معنيين بذلك، وهذا راجع للسياسة التربوية ففي المادة 21 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية نجد أن" العقاب البدني يمنع وكل أشكال العنف المعنوي والإساءة في المؤسسات المدرسية ويتعرض المخالفون لأحكام هذه المادة لعقوبات إدارية دون إخلال بالتبعات القضائية " (الجريدة الرسمية، 11:2008).

التي جردت المدرس من السلطة التي كان يتمتع بها وأصبح الصف الدراسي حلبة صراع بين المدرس والمتعلم حيث يرى (المبحوث رقم 01): **يجب الرجوع إلى الأساليب الجزائية القديمة التي بفضلها تكونا**"، إضافة إلى ذلك يرى المبحوثين النقابيين أنهم يعانون من التهميش ضمن السياسة التربوية فهي تملي علينا ونحن نطبق دون إبداء أدنى الآراء "لأن فقدان المدرس لمكانته المهنية واستقلاليته ومكانته الاجتماعية جاء نتيجة فقدان المدرس سيطرته على المحتوى الذي يقوم بتدريسه، وأخذ يتحول تدريجيا عن الرسالة التربوية وبالتالي فقد حريته وقدرته على رؤية العالم من حوله والنظر فيما يقوم به من أعمال" (سامي محمد نصار، 214:2005) وهذا ما جعله يبحث عن إستراتيجية لرد الاعتبار، خاصة وأنه يتوقف لمدة زمنية عن التدريس، ويستعمل هذه المدة كوسيلة ضغط لتحقيق المطالب، لأن الحركة العمالية كما أشار إليها آلان توران " **لا تكتف بالمطالبة بحقها في التفاوض وفي توقيع اتفاقيات إنها تنادي بالدفاع عن الذات العمالية** " (آلان تورين،1997: 310)، هذا ما جعل التلميذ ورقة ضغط لتحقيق أهداف الأستاذ.

3- مصلحة التلميذ من مصلحة الأستاذ:

تحقيق مصلحة التلميذ أم تحقيق مصلحة الأستاذ أيهما بوصلة المدرس؟ يبقى الأستاذ أهم فاعل تربوي داخل المؤسسة التربوية، بحيث يقوم دوره على تنمية أفكار المتمدرسين بشكل متكامل، ويمثل استثماراً معرفياً ووسيلة لتحقيق غايات النظام التربوي، لكن قبل أن يكون ناقلا للمعرفة، فهو فرد من أفراد المجتمع يهمه أمر حاضره ومستقبله ولأن مهنة التعليم تتطلب شروطا لتأدية أصحابها رسالتهم التربوية على أكمل وجه جعلته يبحث

باستمرار عن آليات ووسائل يعبر بها عن الواقع الذي يعيشه ولعل أقرب تنظيم لجأ إليه للتفاعل مع مشواره المهني، هو الانضمام إلى النقابات العمالية التي تعد المؤسسة الوحيدة المرخص لها بالنشاط في المؤسسات التربوية للدفاع عن حقوقه وتحسين ظروفه السيوسيومهنية " لأن الحوافز المادية والمعنوية تلعب دورا فعالا في مساعدة المدرسين على تحقيق ذواتهم المهنية والاجتماعية، وفي تكوين هيئة منتجة راضية قادرة على تحقيق الأهداف التربوية" (محمد أحمد كريم، 2002: 188).

فهذه الوضعية ولدت نوعاً من الوعي النقابي وتأطيره بشكل أفضل لتحقيق طموحاتهم التي تعبر عن الرهانات والتحديات داخل المؤسسة التعليمية مما جعل الأستاذة يسمعون صوتهم عن طريق الإضرابات المتوالية، التي أصبحت من أكثر الوسائل شيوعا ضمن الممارسات العمالية خاصة بعد صدور قانون 90-14 الذي يعترف بشرعية الإضراب.

يسعى الأساتذة إلى تحقيق مجموعة من الرهانات لتغيير الوضع القائم، والتي تعد أساس العمل النقابي وعاملاً أساسياً لضمان استمراريته وذلك لتحقيق الهوية المهنية من خلال الحركات الاحتجاجية المتمثلة في الإضرابات كحل لرد الاعتبار لأنفسهم أولا، " فالفعل الجماعي لن يعود فقط مجرد شكل من الضغط يندرج في حقل استراتيجي والمعد لتعديل علاقات القوة، بل يسعى كذلك إلى البحث عن هوية خاصة به" (زبيري حسين، الفصل الرابع، 2012: 123). كما أنه أصبح يظهر على القنوات التلفيزونية لكسب هامش أكبر من الحرية، والهدف من ذلك هوإعطاء الشرعية الاجتماعية للظاهرة ولفت انتباه مختلف شرائح المجتمع.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسوية ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا تمثلت رهاناته في مجموعة من المطالب التي لطال نضاله إلى تحقيقها.

يعد المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي، (الأطوار للتربية (ثانوي، متوسط، ابتدائي) "CNAPESTE" من النقابات الفاعلة التي أثبتت قدرتها على

تمثيل الفئات العمالية والوفاء لأهدافهم، والذي لازال يناضل من أجل كسب المزيد من الاستحقاقات المادية والمعنوية ومن أهمها:

- **الزيادة في الأجر**

يعتبر الأجر المطلب الأساسي ضمن المطالب المهنية التي يسعى الأساتذة إلى رفعه، وإحداث منح تحفيزية مقابل الجهد المبذول وهذا ما عبر عنه المبحوثين النقابين بقولهم "**الأجر غير كاف** "خصوصا مع ارتفاع الأسعار في جميع متطلبات الحياة، فهناك عدم وجود توازن بين ما يتقضاه الأستاذ من أجر وما يبذله من جهد، فمطلب الأجر بالنسبة للمدرس الذي لا يجد كيف يوفر أدنى الضروريات والاحتياجات له ولأسرته إذا تم تحقيقه، فإن ذلك يعني بالنسبة له حلاً للكثير من المشاكل باعتباره يمس عدة جوانب من الحياة.

فالوضعية الاقتصادية المتردية جعلت الأجور إحدى المطالب الأساسية والتي تتلخص في " لا عدالة في الأجر " بين المؤسسات وهذا إذا ما قارناها بأجور أرباب العمل أو الإطارات، وظروف الحياة نظرا لغلاء المعيشة وأرباح أرباب العمل المتعلقة أساسا بالإنتاج والإنتاجية، مع رفع شعار المؤسسة تستطيع الدفع". (Clude Durand, pierre Dubois, 1975 : 45).مما أدى إلى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

مطلب الأجر عمل تضارب المصالح بين الطرفين (الوزارة والنقابة) وعلى تعزيز الانتماء النقابي بين الفاعلين التربويين وتقوية العلاقات الاجتماعية، حيث يؤكد المبحوثين "إن الوضع الاجتماعي غير المقبول بسبب الراتب الشهري المنخفض الذي لا يتماشى مع القدرة الشرائية يعد من أهم الأسباب التي قتلت الحافز عند الأستاذ وساهمت في تدني المستوى التعليمي وتراجع أدواره مهنيا واجتماعيا" وهذا ما نجده ينعكس سلبا على المتمدرسين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي يبقى الأجر سيد المطالب النقابية مادام المجتمع في حركية مستمرة حتى وإن أخذ بعين الاعتبار في بعض المحاضر.

- **الحق في الترقية الآلية:**

إن الترقية حق من حقوق الموظف (الأستاذ)، وذلك حسب القرارات الوزارية المنصوص عليها في عدة محاضر من خلال فتح الامتحان المهني للالتحاق برتبة أستاذ مكون أو أستاذ رئيسي في التعليم الثانوي، وهذا يتعلق بالأساتذة الذين يثبتون خمس (05) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، لكن المبحوثين يصرحون بأن الأساتذة لا يستفيدون من هذا الحق، ولهذا يبقى ضمن لائحة المطالب.

- **الحق في التقاعد:**

يعد مطلب التقاعد، أساسياً، حيث يرى المبحوثين أن سن التقاعد يجب أن لا تتجاوز خمسة وعشرون (25) سنة من العمل، فعملية العطاء أو الإنتاج المعرفي تتطلب سناً معيناً لان الرغبة في البحث والإبداع تكون في البداية وعندما يكبر الإنسان تبدأ في النقصان والتقهقر، خاصة في ظل الظروف المزرية التي يعيشها المدرس من ضغوط نفسية فهو يفضل أن يتوقف في هذا السن عن العمل.

إلا أن الوزارة ترفض هذا المطلب إطلاقا مما جعل النقابات تطالب به إضافة إلى ذلك حساب سنوات الخدمة الوطنية، وسنوات المدرسة العليا في التقاعد.

- **طب العمل:**

إن العمل في سن متأخرة يؤثر يشكل كبير على صحة الأستاذ وهو ما تسبب في ظهور العديد من الأمراض المزمنة أصابت البعض منهم والمتمثلة في ارتفاع ضغط الدم،والداء السكري، والقلب والأمراض العصبية وغيرها. مما جعل الأساتذة يفضلون التقاعد في سن مبكر لتفادي هذه الأمراض، فبرغم من توفر بعض المؤسسات التربوية على وحدات طبية لكنها تبقى غير كافية في ظل وجود عدد هائل من التلاميذ. وبالتالي الأستاذ مطالب بإيجاد حلول لتجاوز هذه العوائق في مساره المهني والاجتماعي لتأدية دوره على أكمل وجه، لكنه يبقى عاجزاً عن ذلك بسبب الراتب الشهري المنخفض الذي لا يتماشى مع الواقع

الاجتماعي وخاصة أن هذا المطلب منصوص عليه في القوانين منذ سنة 1988 لكنه لم يطبق إلى حد الآن.

بالإضافة إلى ذلك ملف السكن، وملف الخدمات الاجتماعية التي يجب توزيع أموالها على العمال في شكل أجرة شهرية.

– تعديل القانون العام للوظيفة العمومية من أجل وضع حد نهائي لنظام العمل بالتعاقد وإعطاء نظرة واضحة للمسار المهني للموظفين.

– فصل قطاع التربية الوطنية عن الوظيفة العمومية.

– العودة إلى الأساليب الجزائية لكي نتمكن من التحكم في سلوكات وتصرفات التلميذ، ففي الكثير من الأحيان يتعرض الأستاذ للشتم والسب وحتى الضرب سواء داخل الحرم المدرسي أو خارجه.

– التخلص من الاكتظاظ في الأقسام، كما هو معلوم أن متوسط عدد التلاميذ في القسم بالجزائر هو 40 تلميذ، وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً للتحكم في الصف الدراسي.

– التقليل من ساعات التدريس، 6 ساعات في اليوم ما يعادل 18 ساعة في الأسبوع.

– دراسة القدرة الشرائية للأستاذ.

– اعتبار النقابة شريكا اجتماعيا حقيقيا على المستوى العملي وليس نظريا فقط.

–عدم الخصم من الأجور أيام الإضراب، وإلغاء كل المتابعات القضائية والتبعات الإدارية ضد جميع المضربين.

– إعادة الاعتبار للمكانة الاجتماعية للمدرس، لأن قيمتها تراجعت في المجتمع وبالتالي فهي آيلة إلى التهميش.

فالحوافز المادية التي تشمل "الرواتب وملحقاتها ونظام الزيادات التشجعية والترقيات وفرص التقدم والرقي في العمل، وتوفير المناخ المادي اللازم، بما في ذلك قاعات الصفوف

الملائمة، والمناهج المناسب إلى غير ذلك من حوافز مادية وتسهيلات تخفض من معاناة المدرس وتسهم في تلبية حاجاته المادية الأساسية (محمد أحمد كريم، 2002: 190).

ومن خلال ما سبق نرى أن النقابة تعتبر وسيلة ضغط على الوصاية لتحقيق رهاناتها،فنجاح ونجاعة التحصيل العلمي عند التلاميذ، وتوسيع مداركه وطموحه لمهنة المستقبل، وتحقيق أهداف وغايات النظام التربوي يتوقفان على توفير الجو الملائم للأستاذ وتحسين وضعيته المهنية والاجتماعية لتحقيق المزيد من المكاسب التي لا زالت ضمن لائحة المطالب، لان الحركة الاجتماعية هي "عبارة عن مشاريع تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتتدد بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد" (عبد الرحيم عطري، 2011: 19). خاصة وأن النقابة استطاعت أن تعطي مزيدا من الفعالية والقوة لمطالبها من خلال قدرتها على إذاعة هذه المطالب، عن طريق توظيف وسائل الإعلام ومن ثمة " فإن إذاعة مطالب الحركة المتعلقة بالبرنامج والهوية والمكانة من خلال الوسائل الإعلامية مثل: الصحف والمجلات قد عظمت من الجمهور المستهدف" (بكيس نورالدين، 2014: 103).

هذا ما جعل المستقبل والمصير المهني مرهون بتحقيق مكاسب المدرس المادية في حين نجد أن التلميذ يرى أن المدرس يتوفر على الشروط الأساسية لتأدية واجبه والإضراب يخدم مصلحته على حساب مصلحة التلميذ وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

- **جدول رقم (06): يوضع توفر الأستاذ على الشروط الأساسية لتأدية واجبه وكذا الإضراب من مصلحة من؟**

يتوفر الأستاذ على الشروط الأساسية لتأدية واجبه			الإضراب لصالح من ؟		
الاختيارات	ك	النسبة	الاختيارات	ك	النسبة
نعم	550	%91.66	الأستاذ	591	%97.5
لا	50	%8.33	التلميذ	09	%1.5
المجموع	600	%100	المجموع	600	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 91.66% يرون أن المدرس يتوفر على الشروط الأساسية التي تساهم في تأدية واجبه على أكمل وجه، ونسبة 97.5% أثبتوا أن الإضراب لا يخدم التلميذ إطلاقا وإنما هو لصالح الأستاذ والدليل على ذلك المطالب التي تنادي بها نقابة المدرسين، هذا الوضع ساهم في تراجع مكانة المدرس سواء داخل المدرسة أو حتى خارجها، وهذا ما جعل " المدرسين من الفئات التي ضمت إلى مجتمع التهميش التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية (علي الكنز وجابي عبد الناصر، 1996: 267).

أدت إلى ضعف إنتاجها الفكري والعلمي، في المقابل هذه الاحتياجات تناضل من اجل مطالب شخصية وتناست واقع المنظومة الذي يعاني من مشاكل بيداغوجية كالأخطاء التي وقعت في الكتب، توافق المنهاج مع قدرات التلاميذ، صعوبات التعلم، وغيرها " **فالذات لاتوجد إلا حركة اجتماعية وإلا احتجاجا على منطق النظام سواء اتخذ هذا المنطق الشكل النفعي، أو البحث ببساطة عن الاندماج الاجتماعي**" (ألان تورين،1997: 307).

هذا ما أكد الصورة المأخوذة عن المدرس اليوم الذي أصبح ماديا براغماتيا (نفعيا) وفتح المجال للنكت والمثل الشعبي.

إن تحقيق المطالب لا يقتصر انعكاسها على الأستاذ المنضم للنقابة، وإنما تشمل كذلك الأستاذ الغير النقابي (أي غير المنخرط) وبهذا يرى معظم المبحوثين غير المنخرطين.

بأن الإضراب كاحتجاج نقابي حق مشروع، ولكنه ليس الوسيلة الناجحة في ظل الظروف والتطورات الراهنة وفي ظل وجود وسائل أخرى أقل ضررا من الإضراب كالحوار والتفاوض للوقوف عند مصلحة التلميذ بالدرجة الأولى لأن من خلال تحقيق مصلحة التلميذ ستحقق مصالح الأستاذ وحتى الإدارة خاصة وأنه مقبل على امتحان مصيري وهو اجتياز امتحان البكالوريا الذي يعتبر بوابة بناء مستقبله المهني، يؤكد المبحوث رقم (01) " **أن الإضراب يؤثر على التلميذ لكن ماالعمل إذا كانت مكانة الأستاذ مست وتدهورت حتى الحضيض**" فرغم وعي المدرس بالآثار الناجمة عن ظاهرة الاحتجاج لكنه يتعمد ذلك، في حين نجد الحالة المبحوث رقم (04) يؤكد " أن الإضراب حق مشروع يلجأ إليه الأساتذة للتعبير عن مطالبهم في إطار قانوني يخوله الدستور الجزائري، ولهذا لا يمكن أن نقول مطلقا أنه ضد التلميذ لان الأستاذ المضرب هو مدرس وفي نفس الوقت ولي لتلميذ فهل يمكن لأب أوأم أو كلاهمالا يهتمان لمصلحة أبنائهما وحتى ان كان له تأثير سلبي لكن ليس بالدرجة التي تشاهد على القنوات الاعلامية".

ومن هنا نفهم الوضعية الجديدة التي وجد التلميذ نفسه يتخبط فيها، حيث أصبح ورقة ضغط على الجهات الوصية، لأن الفئات المهنية تقوم بحركات احتجاجية مطلبية بكافة الطرق والوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة دون الاهتمام بمحور العملية التعليمية، خاصة وأن التلميذ أصبح يسعى إلى تحقيق وبناء مشروع معرفي ومهني، هذا ما غير من مكانة الأستاذ التقليدية على انه ذلك الفرد المثقف والمحترم والحامل للرسالة المقدسة التي تتوافق مع قيم ومعايير المجتمع، وأنه يهدف إلى تكوين جيل واع بمستقبله المهني ويساهم في العملية التعليمية إلى إنسان مادي أناني يهدف إلى تحقيق مصالحه الشخصية دون مراعاة مصالح جميع الفاعلين التربويين، فهذا التغيير ولد فجوة بينه وبين

التلميذ وأصبح في نزاع وصراع دائم معه، حتى أن (المتمدرس) أصبح يقوم بحركات احتجاجية موازية للدفاع عن حقه وهو الحق في التمدرس، لأن الغاية تبرر الوسيلة، فالمدرس بات يفاوض قيمه بمصالحه.

4- الأستاذ والوصاية

إن ضغط الأساتذة على الوزارة بالحركات الاحتجاجية المتجددة آليا يحتم عليها الاستعداد لدراسة الانشغالات المطروحة التي لا طالما ناضلوا من أجلها، والتي ارتكزت في الغالب على المطالب المادية والمتمثلة بالخصوص في الأجر ولواحقه كنظام التعويضات والعلاوات وما شابهها من المطالب التي اهتمت بها "التنظيمات النقابية باختلاف إستراتيجياتها وإيديولوجياتها، خاصة في الفترة الممتدة من بعد التعددية النقابية إلى الفترات الأخيرة، حين بدأ الحديث بنبرة أكثر حضور عن المطالب النوعية (زبيري حسين، 2012، الفصل07: 270). لكن هذا يبقى على المستوى الشكلي فقط لتضليل الرأي العام، لأن الوزارة تتماطل وتتعنت لذلك، وتهدد باللجوء إلى المحاكم وأساليب الترهيب والتخويف والتهديد بالفصل وقطع الأرزاق وهذا تعبير عن فشل ممثلي الوزارة وعجزهم في التكفل بالانشغالات ومطالب أسلاك التدريس التي طالما أقروا بمشروعيتها، فمادام أن السلطة ترفض تحقيق المطالب التي هي أساس عملية التغيير، فإن هذا يزيد من تمسك النقابة بذلك أي بمواصلة الاحتجاجات وقد يدفع بالنقابة إلى سلوك خيارات جذرية في طريقة المطالبة، على شاكلة الخيار الثوري الذي عرفته النقابة الفرنسية في المراحل الأولى من تأسيسها، حيث كان هذا الخيار هو تعبير عن فشل الحوار وهذا ما يؤكده المبحوث رقم (05) "**الإضراب أسلوب عالمي لمطالبة العامل بحقوقه والأستاذ هو أولاً مربي ومكون لذلك يجب أن تُوفر له كل الحقوق المشروعة ليواصل عمله دون أي ضغط أو إذلال**" ومن المشاكل التي تواجه الأستاذة مع الوصاية ما يلي: (أنظر الملاحق).

-خصم أيام الإضراب من الأجور.

- انسداد قنوات الحوار والتفاوض التي تعتبر السبيل الأنسب لكلا الطرفين.
- عدم السماع لصوت الأستاذ.
- فرض قرارات ومراسيم دون تدخل المدرس كشريك اجتماعي وإنما يقوم بالتطبيق فقط.
- إتباع سياسة الهروب والمغالطة من طرف السلطة.
- أوهمت الوزارة الوصية الرأي العام باعتبارها للنقابات المستقلة شريكا اجتماعيا.
- الاعتماد على سياسة التخويف والتهديد والتسويف.
- عدم الوفاء بالوعود التي تبقى على مستوى التنظير فقط.
- اتباع سياسة التعتيم والسرية عند تغيير البرامج والمناهج الدراسية.
-غياب الثقة بين ممثلي وزارة التربية الوطنية والنقابة.

فحسب هذه المشاكل التي أوردها المبحوثين فإن العلاقة بين الطرفين سلبية لأن أي حركة اجتماعية هي ضد إرادة القوى لدى الدولة وهو ما يجعلها غير عادية في المعنى، فبينما هي تعطي لذاتها الشرعية للتعبير عن وعيها بما يحيط بها، فإن الدولة تحجم عنها هذا الشعور وتعتبره غير شرعي، وهو ما يؤجج الصراع بينهما (بكيس نورالدين، 2014: 108). وهذا ما يعبر عن الظلم والتذمر والاستياء، بالتالي خنق كل حركة اجتماعية مطلبية وتضليل الرأي العام مما يجعل العودة للاحتجاج في كل مرة أمراً حتمياً فرضته الظروف رغم التهديدات الموجهة للعمال كالتوقيف عن العمل أو الخصم من الأجور أو قيام الوصاية بوصف الإضراب باللاّشرعي من خلال توجيه اتهامات تمس السلوك الشخصي، أو توجيه القذف والتهم السياسية للأفراد المعنيين كالادعاء بأن هناك أغراض سياسية وراء الإضراب (الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، 1997 : 16) وذلك لإفشال وقمع الإضراب، وهذه الموارد تستخدمها السلطة للضغط على النقابات وهو ما يسميه **(ميشال كروزيه MICHEL CROZIER)** مساحات اللايقين كإستراتيجية لعرقلة العمل النقابي والتأثير على فعاليته. في حين نجد الأستاذ داخل هذا السياق يعبر عن الأهداف كرهانات، ويتفاعل معها،

" فعند الشروع في هذه الحركة أو عند التخطيط لها يكون الفاعلين على دراية بكل المخاطر التي تنجم عن مثل هذه الحركة بالنسبة لمستقبلهم المهني والتنظيمي والمادي، وبالتالي تشكل مستقبل هويتهم الجماعية " (طيبي غماري، 2006 : 107). لان التغيرات التي يفكر في إحداثها بهذه الإستراتيجية تطرح أمامه احتمال الربح أو الخسارة، ويتحمل عواقب كلى الإحتمالين، ولذلك كلما كانت الرهانات ضعيفة وقليلة بين الفاعلين كان الدافع قليل الأهمية، أما إذا كانت الرهانات قوية ومشتركة بين جميع الفاعلين زاد الدافع وصار لدى المدرس رغبة قوية للتغيير.

وهذه المجازفة التي يقوم بها المدرس تعود كما أشار السيد نوار العربي* " ليس هناك تفاوض في الجزائر نحن تابعون للحكومة، وهي رسالة مباشرة إلى الوزير الأول للتكفل بمطالب الأساتذة المضربين، وذلك في إشارة منه إلى أن الوزارة تنقل الاتفاقيات على كونها مقترحات إلى الحكومة ليقبل أويرفض تطبيقها، وليس هي الفاصل في القضايا العالقة" (سمير صغير، 2016: 33).

وهذا ما يجعل القرارات النهائية تحكمها سياسة الدولة، فهذا التهميش هو محاولة لضرب العمل النقابي من جهة، وإضفاء شرعية الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA كشريك أساسي في الحوار والتصويت بنعم أن (إ.ع.ع.ج) هو ممثل العمال والقادر على معالجة مشاكلهم ومن ثم ضمان استمرارية وفاء العمال للاتحاد الذي يدور في فلك السلطة السياسية والذي كثيرا ما ينوب على السلطة في صراعها مع النقابات المستقلة (زبيري حسن 2012، الفصل 8، 289)، ومن هنا يبقى(إ.ع.ع.ج)، الممثل الشرعي الوحيد للعمال والاعتراف بالتعددية النقابية يبقى على المستوى الشكلي فقط بالموازاة مع إ.ع.ع.ج الذي لا يزال يسيطر إلى حد الآن لأنه هو من يخدم مصلحة السلطة السياسية وهذا يظهر جليا عند اجتماع الثلاثية (الحكومة، المركزية النقابية، منظمات أرباب العمل) أثناء كل دخول

* الأمين الوطني العام السابق لنقابة الكناباست.

اجتماعي يشارك الاتحاد العام للعمال الجزائريين فقط دون النقابات الأخرى ما شدد الصراع بين السلطة والنقابة خاصة وأن "السلطة تكمن في هامش الحرية التي يتمتع به أي من الشركاء الذين دخلوا في علاقة قوة، أي إمكانية رفض كل واحد لما يطلبه منه الآخر". (Michel Crozier, 1977 : 69). فالنقابة أو الوزارة كلاهما يسعى إل فرض قوته لتوسيع هامش الحرية في ظل الصراع الدائم لاستقطاب أكبر عدد من فئات وشرائح المجتمع.

ومن بين الأسباب التي عملت على إحداث صراع وتوتر العلاقة بين الوزارة الوصية والنقابة العمالية هو تمسك كل طرف بمطالبه " لأن الصراع القائم بينهما ليس من أجل تحسين الوضعية السوسيومهنية بل من أجل الحفاظ على المكاسب السابقة أي الحفاظ على السيادة " (طيبي غماري، 2003 : 65) من أجل الحصول على أحسن تنظيم عقلاني هذا من جهة، وحسب ما توضح لنا من خلال المقابلات التي أجريناه مع المبحوثين فإن الإضراب يبقى الحل الوحيد واللغة التي تؤمن بها الوزارة للحصول على الحقوق المهضومة وإعادة الاعتبار لمكانة المدرس لأن الفرد لا يصبح ذاتا حسب **آلان تورين** إلا اذا عارض منطق السيطرة الاجتماعية باسم منطق الحرية والإنتاج الحر للذات، التي فقدها في الآونة الأخيرة، مما جعل المشروع المعرفي والمهني مرهون بتسوية وضعية الأستاذ مما فتح الصراع مع جهات أخرى والتي تمثلت في أولياء التلاميذ ضمن احتكاكنا بالميدان، وحوارنا مع بعض الأولياء حول تكرار الظاهرة الذين يرون أنه ما ذنب أبنائهم إن لم تفي الوصاية بوعودها وهذا ما أرجعه الأساتذة إلى أن المشروع المعرفي والمهني للتلميذ يرتبط بقدراته ودوافعه الشخصية إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في تحقيق أهداف أبنائها، إضافة إلى الصراعات التي تحدث حتى داخل النقابة الواحدة لتعدد واختلاف الآراء.

تكشف العناصر السابقة التي وقفنا عندها أن تحقيق المطالب المهنية التي ناضلت النقابات العمالية من أجلها من خلال القيام بحركات احتجاجية متواصلة هي الضامن الوحيد للحفاظ على مصلحة التلميذ أولا، والمؤسسة التربوية ثانيا في ظل إعطاء الوصاية حلول

ترقيعية والعمل على توقيف الإضراب بكافة الطرق القانونية أو غير القانونية لتحطيم معنويات المضربين، فالهدف من ذلك ليس مراعاة مصلحة التلميذ وإنما المحافظة على استقرار النظام السياسي، وبالتالي فالمشروع المعرفي والمهني للتميذ مرهون بتسوية الوضعية السوسيومهنية للمدرسين.

الفصل الرابع

رهانات المشروع المعرفي والمهني

للتلميذ في ظل الإضراب

كما رأينا في الفصل السابق أن الإضراب أصبح ظاهرة اجتماعية تمس المؤسسة التربوية، وضرورة حتمية لابد منها، والوسيلة الشرعية التي يتمكن من خلالها الأستاذ التعبير عن أرائه وأفكاره هذا من جهة والحصول على مطالبه لتسوية وضعيته المهنية من جهة أخرى، فهو يطالب بحقه ولكن يتناسى واجبه اتجاه مركز العملية التعليمية الذي له الحق في بناء مشروع معرفي ومهني خاصة في هذه المرحلة وهي حقيقة تمليها مجموعة الاعتبارات أساسها حق المتمدرس في رسم معالم مستقبله، وفي نفس الوقت غاية بيداغوجية للمشروع التربوي، وهذا ما جعل التلميذ يعيش فترة قلق وتوتر في التخطيط للمستقبل.

سنحاول من خلال هذا الفصل وعبر عناصره الوقوف على أهمية المشروع المعرفي والمهني في المرحلة الثانوية وعلى واقع التلميذ في ظل الإضراب، وأهم الفضاءات التي يقضي فيها وقته خلال فترة التوقف عن الدراسة وغيرها ومدى تأثير هذه الظاهرة على التلميذ، إضافة إلى التطرق إلى أهم الطرق والآليات التي تسعى إليها الأسرة في بناء المشروع المعرفي والمهني للابن وكذا التعرض إلى أثر الإضراب على العوامل الموضوعية للتلميذ.

1- المشروع المعرفي والمهني في المرحلة الثانوية:

تعد المرحلة الثانوية مرحلة هامة في سيرورة بناء المشاريع المعرفية والمهنية والبوابة الرئيسية في اتخاذ التلميذ لقراره المستقبلي فنتيجة الاصلاحات التي شهدتها المؤسسة التربوية في مختلف أطوارها بسبب الانتقادات التي تعرضت لها في تكوين التلميذ كاقتصارها على التلقين النظري للمعلومة دون تطبيقها على الواقع، أو الاستفادة منها عند مواجهته لبعض المشاكل اليومية، وهذا ما جعلها تواكب المستجدات الحالية من خلال اعتبار التلميذ محور العملية التعليمية، وفاعلاً أساسياً ضمنها ليتمكن من اكتساب المعلومات وتوظيفها لاتخاذ قرارات واعية وهادفة.

لأن هذه المرحلة تهيئ التلميذ لاستغلال المكتسبات في تحديد المخارج الدراسية والمهنية، والهدف من ذلك تكوين كفاءات للالتحاق بعالم الشغل أو للالتحاق بالتعليم الجامعي، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع الآنية والمستقبلية ومن بين التغيرات التي طرأت على مستوى أنماط التعليم الثانوي ما يلي:

أنماط التعليم الثانوي:

يشكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي حيث يسعى إلى تحضير التلاميذ لإمتحان شهادة التعليم الثانوي ولهذا شهد عدة أنماط من بينها جذعين مشتركين

– جذع مشترك آداب بشعبتين في السنة الثانية – لغات أجنبية، آداب وفلسفة

– أم جذع مشترك علوم بأربعة شعب في السنة الثانية– رياضيات، تسيير، اقتصاد، علوم تجربية.

لكنه شهد تغييرات فاصبح.

التعليم الثانوي ينقسم إلى

- جذع مشترك آداب
- جذع مشترك علوم وتكنولوجيا

وفي السنة الثانية تتفرع إلى:

جذع مشترك علوم وتكنولوجيا الذي يتفرع بدوره إلى:

رياضيات، تسيير وإقتصاد، علوم تجربية، تقني رياضي.

والتقني الرياضي يتفرع بدوره إلى:

هندسة كهربائية، هندسة مدنية، هندسة ميكانيكية، هندسة تقنية.

أما الآداب فتتفرع إلى: آداب ولغات وآداب وفلسفة.

نلاحظ من خلال هذه التغيرات أن هناك اهتمام التعليم بالجانب التقني الذي يفتح مشاريع مهنية متنوعة مستقبلا، لأن الاهتمام بالمرحلة الثانوية وإعطاء التعليم التقني المكانة اللائقة في المجتمع يصبو إلى التطوير الصناعي والتكنولوجي للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهكذا أنشأت المتاقن في مختلف مناطق الوطن وبدأ العمل على تشجيع الطلبة على إتباع الفروع العلمية والتقنية لمواجهة الحاجات لهذه الصناعات (بوفلجة غياث، 34:1993).

ومن هنا نرى أن هذه الهيكلة الجديدة في هذه المرحلة بالذات تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للنظام التربوي وتعمل على توسيع الإمكانيات المهنية لعالم الشغل لدى التلميذ بما يتناسب والفروع المدرسية أولا، والحاجة الاجتماعية في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه ثانيا.

غير أن هذه التخصصات التقنية لا نجدها في جميع المؤسسات التربوية، وهذا راجع إلى نقص الإمكانيات المادية حيث أن هذه التخصصات تتطلب ورشات مجهزة لتطبيق النظري على الواقع إضافة إلى الإمكانيات البشرية التي تتطلب أهل الإختصاص من ذوي الكفاءات.

- **أهمية التعليم الثانوي:**

يكتسى التعليم الثانوي أهمية بالغة بالنسبة للتلميذ إذ أنه يتزامن مع أهم وأحرج مرحلة عمرية في حياته، إنه يعطي مرحلة بناء الذات وتكوين الشخصية والهوية حيث تكمن الأهمية في:

أن الفترة التي يمر بها التلميذ خلال هذه المرحلة تكون شخصيته وتحدد سلوكه، ولهذا يتحتم على المدرسة أن تضمن تعليم نوعي يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة، كما تعمل على إكساب التلاميذ معارف في مختلف المجالات،

وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية، إضافة إلى " تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة دائمة يمكن توظفيها بتبصر في وضعيات متواصلة وحقيقية لحل المشاكل، بما يتيح للتلاميذ التعلم في المدى البعيد والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والثقافية وكذا التكيف مع المتغيرات " (الجريدة الرسمية، 2008: 08).

ومن هنا يظهر الاستثمار في رأس المال البشري داخل المدرسة التي تحتل مركز اهتمامات السياسة التربوية من جهة، وتأهيل الفرد إلى الحياة المستقبلية للالتحاق بتكوين عال أو مهني يتماشى وقدراته وطموحاته من جهة أخرى للاستجابة لمطالب التنمية. إضافة إلى ذلك تمت الكثير من الإصلاحات سواء بتغيير نظام التدريس من التلقين إلى التوجيه من طرف الأستاذ من خلال تدريب التلاميذ على العمل الواقعي أو الميداني، واستحداث مواد جديدة وحذف أخرى والغاية من ذلك هو صقل مواهب التلاميذ وتنمية ملكاتهم وحسهم المدني، وجعلهم قادرين على فهم قيم المواطنة ومبادئها، لأن التعليم الثانوي يمثل محطة هامة لتقييم نجاعة البرامج التعليمية ومردود العملية التربوية خلال امتحان البكالوريا، بحيث يعد أهم امتحان على المستوى الوطني، والمعيار الذي يقاس به مدى نجاح السياسة التربوية.

- **أهداف التعليم الثانوي**

يعد التعليم الثانوي حلقة وصل بين التعليم القاعدي والتعليم العالي، حيث يرمي فضلا عن مواصلة تحقيق الأهداف العامة للتعليم إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد التعليمية لتطوير قدرات العمل الفردي والجماعي وكذا تنمية ملكات التحليل والتلخيص والاستقلال والحكم والتواصل وتحمل المسؤولية.

- توفير مسارات دراسية متنوعة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات التلاميذ واستعداداتهم، وذلك لتحضير التلاميذ لمواصلة الدراسات والتكوين العالي (الجريدة الرسمية، 2008: 13).

- العمل على إعداد التلاميذ للحياة العامة باعتبار مرحلة التعليم الثانوي مرحلة منتهية بالنسبة لمعظم المتعلمين في هذه المرحلة، حتى يستطيع المتعلم أن يفهم دوره في المجتمع ويندمج في الحياة الاجتماعية (تركي رابح، 1982: 72).

فتحقيق هذه الأهداف في هذه المرحلة يمكن التلميذ من تكوين ذات واعية تحدد هويته خاصة وأنه يميل في هذه الفترة إلى الانفصال وإبراز شخصيته المتميزة والمنفردة، حيث يعمل على تحقيق حاجاته الأساسية، نظرا للتغييرات الجسمية والنفسية والعقلية التي يمر بها في فترة المراهقة كالحاجة إلى التقدير من خلال البحث عن ذاته سواء في محيطه المدرسي أو الاجتماعي عن طريق أساليب تمكنه من اهتمام الغير به، إضافة إلى الحاجة إلى الاستقلالية، "حيث أن التلميذ في هذه المرحلة يتمتع بثقة عالية في قدرته على اتخاذ القرارات لا سيما المصيرية، ولأن الخبرة التي تضمن له سلامة هذه القرارات تنقصه، ينبغي مساعدته بتزويده بالخبرات والمعارف الضرورية لذلك " (بولهواش عمر، 2011: 134).

وهذا ما يساهم في استيعابه اجتماعيا وذلك بخلق توافق بين إمكانياته الذاتية والحاجة الاجتماعية في المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه مما يولد لديه الشعور بالأمن والاستقرار ويضمن له اتخاذ قرارات سليمة تضمن له خيارات إيجابية معرفيا ومهنيا.

2- واقع التلميذ في ظل الإضراب

إن توقف المدرسين عن التدريس سواء لفترة طويلة أو قصيرة المدى يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التلميذ أولا وعلى سير العملية التعليمية ثانيا وهذا ما جعل المتمدرسين يبحثون عن واقع غير الواقع المدرسي لسد الفراغ في ظل غياب التأطير والمراقبة، وهو بالضرورة ما يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية كالتسرب المدرسي، الرسوب

المدرسي، العنف، تعاطي المخذرات وغيرها من الظواهر. وقد ينتج عن ذلك ظهور حركات اجتماعية موازية، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ **جابي عبدالناصر** إن ملامح الحركة الإجتماعية الشعبية الجديدة ظهرت بقوة، وهي ذات طابع نقدي وقد اعتمدت على فضاءات غير مألوفة مثل: الملعب والمسجد والشارع وكان الفاعل الرئيسي فيها هو الشباب المهمش والعاطل عن العمل والمتسرب حديثا من المنظومة المدرسية التي فقدت أدوارها كوسيلة للترقيه الاجتماعية بالنسبة لفئات اجتماعية شعبية واسعة، وهو ما زاد في تعميق الهوة بين الدولة وهذه الفئات التي فقدت بذلك آخر قنوات ترقيتها المتاحة والواسعة (جابي عبد الناصر، 2001: 22).

فالإضرابات التي أصبحت تشهدها المؤسسة التربوية كل سنة غيَرت من الغاية التي كان التعليم يسعى إلى تحقيقها وهي " تزويد النشء بالأدوات الفكرية والمهارات اليدوية التي تجعله قادرا على صياغة المشاريع الفردية لحياة كريمة متزنة في مجتمع متضامن ومتكامل يسوده الوئام والانسجام" (رفيقة حروش، 2010: 144). للحصول على مخرجات (متمدرسين) بمشاريع دراسية ومهنية أكثر توافقا مع ذاتها ومع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

يرجع هذا بالدرجة الأولى حسب ما كشفناه من خلال المعطيات الميدانية والملاحظة المباشرة إلى المطالب والاستراتيجيات المتبعة من طرف المدرسين، ومن خلال شكل الإضراب والذي يقودنا إلى الحديث "من مصلحة فردانية، فئوية – نلخصها في مفهوم آخر وهو المعيارية الداخلية أو العقلانية الداخلية، المرتبطة أساسا باستراتيجيات نابعة من واقع الأستاذ وهادفة إلى تحسين ظروفه الحياتية مقابل مال فاسد يوزع هنا وهناك عبر مشاريع وهمية وأخرى نصف واقعية" (سمير صغير، 2016: 33). دون الاكتراث بالوظيفة الأساسية الموكلة إليه والتي تتمثل في تكوين وإعداد مواطن صالح قادر على مواجهة المشاكل الحياتية من خلال توجيهه وإرشاده ومرافقته للتخطيط لمشروع معرفي ومهني

عقلاني يستجيب للمتطلبات والمستجدات الحديثة خاصة عالم الشغل وما يتطلبه اليوم، فهذه الفجوة عملت على تغييب الهدف الذي يود المتمدرس بلوغه من خلال الدراسة وكذا مكانة العلم الذي يعتبر مفتاح كل مشاريع المستقبل وهذا ما يظهر جليا في الجداول الموالية.

- **جدول رقم (07): يوضح معنى الإضراب عند التلميذ وعدد المرات التي مر بها على هذه الظاهرة.**

معنى الإضراب حسب التلميذ			عدد المرات التي مر بها على هذه الظاهرة		
الاختيارات	التكرار	النسبة	الاختيارات	التكرار	النسبة
انتهاك حق التلميذ	550	%91.66	من 01-3 مرات	00	%00
عطلة مدرسية	30	% 05	03 -05 مرات	00	%00
فترة لمراجعة الدروس	20	%3.33	أكثر من 05 مرات	600	%100
المجموع	600	%100	المجموع	600	%100

من خلال هذه المعطيات يمكننا ملاحظة أن كل أفراد العينة مروا بظاهرة الإضراب وذلك بنسبة 100% وهذا ما يقودنا إلى أن التلميذ شهد الظاهرة خلال كل مراحله الدراسية من الابتدائي حتى الثانوي، مما جعل المؤسسة التربوية تمر بها كل سنة وكأنها ضرورة حتمية، فالحق الشرعي تحول إلى ضربة إن صح التعبير ضد التلميذ أولا والمؤسسة التربوية ثانيا، وهذا ما جعل التلميذ يعطي للإضراب معان عدة منها: أنه انتهاك لحقه، وذلك بنسبة 91.66% فهو واع أن مصيره تتخلله مخاطر وما نسبته 05% يعتبرونه عطلة مدرسية في حين أن ما يمثل نسبة 3.33% لهم فترة لمراجعة الدروس، وهي نسب قليلة مقارنة بالأولى

وهي النظرة السلبية التي أصبحت تعرقل المسار الدراسي للمتمدرس، وذلك من خلال الانعكاسات التي تظهر في: انتشار الفوضى، وعدم التركيز في الدراسة، وتراكم وخلل في الدروس، إضافة الإضطرابات والقلق والتوتر، وعدم إتمام البرنامج، وهذا ما يجبر المدرس على تعويض الدروس الضائعة في العطل المدرسية، والتي هي حق من حقوق المتمدرس، والحشو، والشرح السطحي غير المفصل " لأن تدني دخل الأستاذ ومركزه الاجتماعي والاقتصادي جعله يفقد الرغبة في عمله والمواصلة فيه وكذلك الولاء له، مما كان له أثر على مستوى إنتاجه العلمي، وفقد الحافز لحماسه وإخلاصه" (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 21). وهذا بطبيعة الحال ينعكس على المشروع المعرفي الذي يمثل حجر الأساس لبناء المشروع المهني في حين نجد المحوث رقم (07) يرى " أن الإضراب حق مشروع والأستاذ يلجأ إليه مضطراً لإسماع صوته لدى الوصاية والمجتمع، وهذا لما يعانيه من إجحاف في حقه، ومن الإختلالات طيلة مساره المهني بالنظر إلى القطاعات الأخرى، وهذا لا يمنع بأن يقف عند مستوى مسؤولياته لإنجاز عمله وفق الظروف والوسائل المتاحة إليه،واستدراك ما لم ينجز خلال الإضراب، يفسر كل هذا النتائج المحققة" وهنا نلاحظ تضارب المصالح بين الطرفين مما يجعل العملية التعليمية تشهد صراعات مستمرة بين الفاعلين التربويين.

وبالتالي فإن أهمية الإضرابات لا تكمن في الإنتاج الضائع الذي قد تسببه مجمل الإختلالات الاقتصادية إنما أهميتها تكمن في الاتفاقيات التي تتولد عنها عادة وفي العلاقات الجديدة داخل المؤسسات والقطاعات التي تظهر بين مختلف الأطراف الاجتماعية (جابي عبد الناصر، 1995: 17). فالاحتجاج هدفه تغيير الوضع القائم نحو الأحسن لكن ما لاحظناه غيَّر الواقع المدرسي بين مختلف فاعليه، وفكك العلاقات التي كانت تقوم في وقت قريب على التواصل والحوار والنصيحة، فالإضراب أصبح يخدم مصلحة طرف على حساب مصلحة الطرف الآخر، مما أفقد مصداقية العمل المدرسي في ظل صراع المصالح.

- **جدول رقم (08): يوضح الفضاءات التي يقضي فيها االتلميذ وقته أثناء الإضراب، وشعوره خلال العودة إلى مقاعد الدراسة**

الفضاءات التي يقضي فيها التلميذ وقته أثناء فترة الإضراب			شعوره خلال العودة إلى مقاعد الدراسة		
الاختبارات	ك	%	الاختبارات	ك	%
الشارع	303	%50.5	ممل	323	%53.83
مقاهي الانترنت	128	%21.33	عادي	183	%30.3
الدروس الخصوصية	107	%17.83			
البيت	71	%6.83	جيد	94	%15.66
العمل	21	%3.5			
المجموع	600	%100	المجموع	600	%100

يتضح من خلال الجدول أن معظم المتمدرسين يقضون وقتهم خلال فترة الإضراب في الشارع وذلك بنسبة 50.5% ويعد الشارع مؤسسة أخرى التي تتواجد بها ثقافات مختلفة وظواهر متعددة لها تأثير مباشر على التلميذ، والغريب في الأمر أنه حتى الفتيات يقضون وقتهم في الشارع، ويقومون بسلوكات غير سوية تتنافى وقيم المدرسة والأسرة والمجتمع، إن ما يمثل نسبة 21.33% هم يتواجدون في مقاهي الأنترنيت ليس للدراسة وإنما للتواصل مع الآخر والبحث في الطبوهات فهذه الشبكة الإلكترونية رغم إيجابيتها فهي وسيلة فائقة السرعة والتطور مقارنة بالوسائل الأخرى غير أن المتمدرس في هذه المرحلة لا يحسن استغلالها وهذا ما ينعكس على تصرفاته وسلوكاته. في حين نجد نسبة 17.83% من التلاميذ يقضون وقتهم في تعويض دروسهم عن طريق الدروس الخصوصية فالأستاذ يقوم بدورين في آن

واحد يتوقف عن التدريس في المؤسسة التربوية، وبالمقابل يقوم بتدريس التلاميذ عن طريق الدروس الخصوصية التي شهدت انتشاراً وتوسعا في الفترة الأخيرة رغم محاربتها من طرف الوصاية، ونسبة 6.83% يقضون وقتهم في البيت لمراجعة دروسهم بينما نسبة 3.5% منهم يذهبون إلى العمل وأي عمل حينما يتعلق الأمر بالمتاجرة بالمخدرات باعتبارها من المهن التي لها دخلاً جيداً، إن هذا الفراغ ولد صعوبة في التحكم في التلاميذ خاصة وأن بعض المؤسسات التربوية تبقي داخلها المتمدرسين ويغادر البعض الآخر إلى جهات أخرى بعيدا عن المؤسسة وهذا ما يستغله التلاميذ في اللجوء إلى فضاءات لسد ذلك الفراغ.

بالموازاة نجد أن نسبة 53.83% من التلاميذ يكون شعورهم ممل عند عودتهم إلى مقاعد الدراسة بعد فترة الإضراب وهذا راجع إلى الخوف من تكديس الدروس والطريقة التعسفية في تعويضها، حيث يرون بأن المدرس ليس هدفه استدراك ما فاتنا من دروس وإنما يركز على عدم الخصم من أجره، حيث يقول للتلاميذ يمكنكم أن لا تحضروا أيام التعويض

حيث يوقع حضوره هو في غياب الطلبة حتى لا يرهق نفسه، ويتقاضى أجره وهو ما يولد العجز في الاستدراك والعودة من جديد، لأن الإضراب يشكل فاصلاً خاصة وأنه يصل إلى ثلاثة أسابيع متتالية فتنعدم الرغبة والحافز لدى المتمدرس لعدم تقبل هذه الظاهرة والندم على الأيام التي ضاعت دون فائدة فهو إيجابي لصالح المدرس وليس لمصلحة المتمدرس أبدًا. في حين نجد نسبة 30.5% تعتبره عادياً ونسبة 15.66% تعتبره جيداً وإن كانت هذه النسب قليلة مقارنة بالنسبة الأولى لكن لها دلالة حيث أن العودة إلى مقاعد الدراسة تمكنه من التخلص من شبح الإضراب الذي إذا طال أكثر من ذلك سيؤدي إلى سنة بيضاء وبالتالي القضاء نهائيا على المشروع المعرفي والمهني، مما يمكن التلميذ من استرجاع واستدراك ما فاته من دروس بطرق مختلفة.

- جدول رقم (09):يوضح الطرق التي يلجأ إليها المتمدرس لتعويض الدروس الضائعة.

الطرق التي يلجأ إليها المتمدرس لتعويض الدروس الضائعة	ك	%
الدروس الخصوصية	241	%39.8
حضور حصص الدعم	28	%4.6
المراجعة الجماعية	50	%8.3
مجهود فردي	190	%31.4
عدم اللجوء إلى أي طريقة	91	%15
المجموع	600	%100

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن أنسب طريقة يلجأ إليها التلاميذ لتعويض ما فاتهم من دروس هي الدروس الخصوصية وذلك بنسبة39.8% التي شهدت ارتفاع في الأسعار خاصة خلال فترة الاحتجاجات وفي أماكن غير ملائمة تماما للتلاميذ كالمستودعات والمرآب لكن ظروف وإضطربات المؤسسات التربوية جعلتها الحل الوحيد لدى أولياء التلاميذ والغريب في الأمر أن نفس أستاذ المادة الذي يدرس في المؤسسه التربوية نفس التلميذ هو الذي يقوم بتدريس نفس المادة في إطار الدروس الخصوصية، في حين نجد أن نسبة 31.4% يعتمدون على أنفسهم في استدراك دروسهم، وهذا يعني أن التلميذ يدرك قيمة الدراسة في الوقت الحالي وما يطرأ عليه من تغيرات في جميع المجالات خاصة التطور العلمي والتكنولوجي وما يتطلبه من كفاءات ومهارات لمواجهة تحديات العولمة، أما نسبة 46% فهم ممن يحضورون حصص الدعم، بينما نسبة 8.59% يفضلون المراجعة الجماعية في حين نجد نسبة 15% من التلاميذ لا يقومون بأي مجهود يرجع هذا إلى المرحلة التي يمرون بها (المراهقة) وما تتميز به من تغيرات، حيث يتأثر المتمدرس بالظروف المحيطة به

والتي تولد له أفكار تحطم تقدمه إلى الأمام والنظرة السلبية للمستقبل، خاصة مع تضخم نسبة خريجي الجامعات دون مناصب العمل.

- **جدول رقم (10): يوضح دور النتائج المدرسية في بناء المشروع المهني وتاثير الاضراب على التحصيل الدراسي للتلميذ.**

دور النتائج المدرسية في بناء المشروع المهني			تأثير الإضراب على التحصيل الدراسي للتلميذ		
الاختيارات	ك	الشبة	الاختيارات	ك	%
نعم	600	%100	سلبي	600	%100
لا	00	00	إيجابي	00	00
المجموع	600	%100	المجموع	600	%100

يظهر من خلال الجدول أن للنتائج المدرسية دوراً كبيراً في بناء المتمدرس لمشروعه المهني فهي تتمثل في المشروع المعرفي الذي يمثل الحجر الأساس لمهنة المستقبل وذلك بنسبة 100%، كما يؤثر الإضراب بشكل سلبي على التحصيل الدراسي وذلك بنسبة 100% في حين أن النسبة التي تعتبره إيجابياً فهي منعدمة تماما.

لأن التحصيل الدراسي هو مقدار المعرفة والمهارات التي يحصل عليها الطالب نتيجة المرور بالخبرات عبر المراحل الدراسية، كما انه لا يقتصر على العوامل الداخلية التي يمتلكها التلميذ كالقدرات والأفكار والذكاء، وإنما هو نتاج تلك، العوامل الداخلية والخارجية المحيطة به التي تأثر بها بشكل مباشر، فالإضراب قد يكون مساهما إيجابيا بالنسبة للأستاذ لأنه قد يحقق له ظروفاً أحسن للقيام بدوره، وفي نفس الوقت يسبب تذبذب للنتائج الدراسية، ما ينتج عنه تدني المستوى التحصيلي للمتمدرس وهذا ما عبر عنه التلاميذ الذين أعادوا السنة وذلك من خلال إفتقادهم للتوازن في مزاولة الدراسة بسبب الإضراب.

وفي هذا الباب يصرح أحد التلاميذ قائلاً " أطالب الجهات المسؤولة تسليط عقوبات ضد المضربين، لأن هذه الإنقطاعات تؤدي بنا إلى عدم التركيز في دروسنا خاصة ونحن نعيش اضطرابًا شديدًا مما يجعل مستقبلنا في خطر بسبب الاحتجاجات" (سعيدة حليش، 2014).

وبالتالي فالمشروع المعرفي هو الأرضية التي يبنى بها المشروع المهني وتعمل النتائج المرتفعة على فتح آفاق مستقبلية متنوعة لمتطلبات الشغل، في نفس السياق يمكننا أن نقف على العلاقات الارتباطية بتطبيق معامل الارتباط بيرسون pearson والمتصلة بالعناصر السابقة لتوضيح لك

- **جدول رقم (11): يوضح معامل الارتباط بين متغير الإضراب والمشروع المعرفي، ومتغير الإضراب والمشروع المهني.**

المتغيرات	المشروع المعرفي	المشروع المهني
الإضراب	0.067	0.087
مستوى الدلالة 0.05	دال عند مستوى دلالة 0.05	دال عند مستوى دلالة 0.05

-La Corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

استخدمنا معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين متغير الإضراب والمشروع المعرفي والمهني عند مستوى دلالة 0.05.

ومن خلال هذا الجدول تبين لنا وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين متغير الإضراب والمشروع المعرفي عند معامل الارتباط بيرسون قدر بـ 0.067، ووجود علاقة ارتباطه دالة إحصائيا بين متغير الإضراب والمشروع المهني عند معامل الارتباط بيرسون قدر بـ 0.087.

وعلى أساس هذه العلاقات الارتباطية بين المتغيرات البحثية الموضحة سابقا من جهة وكذا الإجابات التي صرح بها التلاميذ الذين تم استجوابهم عن طريق الأسئلة المفتوحة التي تضمنتها استمارة بحثنا من جهة أخرى، أن الإضراب لا يخدم مصلحتهم وهذا ما أدى إلى التفكير الغير العقلاني، أو الآني لمهنة المستقبل أو تغييبها نهائيا لأن " المشروع عبارة عن ممارسات ذاتية وشخصية في ظل قيود ومخاوف تعيق الفرد على تحقيقها "

(Doubet François, 1994, 51)، فالمتمدرس في هذه المرحلة التي تعد بوابة المشروع المعرفي والمهني يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالظروف المحيطة به.

- **جدول رقم (12): يوضح المهنة المستقبلية للتلاميذ**

القطاع المهني	ك	%
القطاع الصحي	221	%33.83
قطاع التربية الوطنية	20	%3.33
قطاع الدفاع الوطني	79	%13.16
قطاع الأمن الوطني	60	%10
قطاع العدالة	27	%4.5
قطاع التجارة	20	%3.33
قطاع الوظيف العمومي	44	%7.33
غياب المشروع	100	%16.66
قطاع غير شرعي	29	%4.63
المجموع	600	%100

من خلال المعطيات التي أدلى بها المتمدرسين والمبنية في الجدول أعلاه تحديدا فيما يتعلق بالمهن المستقبلية يمكن القول أن المهن توزعت على مختلف القطاعات ومثل: القطاع

الصحي أكبر نسبة قدرت بـ 36.83% وذلك للأهمية التي يتميز بها هذا القطاع وما يمارسه من رمزية داخل المجتمع على غرار القطاعات الأخرى، في مقابل مانسبته 13.66% ممن يفضلون قطاع الدفاع الوطني، و10% منهم للأمن الوطني، حيث يمثل الإنضمام لهذه القطاعات الحل الوحيد في ظل الظروف التي يعيشها المتخرج من الجامعة.لأن" ما يقلق الشباب اليوم ويثير المخاوف المستقبلية لديهم هو البطالة وصعوبة التمكن من التوظيف السريع بعد التخرج، ويظهر أن المخاوف الرئيسية المتعلقة بالمستقبل المهني لدى الطلاب هو عدم التمكن من العمل وصعوبة تحقيق النجاح الاجتماعي" (زقاوة أحمد، 2012 : 244).

إن قضاء الطالب لسنوات عدة في الجامعة ثم بعد التخرج يجد نفسه دون منصب عمل هو ما جعل المتمدرسين يختصرون الطريق للدخول إلى مثل هذه القطاعات، ورغم تصورهم لمشروعهم المهني إلا أنه يبقى اختياراً آنياً وغير عقلاني، لأنهم يؤكدون بأنهم لا يملكون المعلومات الكافية عن المهنة المستقبلية ويجهلون الدوافع والعوائق التي تعترض طريق بناء هذا المشروع، خاصة وأنه يتطلب مراعاة كل الظروف الشخصية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيقه فهو يتضمن مجموعة من المراحل ويدمج فيه الآن ذاته لتفاعلات بين عدد من الجوانب التربوية والبيداغوجية والديداكتيكية، ويتفاعل معه المعنيون بتصوراتهم وتحقيقاتهم وتأطيرهم وتوجيههم مما يجعل منه خطة إستراتجية تعمل على تدبير هذه التفاعلات من أجل تدقيق واستخلاص مقوماته وتحديد كيفيات مستويات التدخل لتعميقه وفق منحى يدمج استراتيجيات متنوعة تتحدد على ضوئها مهام الأسرة والفاعلين التربويين (جليل الغرباوي، 2007: 19).

وترتكز هذه الخطة الاستراتيجية على تربية الاختيارات الدراسية والمهنية للتلميذ، لجعله محور اتخاذ القرار لأنه سيكون بعد فترة زمنية قد تلقى إعلامًا كافيًا عن التخصصات والمهن وما يتطلبه من إمكانيات بشرية ومادية، فاختيار المهنة اليوم أصبح مرهون بفرص

العمل المتوفرة أكثر من الميول الحقيقية خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

في حين نجد ما نسبته 16.66% ممن ليس لديهم تصور لمشروع مهني إطلاقا وهنا نرى أن التلميذ لديه أزمة مشروع ولدته من مجموعة الظروف المحيطة به سواء الأسرية أو المدرسية والتي أصبحت تعتمد على الكم دون الكيف فهي تنص في معظم قراراتها خاصة في ظل المقاربة بالكفاءات على ربط المدرسة بالمحيط الخارجي ومتطلباته، لكن ذلك لا يتحقق في الواقع وهذا ما أكده المبحوث رقم (01) بقوله " **إن نتائج البكالوريا مرتفعة رغم الإضرابات المتوالية وهي سياسة الدولة الجزائرية لكنها نتائج مزيفة** " فمن جهة نتائج البكالوريا مرتفعة، لكن معدلات اختيارات الفروع الجامعية مرتفعة، وهذا ما ينعكس على المشروع المهني ورغم تحقيق التلميذ النجاح يبقى التوجه صعباً ويتطلب معايير، كما أن للإضراب تأثير مباشر على الاختيار المهني وهذا ما أكدّه المبحوث رقم (03) بتأكيده على أنه " لا يمكن للتلميذ، أن يخطط لمشروع مهني في ظل الإضرابات لأسباب كثيرة ومتشابكة وأهمها عدم الاستعداد للتحصيل العلمي، وتقبل فكرة أن الدراسة لا فائدة منها" هذا ما جعل البعض الآخر يطمح إلى ممارسة مهن غير شرعية وإن كانت نسبتها قليلة والمقدرة بـ 4.83% أي ما يعادل 29 فرداً مقارنة بمجموع أفراد العينة لكنها ذات دلالة، حيث أن المهنة المستقبلية لديهم تكمن في تجارة المخدرات باعتبارها مهنة لها منافع مادية كثيرة حيث أعطوها مكانة مهنة، وهذا يعود إلى تراجع دور المؤسسات، الاجتماعية وضعف الرقابة، وعدم استغلال الوسائل التكنولوجية في الجانب الإيجابي إضافة إلى فقدان الدراسة لمكانتها وقيمتها في المجتمع هذا ما تعبر عنه التصريحات التي أدلى بها المبحوثون (التلاميذ)" **لي قراو واش داروا** " وهذا نتيجة تأثير الواقع اليومي واختلال النسق القيمي في المجتمع الجزائري، فهم يرون أن مكانة الفرد في المجتمع أصبحت تقدر بما يملك من مال وجاه فتجارة المخدرات هي المهنة الوحيدة التي تجلب المال الكثير في وقت قليل كما أن الأمر لا

يقتصر على فئة الذكور بل حتى الإناث نتيجة التحول الذي مس المجتمع الجزائري وتعرضه لسيطرة النزعة المادية عليه حتى أن المستجوبين يدركون العواقب التي تنجم عن ذلك وهي وخيمة تتمثل في مراقبة الدولة و BRI فالإحتجاجات والإضربات وغيرها من الظروف عملت على تغييب الهدف الذي يطمح المتمدرس إلى تحقيقه، فحين لا يعرف التلميذ ماذا يريد؟ ولماذا يدرس؟ ويجهل كيفية بلوغ الهدف العلمي والعلاقة بين الهدف العلمي والمهنة التي يمارسها مستقبلا تقتل عنده الطموحات، خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها (المراهقة)، " لأن التلاميذ الذين يملكون مشروعا محددا ينجحون في دراستهم، ويجدون أنفسهم يواصلون في تخصصات مثمنة دراسيا" (Boutinet, 1993 :50)

لكن المبحوث رقم (05) يرى " أن الإضراب يؤثر على التلميذ ولكن ليس بالدرجة التي تشاهدها على القنوات التلفزيونية، ويبقى أفضل حل هو أن تقوم الجهات المعنية بإنهاء كل ما يعيق هذا القطاع".

إن الإضراب كان ومازال المؤشر القوي على الإيديولوجيات النقابية حيث يبقى "فعلاً اجتماعياً قاهراً لابد من المرور عليه لفهم الطريقة التي ينتظم بها عالم الشغل"

(Gilbert Demez, 2003 : 94)

كما أنه حقاً شرعياً يلجأ إليه الأستاذ لتلبية جملة المطالب التي يراها من المشاكل التي تعرقل سير عمله في حياته الاجتماعية والاقتصادية خصوصا وأنه يشكل العصب الرئيسي في العملية التربوية لتكوين أجيال تخدم المجتمع والوطن ككل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالإضراب هو الوسيلة الوحيدة لإسترجاع الهوية المهنية للأستاذ الذي تعرض إلى عنف اجتماعي في ظل التحول الذي تشهده المؤسسة التربوية على وجه الخصوص، والمجتمع عموما، إلا أن مصير التلميذ يضيع دون انتباه ما يظهر في نتائجه المدرسية هذا ما جعله غير مهتم للدراسة أساسا، وذلك يعود لإنقطاعه مدة معينة سواء كانت قصيرة أو طويلة نظرا لفقدانه القدرة على تدارك دروسه، واستغلال أوقات الاحتجاج في القيام بأفعال تتناقص وقيم

ومعايير المجتمع، فإن ذلك ينعكس على المشروع المعرفي الذي يمثل أساس بناء المشروع المهني، وينعكس كذلك على المشروع المهني من خلال انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة كالعنف وتجارة واستهلاك المخدرات وغيرها.

وبالتالي فالتلميذ في هذه المرحلة يحتاج إلى بيئة مدرسية تراعي جميع حقوقه في ظل وجود وسائل أقل تأثيرا، من الاحتجاجات كالتفاوض والحوار والتي تعمل على التقليل من حدة الصراع بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة التربوية.

3- المكانة الاجتماعية للتلميذ وآليات بناء المشروع المعرفي والمهني:

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتولى تنشئة الطفل تنشئة تتوافق مع قيم ومعايير المجتمع لدمجه مع محيطه، وتحضيره للإلتحاق بالمدرسة، فدورالأسرة لا يتوقف عند هذا الحد وإنما يستمر عبر كل المراحل الدراسية وحتى المهنية حيث تقوم هذه الأسرة بوظيفة "إرساء النواة الأولى لفكرة المشروع المهني لدى أبنائها عبر التنشئة وغرس القيم الإيجابية المرغوبة فعادة ما يتأثر الأبناء بطموحات واتجاهات آبائهم اتجاه مواضيع الحياة: الدراسة، المهن، المستقبل، العمل، الوقت، المال، الزواج وغيرها من المواضيع التي تسطر وتكون أهداف ومضامين أساسية لمشروع الحياة لدى الطفل". (زقاوة أحمد، 2014: 66)

فطبيعة الوسط الأسري لها تأثير على حياة الأبناء الدراسية والمهنية فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة تلعب دورا لا يقل أهمية عن العوامل المدرسية في تحديد مستقبل التلاميذ وحياتهم المدرسية والمهنية مما يخلق بين هاته الأطراف "علاقة ترابط قوية وإيجابية أي بين النجاح المدرسي والمهني والأصل الاجتماعي للتلاميذ، ويلاحظ في مسار هذه النتائج، أنه كلما تم التدرج في المستوى الاجتماعي للأطفال كلما ازدادت تصاعديا احتمالات نجاحهم المدرسي والمهني" (علي أسعد وطفة، 2011: 159). ولهذا فالمشروع المعرفي والمهني للتلميذ يرتبط ويحدد بالانتماء الثقافي والمهني.

3-1 العوامل الأسرية وعلاقتها ببناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني:

تمارس مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والثقافية دورا كبير على مستوى التحصيل المعرفي والمهني للأبناء مثل: مهنة الوالدين، ومستواهما الثقافي والعلمي، ومستوى دخلهما وغيرها من المتغيرات.

أ. تأثير الوضع المهني للوالدين:

يعد العمل وسيلة لكسب لقمة العيش والحصول على مورد مالي يمكن من توفير حاجيات ومتطلبات الحياة ويحدد مكانة الأسرة داخل المجتمع، ويعتبر عمل الوالدين في الأسرة خاصة الأب ضرورة هامة لإثبات ذاته أولا ولإثبات مكانته داخل الأسرة عن طريق تحمل المسؤولية، وإعالة أبنائه والاهتمام بهم، وتوفير كل متطلبات الحياة لهم خاصة في الوقت الراهن، وإن ما يمر به المجتمع من غلاء للمعيشة، وارتفاع للأسعار وازدياد نفقات الأسرة وذلك لارتباط المكانة المهنية بالمستوى التعليمي، فكلما كان المستوى التعليمي جيدا عند الأولياء كلما كانت لهم مكانة مهنية راقية في المجتمع وهذا ما قد يساهم بدرجة كبيرة في التحصيل الدراسي والمهني للأبناء، وقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت بفرنسا عام 1988 حول اللاًمساواة الاجتماعية في التعليم العالي الفرنسي:

بأن الالتحاق بالجامعة والنجاح فيها واختيار الفروع العلمية الهامة (الطب، الهندسة، أمور مرهونة إلى حد كبير بالانتماء الاجتماعي والمهني للطلبة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أبناء الفئات المهنية (أطر عليا ومهن حرة) أكثر التحاقا وتواجدا بالجامعة من أبناء الفئات المهنية الدنيا (عمال زراعيين).

- تزداد نسبة التحاق الطلبة بالفروع العلمية، الهامة كلما توجهنا نحو الفئات المهنية العليا والعكس صحيح (علي أسعد وطفة، 2004: 148).

من هذا المنطلق فالانتماء المهني للمتمدرسين يحدد مصيرهم على مستوى التحصيل العلمي والمهني، وهذا ما سنوضحه في الجدول الآتي:

- **جدول رقم (13): يوضح الوضعية المهنية للوالدين**

المهن	مهنة الأب		مهنة الأم	
	ك	%	ك	%
الطب	39	%6.5	35	%5.83
التعليم	47	%7.83	67	%11.16
الإدارة	144	%24	55	%9.16
التجارة	90	%15	–	–
حماة الوطن	31	%5.16	–	–
عمل حر	70	%11.66	–	–
التقاعد	119	%19.83	61	%10.16
عمل يومي	60	%10	–	–
عدم ممارسة أي نشاط	–	–	382	%63.66
المجموع	600	%100	600	%100

يتبين من خلال الجدول أن كل أولياء التلاميذ يشتغلون وظائف موزعة على مختلف القطاعات تختلف طبعا في الدخل الفردي حيث نجد نسبة 24% من الأولياء يشتغلون وظائف إدارية ونسبة 19.83% منهم متقاعدين وتبقى النسب الأخرى موزعة على مختلف المهن فكل الآباء يقومون بنشاط كيفما كان نوعه، وذلك لتلبية حاجيات الأبناء بالمقابل نجد أن نسبة 63.66% من الأمهات ماكثات في البيت، ونجد نسبة 11.16% يشتغلن ضمن سلك التعليم، إضافة إلى نسبة 10.16% منهن متقاعدات، فالأمهات رغم مكوثهن في

البيت إلا أن لهم مستواهم التعليمي يمكنهم من مساعدة أبنائهم في التحصيل المعرفي والمهني وهذا ما يؤكده المبحوث رقم (08) بقوله " أن المشروع المعرفي والمهني للتلميذ يرجع بالدرجة الأولى إلى الأسرة " في ظل هذا التحول الذي يشهده المجتمع اليوم أصبحت الأسر تبذل قصارى جهدها لتحقيق طموحات أبنائها، وهذا ما سنوضحه في جدول المستوى المعيشي للأسرة.

- **جدول رقم (14): يوضح المستوى المعيشي للأسرة**

المستوى المعيشي	ك	%
جيد	214	%35.3
متوسط	343	%56.6
ضعيف	42	%6.9
المجموع	600	%100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة لها مستوى معيشي متوسط تقدر بـ 56.6% وتليها نسبة 35.3% ممن لديهم مستوى معيشي جيد في حين نجد أن نسبة 6.9% ممن لهم مستوى معيشي ضعيف وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة الكلية لأفراد العينة، ويعني هذا أن معظم أسر المتمدرسين لهم دخلاً يلبي احتياجات أبنائهم حتى وان كان متفاوت خاصة وأنهم مقبلون على شهادة البكالوريا والتي تتطلب رعاية معنوية ومادية توفر لهم جواً يمكنهم من التكيف مع الوضع.

وهذا ما يجعل العامل الاقتصادي يلعب دورا محددا على مستوى نجاح الأبناء (علي أسعد وطفة، 2004: 147). فالمكانة المهنية للأولياء كفيلة بتوفير جميع الوسائل الثقافية للأبناء من كتب، مجلات، جهاز الإعلام الآلي ...الخ، كما أن العامل الثقافي الذي يتحدد في الأسرة بالمستوى التعليمي للوالدين ومستوى الاستهلاك الذي يتمثل في عدد الساعات

التي يقضيها الوالدين في قراءة الكتب، والمجلات والجرائد، حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين قد يجعلهما أكثر ديمقراطية في التنشئة الاجتماعية للأبناء، وتدني المستوى التعليمي يجعلهما أكثر شدة، فالمستوى الثقافي للأسرة قد يساعد التلاميذ على التوجيه العلمي والمهني ويهدف إلى خلق قيم ثقافية وممارسات اجتماعية وتوريثها للأبناء، وفي هذا الصدد يرى (**بيار بورديو P.Bourdieu)** " إن المجتمع الطلابي ليس محيطا متجانسا من الناحية الثقافية والاجتماعية وأن دراسة التباين في المستويات التعليمية والتحصيل الدراسي بين الطلاب يتطلب ضرورة الدراسة والبحث في أصوله الطبقية " (حمدي علي أحمد، 2003: 167).

ومن هنا فالثقافة الأسرية تعمل على تفعيل المكتسبات المعرفية لدى المتمدرسين، لأن المستوى التعليمي للوالدين يعمل على تنمية وتوجيه أفكار الأبناء وتشجيهم نحو الأفضل، وذلك لمواكبة التطور الحضاري في جميع المجالات، وتعتبر الأسرة قناة للنقل يتم من خلالها تمرير الثقافات من جيل إلى آخر وتعمل بالتالي على المحافظة على المكانة الاجتماعية من خلال الإرث الثقافي، الذي لا يحدث فجأة، وإنما يعد سيرورة حياتية، وفي هذا السياق يقول بياريوردیو"

" إن وجود التمايز في قابيلة كل طالب لاكتساب معرفة ما يعود في الأساس إلى الجذور الاجتماعية التي ينتمي إليها، مما يجعله لا يتساوى إلا شكليا في اكتساب ثقافة عالمية، أو ثقافة الجامعة (P.Bourdieu, et passerons, 1964, 34). فالأصل الاجتماعي يعمل كأرضية خصبة تهيء الجو الأمثل لتحقيق تحصيل علمي ومهني لدى المتعلمين.

ب. تأثير المستوى التعليمي للوالدين:

إن المستوى التعليمي للوالدين يعتبر أحد مؤشرات الثقافة فرغم الظروف القاسية والحرجة التي عاشها المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي من خلال تدمير فرنسا للمساجد والمدارس القرآنية والكتاتيب واستعمال سياسة التجهيل والتفقير، إلا أن الشعب الجزائري لم يستسلم، خاصة العلماء ومن بينهم جمعية علماء المسلمين التي أنشئت سنة 1931 وعملت على مقاومة الاستعمار ومحاربة سياسة التجهيل من خلال نشر العلم في المناطق الريفية وإنشاء معهد علماء المسلمين بقسنطينة، وكذلك أمرية 16 أفريل 1976 التي جاءت بعد الاستقلال والتي نصت على (الديمقراطية، الجزأرة، والتعريب) حيث أصبح التعليم حقاً لكل فرد، وهذا ما ساهم في تعلم أغلبية الأمهات والآباء، لأن التعليم يساعد الأولياء على معرفة طبيعة الأبناء ومكنهم من تربيتهم وتوجيههم توجيها صحيحا يتوافق مع رغاباتهم وميولهم، وهذا ما ينعكس على تحصيلهم المعرفي والمهني مستقبلا، خاصة وأن المشروع المهني ليس اختياراً آنياً وإنما هو سيرورة تظهر من البدايات الأولى للتعليم، لأن الاهتمام بالأبناء اليوم هو استثمار الغد.

- **جدول رقم (15): يوضح المستوى التعليمي للأولياء التلاميذ.**

المستوى التعليمي	الأب		الأم	
	ك	%	ك	%
جامعي	191	%31.83	173	%28.83
ثانوي	189	%31.5	228	%38
متوسط	95	%15.83	97	%16.16
ابتدائي	61	%10.16	66	%11
يقرأ ويكتب	51	%8.5	13	%2.5
أمي	13	%2.16	11	%1.83
المجموع	600	%100	600	%100

من خلال هذه المعطيات يمكن ملاحظة أن معظم أولياء التلاميذ لديهم مستوى تعليمي متميز حيث نجد أن نسبة 31.83% منهم لديهم مستوى جامعي و31.59% منهم لديهم مستوى ثانوي وتبقى النسب الأخرى تتوزع على مختلف المستويات في حين نجد نسبة 2.16% تمثل من ليس لديهم أي مستوى هذا عند الآباء كما لا يمكننا أن نتجاهل المستوى التعليمي للأم رغم مكوثها في البيت حيث نجد نسبة 28.83% منهن لديهن تعليماً جامعياً ونسبة 38% لديهن مستوى ثانوي، في حين نجد نسبة 1.83% غير متعلمات، وهذا نتيجة التغير الذي يشهده المجتمع والذي مس الأسرة الجزائرية فأصبح التعليم ضرورة حتمية لتحقيق الأبناء ما لم يحققه الآباء.

ومن هنا يظهر أن للمستوى التعليمي للآباء دور أساسي في دفع الأبناء لتحقيق تحصيل دراسي جيد يساهم في بناء مشروع مهني يتوافق مع تغيرات ومستجدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية "لان التحصيل الدراسي والمهني لأبناء الجماعات المختلفة يرتبط مباشرة بمقدار رأس المال الثقافي الذي يمتلكونه" (حمدي علي أحمد، 2003: 164).

لقد ساهم هذا الوضع في توفير الجو الملائم للدراسة من خلال الدعم المعنوي كالتحفيز والتوجيه وساهم في الدعم المادي ، وهذا ما يجعل العوامل الأسرية لها دور فعال في توجيه أبنائها، وهذا ما ذهب إليهم الحتمييون أي أن ماضي التلاميذ الاجتماعي والاقتصادي والمهني هو الذي يحدد ملامح مستقبلهم المهني، من خلال الفئات الاجتماعية التي تدفع إلى بناء مشروع مهني وليس العكس، وهنا نرى المكانة الاجتماعية حسب ما ذهب إليه هؤلاء المنظرين والتي تعمل على تمرير نفس المشروع المدرسي والمهني للأبناء، وبالتالي إعادة إنتاج الفئة نفسها، إلا أنها تبقى نسبية في المجتمع المدروس، بالموازاة نجد نظرة أخرى تأخذ بعين الاعتبار أهمية الفرد ودوره في صنع مصيره، ويطلق على أصحاب هذه النظرة **(الفردانيون Individualistes)** الذين يرفضون حتمية الظروف الاجتماعية ويعتقدون بان الأفراد قادرون على صناعة مصيرهم المدرسي والمهني تأسيسا على مبادراتهم

وفعالياتهم الاجتماعية، ومن أهم الاتجاهات الأساسية لهذه النظريات يمكن الإشارة إلى مدرسة المفكر الفرنسي **ريمون بودون (R.Boudon)** الذي لطالما ركز في دراساته وأبحاثه على " أهمية العوامل الفردية في تحديد مصير الفرد ومستقبله" (علي أسعد وطفة، 2011: 168). وهي مبادرات ترتكز على قدرات واستعدادات وإمكانات التلميذ في رسم واختيار نوع الدراسة أو المهنة التي تناسبه وتؤهله لضمان مستقبل يستجيب لمتطلبات العصر، وهو الرهان الذي تسعى المدرسة الجزائرية إلى تحقيقه في اعتبار المتعلم محور العملية التعليمية ودمجه داخل المجتمع.

تتضح هذه الفكرة وتبرز عند إجابات المبحوثين فهم يعتبرون المشروع المهني هدفاً شخصياً، ورغبة ذاتية وحلماً لطالما بذلوا جهدا لتحقيقه ويكمن دور الوالدين في الدعم المادي والمعنوي من خلال التوجيه والنصحية كما أن أسرهم تؤمن بفكرة الحرية والتحرر في اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فالمتمدرسين لا يحبذون التقليد وممارسة مهن أوليائهم، وإنما يفضلون التغيير والتنوع والاختلاف، فلكل مهنة متطلبات خاصة بها، يمكن أن تتغير مع الزمن وحسب الظروف المكانية بل تقتصر وظيفة الأولياء على تقديم معلومات تساعد الأبناء على التعرف على أنواع المسارات الدراسية وكذا فرص العمل المتاحة والشروط وسبل الالتحاق بها، والنجاح فيها وتتعلق هذه المعلومات بتحليل أهمية وطبيعة المهنة وضرورتها للمجتمع ومتطلباتها.

يمكننا أن نستخلص أن المشروع المعرفي والمهني يتأثر بعدة جوانب مرتبطة بالتلميذ شخصيا (ميولاته واهتماماته وطموحاته الدراسية والمهنية) وبالعوامل المحيطة به كطبيعة الأسرة التي ينتمي إليها، غير أن التخطيط لبناء المشروع يكون في الظروف العادية التي يعيشها التلميذ في المؤسسة التربوية، لكن ما يهمنا من ذلك هو عندما تشهد المدرسة اضطرابات، وتمسها ظاهرة الإضرابات ويصبح التلميذ قلقاً على مستقبله، فالأسرة لا تبقى

مكتوفة الأيدي وإنما تلجأ إلى بعض الآليات والميكانيزمات للتكيف مع الوضع (الإضراب) لتجاوز هذه العقبات التي قد تعترض طريق أبنائها في بناء مستقبلهم.

3-2 آليات الأولياء للتكيف مع الإضراب:

كشفت لنا المعطيات الميدانية التي أدلى بها المبحوثون وكذا احتكاكنا ببعض الأولياء أثناء الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالاحتجاجات التي تعمل على شل المؤسسات التربوية، وتمس أبنائهم تقريبا كل سنة دراسية هو أن موقفهم يمثل الرفض التام لهذه الظاهرة وهذا لما يوضحه الجدول الموالي.

- جدول رقم (16): يوضح رأي الوالدين في الإضراب

رأي الوالدين في الإضراب	ك	%
مع الإضراب	/	/
ضد الإضراب	600	%100
الجموع	600	%100

نلاحظ من الجدول أن أولياء التلاميذ جميعهم ضد الإضراب ونسبة 100% لأن الاضراب ظاهرة سلبية تعرقل مصير أبنائهم المدرسي والمهني، وحتى الأولياء الذين يعملون ضمن قطاع التربية والتعليم كأساتذة ومعلمين لديهم نفس الرؤية، رغم أنه حقاً مشروعاً ووسيلةً أساسية لتسوية وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية تضمن لهم تحقيق هوية مهنية، ولاكنه حاجزاً في سبيل تحقيق أبنائهم لمشروعهم المعرفي والمهني، وهذا ما فرض على الأولياء البحث عن طرق وآليات للتكيف مع الوضع القائم.

- **جدول رقم (17): يوضح الحلول التي يلجأ إليها أولياء التلاميذ أيام الإضراب**

الحلول الذي يلجأ إليها أولويات التلاميذ أيام الإضراب.	ك	%
الدروس الخصوصية	591	%58.15
شراء الحوليات	419	%41.84
المجموع	1010*	%100

نلاحظ من الجدول أن الأولياء يسعون إلى إيجاد آليات وميكانيزمات وذلك بنسبة 58.15% أي ما يعادل 591 مبحوث وهو تقريبا عدد العينة الكلي وهم ممن يلجأون للدروس الخصوصية كحل بديل ووحيد لمواجهة الطريق المسدود في ظل الحركات الاحتجاجية التي يشهدها قطاع التربية، رغم ارتفاع أسعارها خاصة أيام الإضراب مقارنة بالأيام العادية لأن أبنائهم مقبلون على امتحانات مصيرية نهاية السنة تحدد مستقبلهم، هذا ما أجبرهم على قبول الشروط رغم قسوتها لاستدراك ما ضاع من دروس فيخصصون مبلغاً لذلك، إضافة إلى شراء الحوليات بنسبة 69.4% لتدعيم دروسهم، وتحد العراقيل والحواجز التي تواجههم في مسارهم الدراسي على غرار الدعم المعنوي الذي يظهر في التحفيز والتهيؤ النفسي لمواجهة الظاهرة حيث يصرح أحد الأولياء " **الإضراب كلفنا الكثير**".

إضافة إلى ذلك يعمل هؤلاء على التوسط بين النقابة والوصاية المعنية لإيجاد حلول مناسبة ترضي الطرفين واجتناب الظاهرة بطرق سلمية وموضوعية في أقل وقت ممكن، لأن استمرار الاحتجاجات لوقت طويل له تأثير سبلي على جميع الفاعلين التربويين، وتتحول المؤسسة إلى بؤرة صراع، يمكننا في نفس السياق أن نقف على العلاقات الارتباطية والمتصلة بالمكانة الاجتماعية والمشروع المعرفي والمهني، بالإضراب.

*لقد تجاوز مجموع التكرارات عدد المبحوثين وذلك لتعدد الاختيارات.

- **جدول رقم (18): يوضح معامل الارتباط بيرسون بين متغير المكانة الاجتماعية والمشروع المعرفي والمهني، ومتغير المكانة الاجتماعية والإضراب.**

المتغيرات	المشروع المعرفي والمهني	الإضراب
المكانة الاجتماعية	0.018	0.064
مستوى الدلالة المعنوية	غير دال عند مستوى دلالة 0.05	غير دال عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من خلال هذا الجدول أنه لا توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين متغير المكانة الاجتماعية والمشروع المعرفي والمهني والذي قدر معامل ارتباطه بـ (0.018) عند مستوى دلالة ولا وتوجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين متغير المكانة الاجتماعية والإضراب والذي قدر معامل ارتباطه (0.064) عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

هذا ما يقودنا إلى أن الظروف الأسرية للتلميذ مهما كانت وضعيتها فلن تقف كعائق في بنائه للمشروع المعرفي والمهني، بل تؤثر بصورة إيجابية، وهذا ما كشفته المعطيات الميدانية، أن كل أسر التلاميذ تسعى إلى البحث عن طرق وآليات لمعالجة الخلل الذي يواجه أبنائهم أثناء فترة الإضراب، ما يفسر أن أثر الإضراب لا يختلف باختلاف المكانة الاجتماعية لأسرة التلاميذ، رغم اختلاف الانتماء الثقافي والبيئة الجغرافية.

4- الإضراب والعوامل الموضوعية للتلميذ:

تكمن العوامل الموضوعية في السن من (17 – 22 سنة)، والجنس (ذكور وإناث)، والشعبة (علمي، أدبي) وهي عبارة عن خصائص شخصية تختلف من تلميذ لآخر وهذا قد يؤدي إلى الاختلاف في درجة التأثير بالإضراب الذي شهده جميع التلاميذ ولمرات عديدة من خلال دراسة الفروق في متغير الإضراب حسب تلك الخصائص.

- **جدول رقم (19): يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب السن**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	Sig
بين المجموعات	112.210	5	22.442	1.318	0.255
داخل المجموعات	10079.819	592	17.027		
المجموع	110192.028	597			

استخدمنا لحساب الفروق في متغير الإضراب حسب السن اختبار التباين (Anova) وبالرجوع إلى الجدول نجد أن قيمة (Sig = 0.255) والمصاحبة الإحصائية (ف = 1.318) وهي قيمة أكبر من (0.05) فإنه يمكن القول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الإضراب حسب اختلاف المراحل العمرية للتلاميذ، فجميع المتمدرسين يتأثرون بنفس الدرجة بظاهرة الاحتجاجات ويعتبرونها عائقاً في بناء مشروعهم المعرفي والمهني.

- **جدول رقم (20): يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب الجنس**

الجنس	العدد	المتوسط	T	sig
ذكور	241	35.502	2.667	0.074
إناث	359	34.889		

استخدمنا لحساب الفروق في متغير الإضراب حسب الجنس اختبار (T-test) وقد توصلنا من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة (Sig = 0.074) وهي قيمة أكبر من (0.05)، لهذا نستطيع القول أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في متغير الإضراب حسب الجنس، فكلا الجنسين (ذكور. إناث) يعتبرون الإضراب ظاهرة سلبية، رغم اختلافهم في بناء

المشروع المهني، حيث أن الإناث تولي أهمية للدراسة والبحث عن الريادة هي هذا المجال لتحقيق الذات كما أن المرأة في مجتمعنا عادة ما ترى أن الدراسة هي الملاذ والممر الوحيد لضمان مستقبلها، بينما نجد للذكور فرصا عديدة للبحث عن تأمين مستقبلهم المهني حتى في حالة فشلهم الدراسي (زقاوة أحمد، 2012: 247). كما أن الأنثى عادة ما تميل إلى مهن الادارة والتربية والتعليم والصحة، غير أن الذكر لديه آفاق مهنية متعددة، خاصة وأن طبيعة المجتمع الجزائري تولي الذكور اهتماماً وتحملهم المسؤولية في الحياة المهنية والأسرية.

- **جدول رقم (21): يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب الشعبة**

الشعبة	العدد	المتوسط	T	SIG
علمي	241	35.713	2.929	0.004
أدبي	359	34.79		

استخدمنا لحساب الفروق في متغير الإضراب حسب الشعبة اختيار (T-test) وقد توصلنا من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أن قيمة (Sig =0.004) وهي قيمة أصغر من 0.05، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الإضراب حسب اختلاف الشعبة لصالح العلميين وهذا من خلال مقارنة المتوسطات حيث بلغ متوسط درجات العلمين 35.713، بينما بلغ متوسط درجات الأدبيين 34.79 فالتخصص العلمي يتطلب وقت أوفر للدراسة نظرا لتعدد المواد العلمية، ويعتمد على التركيز، والتسلسل في المنهاج الدراسي، وأي خلل يؤثر سلبا وبنسبة كبيرة على المتمدرس، مما جعلهم يتأثرون بالإضراب، بدرجة متفاوتة مع الأدبيين، وهذا الاختلاف ينعكس على التخطيط لمشروع التلميذ العلمي باختيارات واسعة ومتنوعة لتفتح له أبواباً مستقبلية ومهنية، وحتى معدل النجاح في شهادة البكالوريا يصل إلى معدل 20/19، على خلاف الأدبى الذي يكون معدله

محدود باعتبار المواد الأدبية تتطلب التحليل أكثر وبالتالي الاختيارات الجامعية محدودة وهذا ما قد يجعل تصوره المهني محدود .

لأن طلبة كلية "العلوم يواجهون دراستهم في ظروف نفسية أكثر ارتياحا من زملائهم الذين وجهوا إلى فروع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، حيث يعتبرون أنفسهم ضحية لنظام التوجيه وهذا ما يؤثر سلبا على نظرتهم لآفاقهم المستقبلية" (زقاوة أحمد، 2012، 248). فالتخصصات العلمية هي أوفر حظاً في التوظيف سواء في المجال العام أو الخاص، عكس الأدبيين الذين يكون مجال عملهم محصوراً جداً.

بالإضافة إلى ذلك نجد المشروع المعرفي والمهني عند التلميذ تأثر بأزمة التوجيه المهني والمدرسي الذي يعتبر أهم وسيط بيداغوجي تقوم من خلاله المؤسسة التربوية بالتعبير عن فلسفتها وترجمة أهدافها إلى معرفة عملية وفعلا تربويا "يهدف إلى مساعدة كل تلميذ طوال تمدرسه على تحضيره وتوجيهه وفقا لاستعداداته ورغباته وتطلعاته ومقتضيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي لتمكينه من بناء مشروعه الشخصي والقيام باختياراته المدرسية والمهنية عن دراية "(الجريدة الرسمية، 15:2008). هذا ماساهم في فهم التلميذ لذاته،ومعرفة قدراته وإمكاناته والتبصر بمشكلاته والقدرة على مواجهتها.

غير أن هذه القرارات والمناشير الوزارية التي تولي أهمية للمتمدرس، تبقى نظرية، ويبقى التوجيه مجرد توزيع نمطي آلي للتلاميذ، هذا ما جعلهم لا يختارون التخصصات الدراسية وفقا لأسس علمية وموضوعية، أو بناءا على معرفة سابقة لطبيعة الشعبة الدراسية ومدى ملائمتها لقدراتهم وإستعداداتهم، بل يوجهون إلى دراسة شعبة معينة دون أن يعرفوا إيجابياتها وسلبياتها ومجالاتها ومتطلباتها داخل سوق العمل.

وبالتالي يرتكز التوجيه على الصدفة والتقليد لتحقيق غايات النظام التربوي حسب المتطلبات البيداغوجية مما يتسبب في الفشل المدرسي والمهني للتلميذ.

يقودنا هذا إلى أن الأزمة التربوية ترتبط بغياب مشروع تربوي واضح المعالم محدد الأهداف بفعل التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري في جميع المجالات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي أبت المدرسة الجزائرية مسايرتها من خلال ألإصلاحات المتوالية دون الارتكاز على أسس ومبادئ مرجعية مستمدة من فلسفة المجتمع الذي وجدت فيه، هذا ما أدى إلى إختلال وظيفتها في معالجة الأوضاع التي عملت على شل المؤسسات التربوية، وكيفية تجاوز هذه الأزمة يطرق محكمة، أين أصبحت المدرسة لا ترقى إلى المستوى المطلوب في إعداد أجيال واعية بمشروعها المعرفي والمهني حسب مقتضيات ومتطلبات المجتمع وباتت كل أصابع الاتهام موجهة إليها بسبب ظهور المشاكل الاجتماعية كالبطالة، العنف، السرقة، وغيرها.

كنتيجة لما سبق وبالارتكاز على العناصر السابقة التي حاولنا من خلالها الوقوف عند رهانات المشروع المعرفي والمهني في ظل الإضرابات المتوالية، يمكن القول أن هناك أزمة مشروع مدرسي ومهني نتيجة الوضعية المضطربة التي تتخبط فيها المدرسة الجزائرية.

خاتـــمة

في نهاية هذا العمل المعنون بـ: " الاحتجاجات النقابية في المؤسسات التربوية وأثرها على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ " الذي حاولنا من خلاله فهم مدى تأثير الإضراب كاحتجاج نقابي تتبناه الحركات النقابية للدفاع عن مصالحها على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ الثانوي؟، نود أن نشير إلى أن هذه المساهمة العلمية ماهي إلا محاولة متواضعة رغم هذا تبقى الدراسة البحثية الحالية نتيجة مؤقتة لأنها غير كافية لتقديم نتائج نهائية وشاملة، تفسر واقع المدرسة الجزائرية، كما أن نتائج بحث سابق هي مقدمات بحث لاحق، إضافة إلى ذلك الظاهرة الاجتماعية متغيرة من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر، فما حققه مسعانا من نتائج على مستوى المجتمع المدروس قد لا يتحقق على مستوى مجتمع آخر، ولهذا فموضوع الإضرابات والاحتجاجات النقابية خاصة على مستوى القطاع التربوي شائك، لم ينل نصيبه من الدراسة والبحث ليفتح المجال لذلك.

يضاف إلى ذلك صعوبة البحث في موضوع الاحتجاجات التي حصرناها في الإضرابات العمالية (المدرسين)، باعتبارها ظاهرة اجتماعية شهدتها المدرسة الجزائرية ولازالت تشهدها، خاصة وأنها اتصلت بالتحولات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري في كافة الميادين، ولهذا يصعب تحليل جميع أبعادها.

من كل هذا يبقى الإضراب كاحتجاج نقابي في يد الحركات العمالية الوسيلة الشرعية والوحيدة المسموح بها ضمن قطاع التربية والتعليم، حيث يتمكن من خلالها الأساتذة من التعبير عن الوضعية التي يعيشونها، والمطالبة بحقوقهم المادية والمعنوية، والمتكررة في عدة محاضر منذ تأسيس نقابة الكنابست (المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار " ثانوي– متوسط– ابتدائي") إلى يومنا هذا والمتمثلة في: زيادة الأجر،الترقية الآلية، طب العمل، ملف السكن، ملف التقاعد وغيرها من المطالب. لأن هذه الأخيرة لازالت تحقق المبدأ الأساسي للعمل النقابي وتعد زخراً للتضامن النقابي ومن ثمة تعد الإطار المرجعي لكل المؤسسات خاصة في ظل الصراع مع الوصاية.

ولأن الاضراب ظاهرة اجتماعية مستمرة حتى وإن تحققت المطالب المهنية في فترة معينة، فإنه فيتجدد مادام المجتمع في حركة وديناميكية لأن الحقوق تتغير حسب ما يشهده المجتمع والمدرسة من تحولات، رغم أثاره السلبية على التلميذ والمدرسة والمجتمع ككل، ولأن طبيعة عمل النقابة العمالية مستمر ومتواصل فإنه كلما تحققت مطالب ظهرت مطالب أخرى أوجدتها طبيعة الظروف الراهنة، إضافة إلى ذلك يبقى الاضراب الوسيلة الوحيدة التي تؤمن بها الوزارة الوصية في حالة إعطاء حلول ترقيعية آنية غير مدروسة تهدف من ورائها إلى المحافظة على النظام السياسي. ويعتبر هذا الإضراب تعبيري كما أشار إلية جابي عبد الناصر لأنه قصير المدة ومتكرر.

وأكثر من ذلك فإن المشروع المعرفي والمهني للتلميذ أصبح مرهوناً بتسوية الوضعية السوسيومهنية، لإثبات هوية الأستاذ الفردية والجماعية ، وكلما كانت الظروف مهيأة للأستاذ كلما كان الأداء والعطاء أكبر.

إضافة إلى ذلك فالإضراب يؤثر بشكل سلبي على المتمدرس في بناء مشروعه المعرفي والمهني، وذلك من خلال وجود علاقة إرتباطية دَالة إحصائيًا بين متغير الإضراب والمشروع المعرفي عند معامل الإرتباط بيرسون الذي قدر بـ: (0.0067)، ووجود علاقة إرتباطية دَالة إحصائياً بين متغير الإضراب والمشروع المهني عند معامل الإرتباط بيرسون الذي قدربـ: (0.0087)، عند مستوى دلالة معنوية (0.005). حيث جعل التلميذ يعيش فترة قلق وتوتر هذا ما أوجب على أولياء التدخل باختلاف أصولهم المهنية والثقافية من خلال البحث عن آليات ومكانيزمات لسد هذا الفراغ الذي تركته الاحتجاجات المتوالية، سواء عن طريق استدارك الدروس بمختلف الطرق والوسائل كالدروس الخصوصية وشراء الحوليات أومن خلال التوسط بين النقابة والوصاية المعنية لإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف وإجتناب الظاهرة بطريقة سلمية وموضوعية في أقل وقت ممكن.

أخيراً إن أزمة المشروع المعرفي والمهني هي نتيجة لإشكالية المشروع التربوي باعتباره جزءاً منه، وتعود أسباب هاته الأزمة كذلك إلى غياب مشروع اجتماعي.

وهذا ما يستدعي هنا البحث فيما إذا كان للإضراب تأثير سلبي على التلميذ، والمدرسة، والمجتمع ككل، وهل توجد بدائل أقل تأثيراً؟

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم مشورب (1998)، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدول المعاصرة (الجمعيات، النقابات، الضمان الاجتماعي، الأحزاب، الإعلام)، ط1، بيروت، لبنان،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
2. ابن منظور (2000)، لسان العرب، معجم لغوي علمي، بيروت، دار لبنان العرب.
3. الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين (1997)، الحركة النقابية في العالم، الجزائر.
4. احسان محمد الحسن (2005)، النظريات الاجتماعية المتقدمة، الأردن، دار وائل للنشر.
5. أحمد الخطيب صالح (2007)، الإرشاد النفسي في المدرسة (أسسه ونظرياته وتطبيقاته، ط2، دار الكتاب الجامعي.
6. أحمية سليمان (2003)، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي فيالقانون الجزائري، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. أحمية سليمان (2010)، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي فيالقانون الجزائري، ط5، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
8. أحمية سليمان، (2012)، الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. ادريس بولكعيبات (2007)، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين (اشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي)، مجلة العلوم الانسانية، العدد (12)، بسكرة.
10. آلان تورين، ترجمة جورج سليمان (2011)، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
11. الان تورين، ترجمة أنور مغيث (1997)، نقد الحداثة ، المشروع القومي للترجمة.

12. أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصياغ، (2005)، علم الاجتماع، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

13. بكيس نورالدين(2014)، الحركة الاحتجاجية بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم علم الاجتماع.

14. بوبكر بن بوزيد (2006)، المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، الرباط، مكتب اليونسكو الإقليمي.

15. بوحوش عمار (1995)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

16. بوفلجة غياث (1993)، التربية ومتطلباتها، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

17. بولهواش عمر (2011/2010)، دراسة قيم العمل لدى التلاميذ وعلاقتها ببناء المشروع الدراسي المهني في إطار مشروع المؤسسة التربوية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية سكيكدة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

18. بومقورة نعيم (2008)، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية (الأجر نموذجا)، مجلة إضافات – تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (01).

19. تركي رابح (1982)، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

20. التهامي الهاني (1991)، الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي، تونس، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل.

21. جابي عبد الناصر (1988)، مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية (الإضرابات العمالية في الجزائر)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه سوسيولوجية، الجزائر معهد علم الاجتماع.

22. جابي عبد الناصر (2001)، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر، المعهد الوطني للعمل.

23. جابي عبد الناصر(1995)، الجزائر تتحرك(دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية)، الجزائر، دار الحكمة.

24. جابي عبد الناصر(2016)، الحركة النقابية الجزائرية : مابعد التعددية، الخارطة النقابية بعد ربع قرن من التعددية، الجزائر، إصدرات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

25. جبرائيل بشارة (1986)، تكوين المعلم العربي الثورة العلمية والتكنوولجية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

26. الجريدة الرسمية (1977)العدد (101).

27. الجريدة الرسمية (1971)، العدد (02).

28. الجريدة الرسمية (1990)، القانون المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، الجزائر.

29. الجريدة الرسمية (2008)، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، العدد(04)، التربية الوطنية، الجزائر.

30. جغلول عبد القادر (1983)، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، ط3، الجزائر، درا الحداثة بالتعاون مع المطبوعات الجامعية.

31. جليل الغرباوي (2007)، المشروع الشخصي للتلميذ، مجلة مبادرات تربوية، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة درعة، الرباط، العدد 01

32. حسان هشام (2007)، منهجية البحث العلمي، ط2، القاهرة.

33. حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2006)، العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

34. حمدي علي أحمد (2003)، علم اجتماع التربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

35. حميد جاعد (1980)، الحركة النقابية العربية (دراسة تاريخية موجزة)، ط1، بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية.

36. خالد حامد (2011)، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

37. خلوفي بغداد (2015)، الاعلام ودوره أثناء الثورة التحريرية النقابي ، مجلة الانسان والمجال، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركزالجامعي نور البشير بالبيض، العدد 01.

38. ددييه لصاوت (2004)، الحركات الاجتماعية (تحليل الاحتجاج الاستشرافي)، مجلة انسانيات، وهران، العدد (01).

39. دينا علي حامد (2007)، الإعتماد المهني للمعلم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

40. رفيقة حروش (2010)، إدارة المدارس الابتدائية، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

41. زبيري حسين (2016)، التضامن النقابي: الفعل النقابي بين الاستراتيجيات الفردية ومنطق الفعل الجماعي (دراسة ميدانية على النخب النقابية 2005-2010)، الخارطة النقابية بعد ربع قرن من التعددية، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

42. زبيري حسين(2011- 2012)، النقابات المستقلة في الجزائر (قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه قسم علم الاجتماع، الجزائر 02.

43. زرواتي رشيد (2008)، تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط2، قسنطينة (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية.

44. زقاوة أحمد (2012)، تصورات الشباب لمشروع الحياة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة الجزائر، العدد08 .

45. زقاوة أحمد (2014/2013)، المشروع الشخصي للحياة وعلاقته بقلق المستقبل، دراسة ميدانية على عينة من الشباب المتمدرس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.

46. سامي محمد نصار (2005)، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، ط 1 ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

47. سعيد توفيق عزيز البزاز (2012)، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين1830- 1962، مجلة التربية والعلم، المجلد (19)، العدد (05).

48. سعيدة حليش (2014)، الاضرابات في قطاع التربية قنبلة موقوتة في بن غبريط، سحب من الانترنيت بتاريخ 17 أفريل 2015 على الساعة 21:00 مساءا www .elhayat online .net/artcle 11558.hotmil.

49. سلاطنية بلقاسم، جيلالي حسان (2004)، منهجية العلوم الاجتماعية، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

50. سمغوني زكريا، (2013)، حرية ممارسة الحق النقابي، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر.

51. سمير بوعيسى (2016)، استمرارية متعلق النظام التعبوي في الجزائر (الاتحاد العام للعمال، الجزائريين نموذجا)، الخارطة النقابية بعد ربع قرن من التعددية، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

52. سمير صغير (2016)، المفاوضات والإضرابات في قطاع التربية الوطنية، الخارطة النقابية بعد ربع قرن من التعددية، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

53. الطاهر بلعيور (2012)، الاضرابات العمالية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المطبعة العربية، العدد 06

54. الطاهر بن خرف الله (2009)، مدخل إلى الحريات وحقوق الإنسان، الجزائر، تاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع.

55. طيبي غماري (2003)، حول الهوية الفردية للمثقف الجزائري: (الأستاذ الجامعي نموذجا)، فعاليات اليوم الدراسي، الجزائريون ورحلة البحث عن الهوية، تلمسان، نشر ابن خلدون.

56. طيبي غماري (2006)، الهوية في العمل في المرحلة الراهنة للمجتمع الجزائري (دراسة حالة لأجراء مؤسستي نفطال وملبنة الأمير معسكر)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في الانثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، تلمسان، الجزائر.

57. عبد الرحيم العطري(2011)، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة اضافات، لبنان، العدد 13

58. عبد السلام ذيب (2003)، قانون العمل الجزائري والتحولات الاقتصادية، الجزائر، دار القصبة.

59. عجة الجيلالي (2005)، الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية (النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

60. علام اعتماد (1995)، التحولات الاجتماعية وقيم العمل، قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.

61. علي أسعد وطفة والشهاب علي جاسم (2004)، علم الاجتماعي المدرسي، (دون بلد النشر)، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

62. علي أسعد وطفه (2011)، رأسمالية المدرسة في عالم متغير (الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي والمناهج الخفية)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.

63. علي الكنز، جابي عبد الناصر (1999)، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

64. علي بن هادية (1979)، القاموس الجديد للطلاب، معجم مدرسي الفبائي، ط1، تونس، الجزائر، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

65. علي جبلي عبد الرزاق وآخرون (2003)، البحث العلمي والاجتماعي (لغته ومدخله ومناهجه وطرائقه)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

66. فضيل دليو وأخرون (1999)، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطنية، منشورات جامعة منتوري.

67. فهمي سيد محمد (2008)، البحث الاجتماعي (القواعد، المناهج المجالات)، الإسكندرية، دار الفتح للتجليد.

68. محمد أحمد كريم وآخرون (2002)، مهنة التعليم وأدوار المعلم فيها، مصر، شركة الجمهورية لتحويل وطباعة الورق.

69. محمد الصغير بعلي (2000)، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم، الجزائر.

70. محمد أيت مدور (2013)، الحركة النقابية المغاربية بين 1945- 1962 (الجزائر وتونس نموذجا)، الجزائر، دار هومة للنشر.

71. محمد سفيان بداوي (2016)، النقابة الجزائر واقع وأفاق، (الخارطة النقابية ربع قرن من التعددية)، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

72. محمد عبد الرحيم عدس (2000)، المعلم الفاعل والتدريس الفعال، ط1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

73. مسعودي أحمد (2014– 2015)، التعددية النقابية في الجزائر(قراءة سوسيولوجية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علم الاجتماع، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

74. مقدم خديجة (2014)، مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين، ط1، قسنطينة (الجزائر).

75. منير صوالحية (2014)، الانتماء النقابي والإضرابات في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، تبسة، الجزائر، العدد (01).

76. موريس أنجرس (2004)، منهجية البحث في العلوم الانسانية، الجزائر، دار القصبة.

77. موسى بودهان (2012)، قانون الوظيف العمومي، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

78. مولاي بودخيلي محمد (2004)، نطق التحفيز المختلفة وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

79. ناصر قاسيمي (2014)،سوسيولوجيا المنظمات (دراسة نظرية وتطبيقية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

80. النمس ايمان (2014)، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية، دار ناشري.

Ouvrages En Langue Fançaises

1. Angers Maurice (1996), Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines,2eme Ed , Alger , ed, casbah.
2. Bourdieu pierre et passeron jean claude (1964),Les héritiers : Les étudiants et la culture, Ed ,de minuit,Paris.
3. Boutinet ,Jean Pierre(1993) ,Anthropologie du projet ,puf ,Paris .
4. Claude Durand, Pierre Dubois (1975)La grève (enquéte sociologique),Ed,Centre national de la recherche scientifique, Paris .
5. Crozier Michel, Friedberg Hearhard (1977),L'acteur et le système : Les Contraintes de l'action collective, France, Edition du seuil.
6. Demez Gilbert (2003) ,la grève : rôles des acteurs sociaux et étatique , In reflets et perspectives, Paris.
7. Doubet François (1994), Universités et villes ,puf ,Paris
8. Jean Guichard (1993),L'école et les représentations d'avenir des adolescents, Paris , puf.
9. Landier Hubert (1980) ,les organisations syndicales en France, Paris, d'Entreprise moderne d'Edition.
10. Riaux Lucien (1972) ,Clefs pour le syndicalisme, Paris, Edition segtar.

فهرس الجداول

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة على أساس الجنس	45
جدول رقم 02: يوضح تطور مشاركة العمال في النقابات	58
جدول رقم 03: يوضح نسبة الاضرابات العمالية في القطاع العمومي من سبتمبر 1988/ فبراير 1989	71
جدول رقم 04: يوضح مكانة الأستاذ بالنسبة للتلميذ	98
جدول رقم 05: رأي التلميذ في مهنة التعليم والتفكير في ممارستها مستقبلا	99
جدول رقم 06: يوضع توفر الأستاذ على الشروط الأساسية لتأدية واجبه وكذا الإضراب من مصلحة من؟	107
جدول رقم 07: يوضح معنى الإضراب عند التلميذ وعدد المرات التي مر بها التلميذ بهذه الظاهرة.	121
جدول رقم 08: يوضح الفضاءات التي يقضي فيها االتلميذ وقته أثناء الإضراب، وشعوره خلال العودة إلى مقاعد الدراسة	123
جدول رقم 09: يوضح الطرق التي يلجأ إليها المتمدرس لتعويض الدروس الضائعة	125
جدول رقم 10: يوضح دور النتائج المدرسية في بناء المشروع المهني وتاثير الاضراب على التحصيل الدراسي للتلميذ.	126
جدول رقم11: يوضح معامل الارتباط بين متغير الإضراب والمشروع المعرفي، ومتغير الإضراب والمشروع المهني.	127
جدول رقم12: يوضح المهنة المستقبلية للتلاميذ	128
جدول رقم 13: يوضح الوضعية المهنية للوالدين	134
جدول رقم 14: يوضح المستوى المعيشي للأسرة	135
جدول رقم 15: يوضح المستوى التعليمي لأولياء التلاميذ	137

جدول رقم 16: يوضح رأي الوالدين في الإضراب	140
جدول رقم17: يوضح الحلول التي يلجأ إليها أولياء التلاميذ أيام الإضراب	141
جدول رقم 18: يوضح معامل الارتباط بيرسون بين متغير المكانة الاجتماعية والمشروع المعرفي والمهني، ومتغير المكانة الاجتماعية والإضراب.	142
جدول رقم 19: يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب السن	143
جدول رقم 20: يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب الجنس	143
جدول رقم 21: يوضح الفرق في متغير الإضراب حسب الشعبة	144

الملاحق

دليل المقابلة الملحق رقم (01) يوضح: المقابلة مع الأساتذة

المحور الأول: بيانات شخصية

1- الجنس .....

2- السن .....

3- الأقدمية في العمل .....

4- هل تنتمي إلى نقابة معينة .....

المحور الثاني: الإضراب والأستاذ

5- ما هي المشاكل التي يعاني منها الأستاذ في العمل؟

6- ما هي الطرق التي يلجأ إليها لمعالجة هذه المشاكل؟

7- ما هي أهم المطالب المهنية؟

8- ما هي الطرق التي يلجأ إليها الأستاذ للمطالبة بحقوقه؟

9- لماذا يلجأ الأستاذ للإضراب كاحتجاج نقابي؟

10- هل الإضراب الحل الوحيد بالنسبة للأستاذ؟

11- هل تواجهون صراعات مع (الوزارة، الأولياء، التلاميذ)؟

فيما يتمظهر هذا الصراع؟ وكيف تعملون على تسويته ؟

12- هل الإضراب حقق المطالب المهنية (أذكر المطالب التي حققت والتي لم تحقق بعد)؟

المحور الثالث: الإضراب والتلميذ

13- ألا ترون أن الإضراب يؤثر على التحصيل المعرفي للتلميذ؟

14- هل يمكن للتلميذ أن يخطط للمشروع المعرفي والمهني في ظل الإضرابات؟

15- ها هو رد فعل التلاميذ بعد الإضرابات؟

16- ما هي الظواهر الاجتماعية التي نتجت عن التلاميذ بعد الإضرابات؟

17- هل تحقيق المطالب يحد من هذه الظاهرة (الاضراب)؟

18- ما هي العوامل التي تساهم في بناء hالمشروع المعرفي والمهني للمتعلم؟

الخصائص السوسيو مهنية للأساتذة الملحق رقم: (02)

المبحوث	الحبس	الحالة العائلية	الأقدمية في العمل	الانخراط ضمن النقابة
01	ذكر	متزوج	18 سنة	منخرط
02	ذكر	متزوج	26 سنة	منخرط
03	ذكر	متزوج	30 سنة	منخرط
04	ذكر	متزوج	26 سنة	منخرط
05	أنثى	متزوجة	12 سنة	منخرطة
06	أنثى	عزباء	5 سنوات	منخرطة
07	ذكر	متزوج	24 سنة	منخرط
08	ذكر	متزوج	13 سنة	غير منخرط
09	أنثى	متزوجة	7 سنوات	غير منخرط
10	ذكر	متزوج	12 سنة	غير منخرط

الملحق رقم : (03) الاستمارة موجهة للتلاميذ

1, البيانات الشخصية:

1- الجنس ذكر □ أنثى □

2- السن: .....

3- الشعبة : .....

4- هل أعدت السنة؟ نعم □ لا □

5- إذا كان نعم لماذا؟ (السبب)

.....

.....

2. بيانات خاصة بالمكانة الاجتماعية لأسرة للمتعلم:

6- نوع الأسرة: نووية (تتكون من الأب والأم) □ مركبة (الوالدين والجدين)□

7- مهنة الأم: .....

8- مهنة الأب: .....

9- إذا كان أحدهما يعمل في سلك التعليم ما رأيك في هذه المهنة ؟ من الناحية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية.

.....

.....

10- مهنة الجد والد الأب: .....

11- مهنة الجد والد الأم: .....

12- المستوى المعيشي لأسرة (الأجر الذي يتقاضاه الوالدين)

ضعيف□ متوسط □ جيد □ أخرى حد □

13- المستوى التعليمي للأب: .....

14- المستوى التعليمي للأم: .....

15- ما هو أعلى مستوى دراسي داخل أسرتك؟

.....

.....

16- ما هي الوسائل الثقافية التي تتوفر عليها أسرتك؟

كتب □ مجلات□ جهاز إعلام آلي □ أخرى □

17- ما هي الوسيلة المفضلة لديك؟ ولماذا ؟

.....

.....

18- هل توفر لك أسرتك الجو الملائم للدراسة؟ نعم □ لا □

كيف

؟.....

.....

3. المشروع المعرفي للتلميذ

19- كيف هو تحصيلك الدراسي من خلال المراحل الدراسية التي مررت بها؟

ضعيف □ متوسط□ جيد □ أخرى □

20- هل ترى أنك طالب ناجح ؟ نعم □ لا □

في كلتا الحالتين لماذا؟ .....

21- ما معيار الطالب الناجح في رأيك ؟

.....

.....

22- كيف اخترت هذه الشعبة؟

رغبة مني □ الوالدين□ يوفر لي فرص العمل مستقبلا □ الإدارة □

23- هل ندمت على اختيار هذه الشعبة نعم □ لا □

في كلتا الحالتين لماذا ؟

.....

24- كيف يساعدك هذا الاختيار على مهنة المستقبل

.....

.....

25- هل درست هذه الشعبة بطلب من الوالدين ؟

.....

.....

26- كيف يكون للنتائج التي تحصلت عليها دوراً في بناء مستقبلك المهني؟

نعم □ لا □

كيف ؟

.....

.....

27- هل تواجهك عوائق في حياتك الدراسية نعم □ لا □

إذا كان نعم أذكرها؟

.....

4. رأي التلميذ في الاضراب:

28- ما رأيك في مهنة التعليم ؟ (من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية).

.....

.....

29- هل تفكر في ممارستها مستقبلا نعم□ لا □

في كلا الحالتين لماذا ؟

.....

30- ماذا يمثل الأستاذ بالنسبة إليك ؟

.....

.....

31- هل تتوفر الشروط الكاملة للأستاذ من أجل تأدية واجبه بالنسبة إليك؟

.....

.....

32- لماذا يلجأ للإضراب في رأيك ؟

.....

.....

33- ماذا يعني لك الإضراب؟

.....

.....

34- كم من مرة مررت بالإضراب؟

.....

.....

35- كيف يكون شعورك خلال فترة الإضراب ؟

.....

.....

36- ما رأيك في إضرابات جانفي – فبراير 2014-2015.

.....

.....

37- ما هي مطالبه؟

.....

.....

38- هل الإضراب لصالح ؟ الأستاذ □ التلميذ □ الإدارة □

.....

.....

39- ما هو المعدل الذي حصلت عليه؟ في

الفصل الأول □ الفصل الثاني □ الفصل الثالث □

40- في رأيك الإضراب ايجابي لأنك لا تدرس أيام الإضراب ؟ نعم □ لا □

في كلا الحالتين لماذا ؟

.....

41- أين كنت تقضي وقتك أيام الإضراب ؟

.....

.....

42- ما هو رد فعلك عند عودتك إلى مقاعد الدراسة بعد الإضراب؟

.....

.....

43- ما هي الطرق التي لجأت إليها لاستدراك الدروس؟

.....

.....

44- هل تدخلا الوالدين لإيجاد الحلول المناسبة أيام الإضراب لتحقيق تحصيل جيد؟

نعم □ لا □

ما هي هذه الحلول ؟

.....

.....

45- هل تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تدعيم دراستك؟

.....

.....

46- ما رأيك في تعويض الدروس بالقرص المضغوط ؟

.....

.....

47- هل يمكنك الاستغناء عن الأستاذ وتعويضه بالقرص المضغوط.

.....

.....

48- هل تسبب الإضراب في تدني المستوى الدراسي لديك؟

.....

.....

49- ما رأي الوالدين في الإضراب؟

.....

.....

5. تصور التلميذ لمشروعه المهني:

50- هل تعتقد أن للإضراب تأثيراً على مشروعك المهني نعم □ لا □

كيف ذلك ؟

.....

.....

51- هل لديك المعلومات الكافية عن المهنة التي ستمارسها مستقبلا؟ أذكر المهنة التي تمارسها مستقبلا.

.....

.....

52- هل المهنة التي ستمارسها مستقبلا؟

مطلوبة في سوق العمل □ لاحتلال مكانة اجتماعية □ أخرى حدد □

53- ما هي دوافع اختيارك لمهنة المستقبل؟

.....

.....

54- ما هي عوائقها؟

.....

.....

55- هل ترغب في ممارسة المهن التي يمارسها أفراد عائلتك ؟ نعم □ لا □

في كلا الحالتين لماذا ؟

.....

56- هل يعتبر مشروعك المهني محدداً مسبقا من طرف أفراد أسرتك؟ نعم □ لا □

في كلا الحالتين لماذا؟

.....

.....

57- هل يساعدك أفراد أسرتك في التخطيط لمستقبلك المهني نعم □ لا□

إذا كان نعم كيف ؟

.....

إذا كان لا لماذا ؟

.....

58- ما رأيك في الدراسة ؟

.....

.....

إذا كان لديك أفكار أخرى

.....

لك أن تضيف شيئا تراه مناسبا ولم تسأل عنه.

شكرا على تعاونك معنا

الملحق رقم (04) يوضح: محاضر وبيانات نقابة الكنابست

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني الموسع

CNAPESTE

بيان 01/ 2014

في دورة استثنائية بتاريخ 11 جانفي 2014 بالعاصمة انعقد المجلس الوطني للنقابة بحضور ممثلي 45 ولاية و بعد تقييم نتائج اللقاءات مع الوزارة سجل استخفاف الوزارة بمطالب الأساتذة بل و بالنقابة و ذلك بالتنصل والتنكر لتعهداتها المدونة في محاضر الاجتماعات آخرها محضر 2013/10/21 ما يخدش الثقة في مسؤوليها كما سجل المجلس أن أقل ما يمكن القيام به في مواجهة هكذا ممارسات لامسؤولة هو رفع التجميد عن الإضراب غير أنه بعد نقاش متمعن ارتأى المجلس أن يعود إلى السادة الأساتذة مصدر قوته فلعل يكون لديهم ردة فعل أبلغ من أجل فرض احترام نقابتهم و افتكاك مطالبهم المتمثلة على سبيل الذكر في:

1. المحافظة على مناصب الأستاذ الرئيسي و المكون كمناصب ترقية و عدم تحويلها إلى مناصب توظيف. و تحويل المناصب النوعية (أستاذ منسق) إلى مناصب للترقية في الرتب المستحدثة.
2. عقد جلسة عمل تضم الثلاثي: نقابتنا وزارة التربية الوطنية و الوظيف العمومي لإيجاد حلول لما تم وصفهم بالآيلين للزوال(معلمو الابتدائي ، أساتذة التعليم الأساسي و PTLT).
3. إدماج الأساتذة المهندسين و الأساتذة خريجي المدرسة العليا للأساتذة و الأساتذة المنتدبين من التعليم المتوسط و الابتدائي إلى الثانوي.
4. تطبيق قوانين طب العمل والقرارات السارية المفعول وهذا بتفعيل اللجنة الرباعية(وزارة التربية ،وزارة العمل ، وزارة الصحة و النقابة) لدراسة ومتابعة هذا الملف و كذا معالجة ملف المناصب المكيفة.
5. تحيين تعويض المنطقة وفق الأجر الأساسي الجديد وبأثر رجعي ابتداء من 01 جانفي 2008.
6. الإسراع في تنصيب اللجنة الحكومية لجرد ممتلكات وأموال الخدمات الاجتماعية.
7. إعادة إدماج الأساتذة المفصولين من مناصبهم الناجحين في مسابقة التوظيف بعنوان 2012 والمستفيدين من التكوين لمدة سنة.
8. إعادة النظر في المنشور الحالي رقم 79 الذي يحدد معايير توزيع سكنات الجنوب الموجهة لفائدة التأطير البيداغوجي وإعداد منشور جديد تشارك فيه الأطراف المعنية وتطالب النقابة بتمكين الأساتذة على المستوى الوطني بالاستفادة من مختلف الصيغ السكنية المتاحة.
9. ملف التقاعد.
10. و قف التحرش ضد نقابيينا و التضييق على حرية ممارسة الحق النقابي.

إن المجلس الوطني للنقابة يدعو السادة الأساتذة إلى عقد مجالس ولائية يوم السبت 18 جانفي و عقد جمعيات عامة متزامنة يوم الإثنين 20 جانفي 2014 على الساعة 11 و مجالس ولائية يوم الثلاثاء 21 جانفي مساء تحضيرا لدورة المجلس الوطني يوم السبت 25 جانفي.

إن الظرف عصيب و النقابة على المحك و المجلس الوطني للنقابة إذ يعود إلى الأساتذة فإنه متيقن أنهم لن يرضوا بالاستخفاف و المساس بنقابتهم و لن يرضخوا لمحاولة إغراقها و التقليل من شأنها.

قبل أن نسأل ماذا أعطتنا النقابة علينا أن نسأل ماذا قدمنا لها.

الجزائر في 2014/01/12

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع — المكتب الوطني — CNAPESTE

المنسق الوطني
الأستاذ: نزار العربي

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني الموسع

CNAPESTE

بيان المكتب الوطني

إن تجسيد الالتزامات والتعهدات وفق الرزنامة الزمنية المضبوطة كما قطعتها وزارة التّربية الوطنية على نفسها والمذيلة بختم الدولة الجزائرية،هي عين ما كان يجب أن يسهر عليه المسؤول الأول عن القطاع وهي عين احترام رموز الدولة الجزائرية.

أما اللجوء إلى المحاكم وأساليب الترهيب والتخويف والتهديد بالفصل وقطع الأرزاق فهي تصف في استعمال السلطة ودعوة صريحة لتعفين الأوضاع وتغطية على فشل ممثلي الوزارة وعجزهم في التكفل بانشغالات ومطالب أسلاك التدريس التي طالما أقروا بمشروعيتها.

إزاء هكذا مواقف مضطربة و غير قانونية، فإن المكتب الوطني إذ يحيي كافة أسلاك التدريس على استجابتهم الواسعة للإضراب فإنه يجدد تمسكه أكثر من أي وقت مضى بتجسيد محتوى البيان الوطني المؤرخ في 2014/01/26 و ذلك بفتح مفاوضات جادة فإنه يرفض الأساليب اللامسؤولة الصادرة عن المصالح المختلفة للوزارة والتصريحات المغرضة التي تمس بكرامة المربي والانتقاص من مكانته و هل يعقل أن يكون "مسؤولا" على قطاع التربية، هو من يحرض المجتمع ضد مربيه؟

ويحذر من الزج بالتلاميذ في مطبات بعيدة كل البعد عن المناخ التربوي.

كما يدعو المعلمين والأساتذة إلى عدم الاكتراث بالمحاولات اليائسة لممثلي وزارة التربية الوطنية لتكسير الإضراب والمساس بنقابتهم والتجند أكثر لمواصلة هذا الإضراب .

إن القضية تعني الجميع و لا مجال لتخلف أي كان و تحت أية ذريعة كانت و أمام هذا الوضع فإذا كان الفصل مصير من تحرك من الأساتذة للمطالبة بالحقوق و الدفاع عن المطالب المشروعة فكيف يكون مصير السلبي منهم أمام هؤلاء "المسؤولين"؟

وقصد التصعيد فإن المكتب الوطني يدعو المكاتب الولائية إلى عقد مجالس ولائية بتاريخ 2014/02/10 في الساعة 13سا لاقتراح حركات احتجاجية ولائية مدعمة للإضراب و تبلغ طبيعتها الى المكتب الوطني في نفس اليوم .

في الأخير يدعو السادة الأساتذة إلى الاستماتة في الدفاع عن مطالبهم المشروعة و عدم الانسياق وراء الإشاعات المغرضة و العمل على حماية الصف.

الجزائر في 09 فيفري 2014

عن المكتب الوطني

المنسق الوطني
الأستاذ نوار العربي

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار
CNAPESTE
المجلس الولائي لولاية معسكـــر
Adresse: Ecole Boucif Mokhtar; Mascara
Email: cnapest29@gmail.com ; facebook : cnapestemascara

رسالـة الأساتـذة المحتجيـــن:
إلى السيد الوزير الأول
إلى السيدة وزيـرة التربيـــة
إلى كل من يهمـه أمر التربيـــة و التعليم

إنّ الحركـة الاحتجاجيـة التـي شـرع فيهـا الأسـاتذة بدايـة مـن 16 فبرايـر 2015 بصـيغة يـوم متجـدّد آليـا ، أرادهـا الأسـاتذة وسـيلة لتحقيـق مطالـب مشـروعة قطعتهـا الـوزارة علـى نفسـها فـي عـدة محاضـر سـابقة مذيلـة بختـم الدّولـة الجزائريّة، غير أنّ هذه المحاضر بقيت حبرًا على ورق.

و عـوض الإسـراع فـي إيجـاد الحلـول ، بـادر مسـؤولو القطـاع بالاسـتفزاز، الترهيـب ، التخويـف ، التهديـد بالفصـل و قطـع الأرزاق مـع التّعسّـف فـي اسـتعمال السّـلطة و الـدّوس علـى قـوانين الجمهوريـة ، ممّـا قـد يـدفع بقطـاع التربيـة إلـى الـتعفن و رغـم ذلـك كـان للأسـاتذة أملٌ كبيـر فـي الـدعوة التـي تلقهـا المكتـب الـوطني للاجتمـاع فـي الثـامن مـن مـارس مـع ممثلـي وزارة التربيـة الوطنيـة لكـن هزالـة النتـائج المتوصّـل إليهـا خـلال هـذا اللقـاء خُيِّبت آمالهم .

إنّ الأسـاتذة يجـددون تمسـكهم أكثـر مـن أي وقـت مضـى بحـركتهم الاحتجاجيـة إلـى غايـة تحقيـق مطـالبهم و يؤكـدون التفـافهم حـول نقـابتهم و يرفضـون الأسـاليب المسـتعملة و التصـريحات التـي تمـس بكرامـة المربـي و تـنقص مـن مكانتـه و الصـادرة عَـن مَّـن كـان يفتـرض فـيهم الحكمـة و الرَّويّـة و حسـن التّـدبير ..... فهـل يعقـل أن يُحـرض المجتمع ضد المربين.

إن المكتـب الـولائي لنقابـة الكناباسـت لولايـة معسـكر يـدعو المعلمـين و الأسـاتذة إلـى عـدم الانسـياق وراء الإشـاعات و إلـى عـدم الاكتـراث بالمحـاولات اليائسـة التـي تسـعي لتكسـير الاضـراب و تأليـب الـرأي العـام علـى الأساتذة و يدعوهم إلى اليقظة و التجنّد خلف نقابتهم.

و لأبنائنـا التلاميـذ ، نقـول لهـم أنّ مصـلحتهم مـن مصـلحة منظومـة تربويـة مسـتقرة، يحظـى فيهـا المربّـون بمكانـة مناسـبة و يـؤدّون فيهـا واجـبهم بكرامـة. فهـل يُعقـل أن يتخـرّجَ علـى يـد المُربّـي الّـذي يُمـارَسُ عليـه القهـرُ والإذلالُ الأجيال التي ينتظرها المجتمع .....؟ وسوف يشهد التاريخ من هو الأكثر حرصا على مصلحة أبنائنا التلاميذ.

و إلـى الأوليـاء الشـرفاء الـذين يشـكل المربـون جـزءا لا يتجـزأ مـنهم، نقـول إنّ مصـلحة أبنـائهم مـن مصـلحة أسـاتذتهم و معلّمـيهم، و نـدعوهم إلـى عـدم الانسـياق وراء دعـاة الكراهيـة و الحقـد الـذين يحـاولون ضـرب الأسـتاذ بالأولياء.

و فـي الأخيـر يؤكّـد الأسـاتذة أنّ الحـوار و التّفـاوض الجـادّين مـع ممثلـيهم هـو السّـبيل الوحيـد الكفيـل بإيجـاد الحلـول لكـلّ المشـاكل دون تسـويف و لا تماطـل. كمـا يؤكّـدون ضـرورة تـدخّل السّـلطة العليـا لإيجـاد الحلـول المناسـبة لهـذه الوضعية.

معسكر في: 2015/03/16

المنسق الولائي

المنســـــق الـــولائي
الأستاذ بن حنيفية محمد

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية
Conseil National Autonome du Personnel Enseignant du Secteur Ternaire de l'Education
CNAPESTE
www.cnapest.com ;bncnapeste@gmail.com ; CEM les sources bir Mourad rais – ALGER ; Tel 023543765 ; Fax 023543766

بيان مكتب وطني

2016/03/31

إن المكتب الوطني للنقابة CNAPESTE يتابع عن كثب و باهتمام كبير و مسؤول حركة الأساتذة المتعاقدين وموقفهم من الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها من طرف القائمين على وزارة التربية الوطنية و المتعلقة بتغيير نمط مسابقات التوظيف للالتحاق بسلك الأساتذة من مسابقة التوظيف على أساس الشهادة إلى المسابقة الكتابية على أساس الاختبارات وبذلك يرهن ويقصي أولوية التوظيف بعدم اعتماد تثمين الأقدمية و الخبرة المهنية لعشرات الآلاف من الأساتذة المتعاقدين الذين افنوا سنوات في خدمة المدرسة الجزائرية، ويعتبر توظيفهم على مناصب شاغرة خلال سنوات دون الاستفادة من ترخيصات الوظيفة العمومية و التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 04 ماى 2014 والتي تنص على أن التوظيف المباشر يكون بالنجوء الى استغلال القائمة الاحتياطية وفقا للتعليمة رقم 01 المؤرخة في 20 افريل 2013 المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 افريل2012 إجحافا في حقهم.

وعليه فإن المكتب الوطني للنقابة يعبر عن تأييده المطلق والصريح وألا مشروط للأساتذة المتعاقدين و يدعو السلطات العليا إلى التدخل بإنصاف هذه الفئة باتخاذ قرار سياسي يقضي بإدماجهم وتوظيفهم مباشرة من خلال تثمين الخبرة المكتسبة كما يدعو المكتب الوطني السلطات العليا إلى حماية الأساتذة المتعاقدين وعدم السماح لأي طرف بالمساس بقيمة مربي الأجيال ومكانته في المجتمع.

الجزائر في: 2016/03/31
ع/ المكتب الوطني

المنسق الوطني
الأستاذ: ولهة سليم

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية
Conseil National Autonome du Personnel Enseignant du Secteur Ternaire de l Education
CN APESTE
www.cnapeste.com :bncnapeste@gmail.com ; CEM les sources bir Mourad rais – ALGER ; Tel 023543765 ; Fax 023543766

بيان المجلس الوطني (2016/04/09)

وسط أجواء يسودها القلق إزاء الوضعية المزرية و اللانسانية التي آل إليها الأساتذة المتعاقدين والمعتصمين في دائرة بودواو بولاية بومرداس ، وأمام قرارات فوقية ارتجالية وغير مدروسة أفرزت حالة إحتقان في الميدان ، وما تغيير نمط المسابقة على أساس الشهادة إلى المسابقة الكتابية على أساس الاختبارات إلا صورة حية عن هشاشة هذه القرارات.

وأمام التعتيم والسرية المعتمدتين في التعامل مع مختلف الملفات والمواضيع المطروحة على غرار تلك المتعلقة بإعداد ما اصطلح عليه ببرامج ومناهج الجيل الثاني .

وفي غمرة هذه الأحداث انعقد المجلس الوطني للنقابة في دورته العادية بحضور ممثلي 42 ولاية لدراسة الوضعية الحالية ومستجداتها وبعد نقاش واع ومسؤول ومدرك لحقيقة الأوضاع تقرر ما يلي:

1. تمسك النقابة بالمطالب الأساسية المتمثلة في (طب العمل – منح الجنوب – ملف التقاعد – السكن).
2. دعم ومساندة الأساتذة المتعاقدين **بيوم احتجاجي مرفوقا بإعتصامات ولائية متزامنة أمام مديريات التربية في الساعة العاشرة صباحا وذلك يوم الأربعاء 13 افريل 2016.**
3. حماية الأساتذة المتعاقدين في مؤسساتهم من كل تعسفات إدارية.
4. ندعو هياكل وهينات النقابة ولائيا ووطنيا للمساهمة في مختلف الملفات البيداغوجية المطروحة على غرار البكالوريا والعنف في الوسط المدرسي وإعادة النظر في البرامج والمناهج.

في الأخير وإذ يعبر المجلس الوطني للنقابة عن مساندته اللامشروطة للمتعاقدين فإننا نضع وزارة التربية أمام مسؤولياتها التاريخية ونناشد السلطات العليا للبلاد التدخل العاجل لأجل إنصاف هذه الفئة وصيانة كرامة الأستاذ مربي الأجيال.

الجزائر في : 2016/04/10

ع / المجلس الوطني

المنسق الوطني
الأستاذ: ولهة سليم

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية
Conseil National Autonome du Personnel Enseignant du Secteur Ternaire de l'Education
CNAPESTE
ثانوي-متوسط-ابتدائي
www.cnapest.com ; bncnapeste@gmail.com ; CEM les sources bir Mourad rais – ALGER ; Tel 023543765 ; Fax 023543766

بيان المجلس الوطني 2016/01

في أوضاع تحمل تخوفات وتنذر بإختلالات إجتماعية واقتصادية تؤدي أساسا إلى تدهور القدرة الشرائية مع الارتفاع المذهل لأسعار مختلف المواد الاستهلاكية، ناهيك عن سوء التسيير والتسيب والبيروقراطية وعدم التناسق بين القرارات الإدارية المختلفة..انعقد المجلس الوطني للنقابة في دورة عادية يومي 15 و 16 جانفي 2016 بالعاصمة وبحضور أربع وأربعين (44) ولاية لأجل دراسة جملة من المسائل أهمها:
نشاطات المكتب الوطني - مسائل تنظيمية - تقارير الولايات - افاق مستقبلية - متفرقات ...
وفي أجواء سادها نقاش جاد وثري تم التوصل إلى القرارات التالية:

1- التأكيد علّى ضرورة العمل على تجسيد المطالب المرفوعة والمتمثلة في ملف السكن – ملف التقاعد – ملف تحيين منحة تعويض المنطقة – تنصيب اللجنة الحكومية المشتركة لجرد أموال وممتلكات الخدمات الاجتماعية – احتساب سنوات الخدمة الوطنية في التقاعد – احتساب سنوات المدرسة العليا في التقاعد.....
2- الحرص الشديد على تجسيد المكاسب ميدانيا و بالخصوص ملف الترقية للرتب المستحدثة – ملف الأيلين للزوال –ملف طب العمل .
3- المطالبة بحل إشكالية الأساتذة التقنيين (رؤساء الورشات -رؤساء الاشغال) بتمكينهم من الاستفادة من الرتب المستحدثة (رئيسي – مكون).
4- التنديد ببيروقراطية الإدارة وغياب التنسيق بين مديريات التربية ومفتشيات الوظيف العمومي والمراقب المالي ، وعلى وزارة التربية الوطنية العمل لأجل توحيد بنود تطبيق عمليات الترقية في كل الولايات .
5- المطالبة بتدخل وزارة التربية الوطنية لوضع حد للمشاكل المطروحة في الولايات على غرار ولايات الجلفة- غيليزان – تبسة – سكيكدة – قسنطينة – الجزائر شرق- باتنة.....الخ
6- التحذير من المساس بمكاسب ملف الخدمات الاجتماعية والعمل على إدخال تحسينات في القرار 01/12 تسمح بتدعيم نجاعة التسيير وشفافيته وكذا المطالبة بضرورة تحيين المرسومين 303/82 و 179/82 وفق المتطلبات الحالية ..

وفي خضم هكذا قرارات خلص المجلس الوطني إلى دعوة الأساتذة بعقد جمعيات عامة ومجالس ولائية لتقييم الأوضاع الحالية وتقديم مقترحات حول السبل الكفيلة التي تسمح بحماية المكتسبات وتحقيق المطالب المرفوعة.

في الأخير يدعو المجلس الوطني للنقابة وزارة التربية الوطنية بتجسيد مكتسبات محضر 19مارس 2015 وفق ما تم الاتفاق عليه، والعمل على إرساء الحوار الجاد مع نقابتنا وطنيا و ولائيا، كما يدعو الحكومة إلى عدم معالجة آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تدني أسعار النفط في السوق العالمية باللجوء إلى أسهل الحلول كالعادة وهي جيوب العمال الخاوية أصلا.والعمل على إيجاد اقتصاد بديل عن المحروقات لتجاوز الأزمة ومن أجل التنمية الحقيقية لتعود بالفائدة على الجميع.كما نطالب السلطات العمومية بالمحافظة على القدرة الشرائية للعمال والموظفين .كما تبدي النقابة استياءها من الزيادات المبالغ فيها التي مست كثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع وكذا الوقود بمختلف أنواعه و أسعار الكهرباء.. ونحذر من تداعيات ذلك على تماسك الأسرة والمجتمع.

الجزائر في 2016/01/17
عن المجلس الوطني

المنسق الوطني

المنسق الوطني
الأستاذ: ولهة سليم

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

مقدمة 7

الفصل الأول: الإطار المنهجي والتقني العام

تمهيد 11

1- الدارسات السابقة 11

1-1 الدراسات العربية 11

1-2 الدراسات الأجنبية 25

2- أسباب اختيار الموضوع 28

3- الإشكالية 28

4- الفرضيات 31

5- أهداف البحث 32

6- أهمية البحث 32

7- المقاربة المنهجية للدراسة 33

7-1 الإطار النظري للدراسة 33

7-2 الأسس المنهجية 38

7-2-1 منهج البحث 39

7-2-2 تقنيات جمع المعطيات 40

7-2-3 مجتمع البحث 42

7-2-4 مجالات البحث 43

8- تحديد المفاهيم 46

9- صعوبات البحث 52
خلاصة 53

الفصل الثاني: واقع الحركة النقابية في الجزائر

تمهيد 55
1- مرحلة النشأة والتطور 55
2- النقابة العمالية في مرحلة الأحادية 64
3- مرحلة التعددية 69
4- كرونولوجيا الإضراب كاحتجاج في المؤسسات التربوية 81
خلاصة 89

الفصل الثالث: تصور الأستاذ للمشروع المعرفي والمهني للتلميذ

تمهيد 91
1- الأستاذ والعملية التعليمية 91
2- الأستاذ والتلميذ 93
3- مصلحة التلميذ من مصلحة الأستاذ 101
4- الأستاذ والوصاية 109
خلاصة 113

الفصل الرابع: رهانات المشروع المعرفي والمهني للتلميذ في ظل الإضراب

تمهيد 115
1- المشروع المعرفي والمهني في المرحلة الثانوية 115
2- واقع التلميذ في ظل الإضراب 119
3- المكانة الاجتماعية للتلميذ وآليات بناء المشروع المعرفي والمهني 132
4-1 العوامل الأسرية وعلاقتها ببناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني 133

4- الإضراب والعوامل الموضوعية للتلميذ 142
- خلاصة 146
- خاتمة 148
- المراجع 152
- فهرس الجداول 162
- الملاحق 165
- فهرس المحتويات 182

ملخص

ملخص

تكتسي هذه الدراسة السوسيولوجية المعنوية بـ:

الاحتجاجات النقابية في المؤسسات التربوية وأثرها على المشروع المعرفي والمهني للتلميذ أهمية بالغة في ظل التحولات الحاصلة في النظام التربوي الجزائري نتيجة التغيرات التي تشهدها مختلف المجالات الأخرى.

لهذا حاولنا من خلال طرحنا للإشكالية فهم مدى تأثير الإضرابات والحركات الاحتجاجية التي تبناها الحركات النقابية على المشروع المعرفي والمعني للتلميذ الثانوي، معتمدين على جملة من التقنيات البحثية والمتمثلة في (الملاحظة المباشرة، الاستمارة، والمقابلة) وفي الأخير توصلناإلى أن المشروع المعرفي والمهني مرهون بتسوية الوضعية السوسيومهنية للأستاذ، كما أن الإضراب عائق في سبيل بناء التلميذ لمشروعه المعرفي والمهني.

Résumé :

Cette étude sociologique intitulée :

Manifestations syndicales dans les établissements éducatifs et ses impacts sur le projet éducatif et professionnel de l'élève revêt un caractère d'une importance de valeur vu les transformations que connait le système éducatif Algérien résultant des changements que connait les divers secteurs.

De la, nous avons essayé de comprendre le rôle des grèves et manifestations des syndicats sur le projet éducatif et professionnel de l'élève du secondaire en nous appuyant sur un ensemble de techniques entre autres (l'observation directe, l'entretien, questionnaire) et en dernier nous avons conclu que le projet éducatif et professionnel est lié avec la régularisation de la situation socioprofessionnelle du professeur et que la grève constitue un handicap pour l'élève et son cursus éducatif et professionnel.